

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات دبلوماسية

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

مغراوي لقمان

دايرة ليلي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: خننو فاتح..... رئيسا

الأستاذ: مغراوي لقمان..... مشرفا و مقروا

الأستاذ: زيام عبد النور..... مصعبا

السنة الجامعية:

2018/2017

إهداء

قد يعجز اللسان في كثير من الأحيان عن الحديث وعن
ترجمة الأحاسيس إلى كتابات تقرأ أو كلمات تسمع،

إلا أن الحروف تلك التي تخرج من القلب لتصل إلى الروح،
هي أصدق الكلمات وأقواها وقعاً وأدومها أثراً، فهي لا تحتاج
إلى مترجم ولا مفسر ولا لقاموس لشرحها،

ولأن الكلمات لن تفيك حقتك ولأن جرد توضيحاتك
لا تسعها الكتب ولا تحويها المجلدات ولا ما استعمل لحفظ
الذكريات ولا لجرد البطولات، إليك أنت أمي أهدي
هذه الكلمات....

شكر و عرفان:

من لم يشكر الناس لم يشكر الله،

وإزاء عليه،

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعانني لأصبح أنا التي أنا عليه اليوم،

كما لا يفوتني أن أشكر كل ساهم في إنجاز هذا ال عمل ، حتى قبل الخوض فيه، كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين تتلمذت على أيديهم طيلة المواسم الدراسية، كما أخص بالذكر الأستاذ مغراوي لقمان الذي تكاد تعجز الكلمات عن التعبير عن مواقفه الفريدة المساندة لي في اللحظات المحرجة والذي لطالما مد لي يد العون.

كل الشكر لمن مد لي الدعم المعنوي وساندني لإتمام هذه المذكرة.

ملخص:

إن بروز التتين الآسيوي لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتاج العمل المتواصل للحكومات المتعاقبة على الحكم، رغبة منها للارتقاء بالصين و توفير العيش الكريم للفرد الصيني.

و لأن الدول ليست بمعزل عن تأثير مفرزات النظام الدولي، فإن الصين حاولت استخدام أهداف العولمة لخدمة مصالحها و الارتقاء باقتصادها، ل تتخلى شيئاً فشيئاً العامل الأيديولوجي و يطغى على علاقاتها بالعالم الخارجي ما يعرف بالطابع البرغماتي. هذا الأخير دفعها لتبني فكرة الاعتماد المتبادل التي تقوم على التعاون بين الدول وفق ما يخدم مصالحها ، فعملت على إقامة علاقات مع ال دول التي كانت تربطها بها علاقات صداقة قديمة من بينها الجزائر.

ولأن العلاقات الصينية-الجزائرية تمتد إلى اعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة والتي تطورت فيما بعد مع الدعم السياسي المتبادل بين الدولتين، فقد حاول البلدان الانتقال من الحيز الضيق إلى مجال أوسع أساسه التجارة الخارجية، الاستثمار، الهبات....إلخ التي تعتبر أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية (الوجه الحديث للدبلوماسية ذات الأثر النفعي على الفرد والمجتمعات).

ولمعرفة أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية المعتمدة في الجزائر، سنلقي الضوء على أهم المشاريع الممولة من الجانب الصيني، القروض الممنوحة من الحكومة الصينية وكذا حجم المبادلات التجارية بين البلدين.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الاقتصادية- أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

Résumé :

L'apparition du dragon est le résultat des efforts menés par les gouvernements consécutifs qui avaient le désir d'améliorer la Chine et l'ambition de fournir une vie digne au peuple chinois.

Et puisque les états sont toujours face aux mouvements et aux changements du système international, la Chine a essayé d'utiliser les objectifs de la mondialisation pour servir ses intérêts et améliorer son économie ; cela l'a poussé par conséquent à adopter le pragmatisme dans ses relations avec le monde extérieur.

Tous cela dirigea la Chine vers la coopération interdépendante qui se base sur la collaboration entre les deux états pour qu'ils puissent atteindre leur objectifs.

Cependant, la Chine renforçait et approfondit ses relations avec les pays amis comme l'Algérie.

Les relations sino-algérienne se sont développées au niveau de soutien politique réciproque entre les deux états après la reconnaissance de la chine du gouvernement Algérien temporaire.

Mais avec le changement du système mondial du communisme au libéralisme, les deux états pensèrent de passer du soutien politique à l'établissement des relations économiques basées sur le commerce international, l'investissement, les dons...etc qui se présentent comme des outils de la diplomatie économique.

Mots-clès : la diplomatie économique- les relations sino-algérienne

Abstract :

The appearance of the Asian dragon was not an accident, but it is the result of a continuous work of the consecutive governments, including the desire to develop China and to supply a dignified life to Chinese people.

Because World is in a continuous changes, China tried to use the globalizations' objectives to serve its interests and increase its economy.

For this, it removes gradually the ideological factor and dominates pragmatism as a new way to front the external World.

Therefore, China adopted the idea of the interdependent cooperation to reach its interests; and as a result it solidifies its relations with friend states such as Algeria.

Because bilateral relations between China and Algeria refer to the Chinese recognition of the temporary Algerian government then political shoring interdependency, due to depth of political relations, the two states decide by time to move from their pure political relations to the economic relations, imposed by the new international system, which depend on external commerce, investments, donations, ... such as principal tools of economic diplomacy.

In order to know the tools of economic diplomacy which are used by China in its relations with Algeria, we try to focus on the very important projects financed by China, economic aids and the volume of commercial exchanges between the two states.

Key words: economic diplomacy- the relations between China and Algeria.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: مدخل إلى الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية و الفواعل المتداخلة فيها

المطلب الأول: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني: الفواعل المتداخلة في الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث: أساليب الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: الأساليب الترغيبية

المطلب الثاني: الأساليب الترهيبية

الفصل الثاني: العلاقات الصينية - الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الأول: ملامح السياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول: جيواقتصاد جمهورية الصين الشعبية

المطلب الثاني: تطور السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثاني: الدبلوماسية الصينية في الجزائر من الدعم السياسي إلى إقامة علاقات اقتصادية

المطلب الأول: دبلوماسية الدعم السياسي الصيني للجزائر 1958 - 1978

المطلب الثاني: توجهات الدبلوماسية الصينية من 1978 إلى يومنا هذا

المبحث الثالث: نماذج عن أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الصينية في الجزائر

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الصينية للجزائر

الفصل الثالث: مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

المبحث الأول: آثار التواجد الصيني في الجزائر

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للتواجد الصيني في الجزائر

المطلب الثاني: الآثار السلبية للتواجد الصيني في الجزائر

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

المطلب الأول: السيناريو الاتجاعي للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

المطلب الثاني: سيناريو تراجع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

الخاتمة

مقدمة:

إن المؤتمرات الرسمية التي كانت تقام منذ معاهدة واستقاليا، مروراً بمؤتمر فرساي... وغيرها من المؤتمرات، إنما كانت بحاجة إلى الدبلوماسية السياسية لإحلال السلم والأمن الدوليين بالنظر إلى الكم الهائل من الحروب التي كانت ما إن تنطفئ نار الواحدة منها حتى يشتعل فتيل الأخرى.

فكانت هذه المؤتمرات تقام بصورة استعجالية يتم من خلالها دعوة الدول الكبرى ذات الوزن الاستراتيجي، وغالبا ما كانت تخرج بحلول مؤقتة.

وبالرغم من استعمال آليات الدبلوماسية السياسية آنذاك (التفاوض، الوساطة... الخ)، إلا أنّ استعمال القوة وخاصة العسكرية منها يبقى السمة البارزة للعلاقات الدولية آنذاك.

وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، أين شهد العالم تغير موازين القوى وانتقالها من التعددية إلى الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي).

ولأن آثار الحرب كانت وخيمة على جميع الأصعدة، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كسب المزيد من الحلفاء في صفها ووجدت أن تقديم المساعدات المالية لإعادة بناء دول أوروبا الغربية قد يعود عليها بالفائدة؛ ليكون بذلك مشروع مارشال أول برنامج اقتصادي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لبلوغ أهدافها السياسية (ولعل أهمها الهيمنة).

وهو ما يوضح توجه الدبلوماسية من استعمال القوة العسكرية كأحد المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية إلى استخدام القوة اللينة بثوب اقتصادي لخدمة أهداف سياسية وأيديولوجية بحتة، لتكون هذه الخطوة البداية الأولى لميلاد الدبلوماسية الاقتصادية.

وبفعل التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، كان ميلاد النظام العالمي الجديد الذي تحكمه الأحادية القطبية، التي لم تدم فيه مطولا السيادة المطلقة للولايات المتحدة ذلك نتيجة أنّ القطب الوحيد والأوحد الذي يحكم العالم لم يتمكن من السيطرة على الفوضى الذي يشهدها العالم ولم يستطع إحلال السلم والأمن الدوليين، وعلى إثر ذلك برزت قوى صاعدة استطاعت من خلال اعتمادها على الاقتصاد أن تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأن تهدد اقتصادها، ومن بينها الصين.



تعتبر الصين أو ما يعرف بالتنين النائم خير مثال للدول التي استطاعت في وقت وجيز النهوض باقتصادها والمضي قدما بدبلوماسية اقتصادية خاصة في ظل تمسكها بمبادئ التعايش السلمي وتبنيها لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وهو ما أكسبها الكثير من الصداقات، ضمن لها أسواق عديدة لتصريف منتجاتها وسمح لها بالفوز بالعديد من الاستثمارات.

تعتبر هذه القوة الصاعدة الدول الإفريقية الداعم لها والحليف، فهما يشتركان في التاريخ الاستعماري المرير وكلاهما ينتمي إلى دول العالم الثالث، كما أنه تربطهما مصالح متبادلة - طموح الدول الإفريقية في التنمية وسعي الصين إلى الاستفادة من الثروات الطبيعية لإفريقيا والحصول على أسواق جديدة لمنتجاتها-، فلطالما كانت الصين ترى في إقامتها لعلاقات سياسية واقتصادية مع هذه الدول الحل الأمثل لبلوغ أهدافها.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التي كانت تقيّمها الصين مع دول القارة السمراء غالبا ما كانت تقام بصورة ثنائية، ولعل أبرز العلاقات الثنائية العلاقات بين الصين والسودان، العلاقات بين الصين وأنغولا، والعلاقات الصينية-الجزائرية.

تعد هذه الأخيرة أي العلاقات الصينية-الجزائرية مثالا متفردا يروي عمق العلاقات بين الصين والدول الإفريقية. فقد بدأت العلاقات بين البلدين بإقامة علاقات دبلوماسية ذات طابع سياسي مع إقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لتتعمق العلاقات أكثر فأكثر وتشمل مختلف القطاعات مع خروج الجزائر من العشرية السوداء وتكامل باعتماد البلدين على الدبلوماسية الاقتصادية في تعاملتهما مع انتهاج الصين للإصلاحات الأربعة وإقرارها الانفتاح على العالم. ومن ثم أصبحت الاستثمارات، تقديم القروض، المساعدات، التجارة الخارجية أهم ما يميّز العلاقات بين البلدين.

إلا أنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي:

إلى أي مدى طبقت الصين دبلوماسيتها الاقتصادية في الجزائر؟



للإجابة على هذا السؤال، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية؟ وكيف تستعمل؟
- ما حقيقة اعتماد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية؟
- ما هي الأدوات التي تستعملها الصين لتطبيق دبلوماسيتها الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي المجالات التي تمارس فيها الصين دبلوماسيتها الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي المكاسب التي حققتها الصين من خلال انتهاجها للدبلوماسية الاقتصادية في علاقاتها بالجزائر؟ وما هي الإخفاقات؟
- ما مصير العلاقات بين الصين والجزائر في ظل تطبيق الصين لدبلوماسيتها الاقتصادية في الجزائر؟

ولأنّ مثل هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة استباقية، وضعنا الفروض التالية:

- الدبلوماسية الاقتصادية أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية للدول في شقها الاقتصادي.
- تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية على القوة الناعمة، وبذلك يتم الاعتماد عليها لتحقيق أهداف اقتصادية بطرق سلمية.
- انتهجت الصين الدبلوماسية الاقتصادية بعد تأكدها من عدم قدرتها على مضاهاة القوة العسكرية الأمريكية، فلجأت إليها لضمان بقائها.
- إن اعتماد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية يعود إلى انفتاح الصين على العالم وسعيها لتعزيز التعاون الدولي في كافة الأصعدة.
- تعتمد الصين بصفة كبيرة على الاستثمارات لتجسيد دبلوماسيتها الاقتصادية اتجاه الجزائر.
- لتمتين علاقاتها الاقتصادية بالجزائر، تعمد الصين إلى التركيز على الهبات كأحد الوسائل الهامة لدبلوماسيتها الاقتصادية.
- تسعى الصين إلى كسب شركاء اقتصاديين دائمين في القارة السمراء، لذلك فإنها توجه قوتها الاقتصادية لخدمة هذا المسعى.

- كلما زاد اعتماد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية مع الجزائر كلما زادت حيازتها للبترول وارتفعت عائداتها وأرباحها من التجارة الخارجية.
 - تسعى الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الصينية أحد أنجع الطرق لبلوغ هذا الهدف.
 - كلما زاد الاستثمار في القطاعات الصناعية، زاد التصنيع والإنتاج وقلت الحاجة للاستيراد.
 - كلما زاد اعتماد الجزائر على الواردات الصينية، كلما ضعف الإنتاج المحلي وأغرقت الأسواق بالمنتجات الصينية.
- وللردّ على سؤال الإشكالية والأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم موضوع مذكرتنا إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: ويحمل عنوان مدخل إلى الدبلوماسية الاقتصادية. وقد حاولنا فيه التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية، عرض تاريخها، ذكر الفواعل المتداخلة فيها، تعداد مستوياتها والإشارة إلى وسائلها.

ويعتبر هذا الفصل كمدخل ضروري لضبط المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية وكذا مختلف الجوانب المحيطة بها حتى يفهم القارئ المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية وكيف يتم تنفيذها وما الوسائل المساعدة على تنفيذها.

- الفصل الثاني : العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية.

وهنا قمنا بتفريع الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث درسنا في المبحث الأول ملامح السياسة الخارجية الصينية، لنعرّج بعدها إلى العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر خلال الفترة الممتدة من 1958 إلى يومنا هذا. والنهاية كانت بالمبحث الثالث، أين قمنا فيه بدراسة وسائل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر.

- أما الفصل الثالث وهو الفصل الأخير، فقد حاولنا من خلاله عرض آثار التواجد الصيني في الجزائر بشقيه الإيجابي والسلبي لنعرّج بعدها للسيناريوهات المحتملة للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر.

▪ مبررات اختيار الموضوع:

تتفرع مبررات اختيارنا للموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

فالسبب الذاتية تتبع من فضولنا لمعرفة طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين، وكذا كيفية استخدام الصين لدبلوماسيتها الاقتصادية لبلوغ أهدافها.

أما الأسباب الموضوعية فتتلخص في التالي:

- معرفة مكانة الصين في السوق الجزائرية في ظل المنافسة الأوروبية والأمريكية في الحصول على الاستثمارات الجزائرية.
- معرفة سر نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الدول الإفريقية و على رأسها الجزائر.
- محاولة الكشف عن سر انتقال العلاقات بين الصين والجزائر من الركود إلى الانتعاش وتحول الصين في بضع سنوات إلى أول شريك اقتصادي للجزائر.
- التقصي حول ما الذي ستكسبه الجزائر من وراء تعاملها مع الصين.

▪ الصعوبات التي واجهتنا:

واجهتنا خلال قيامنا بمذكرتنا عراقيل جمة ، ومن ضمنها نذكر:

- قلة المراجع المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، وذلك نظرا لحدثة بروزها كفرع حديث من الدبلوماسية. كما أنه تطرح في هذا الموضوع إشكالية التنظير نتيجة امتزاج مجال السياسة بالاقتصاد، وهو ما يجعل من الصعب معالجة هذا الموضوع خاصة وأنه مفهوم حديث ينتشر في دول ويكاد يغيب في دول أخرى لعدم استعماله من قبل المؤسسات الخاصة الموكلة إليها مهمة تنفيذ السياسة الخارجية.
- ندرة المراجع باللغة العربية: إنّ المراجع بالكتب العربية تكاد تكون منعدمة، فأغلب المعلومات التي استقينها كانت باللغات الأجنبية، وهو ما أخذ منا الوقت الكثير في الترجمة.

كم أنّ أغلب المعلومات التي تورد تحت مسمى الدبلوماسية الاقتصادية لا تعكس فحواها، وما هو أثر في عملية استقائنا للمعلومات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

- كما أنّ أغلب المراجع التي تمّ العثور عليها لا يمكن الحصول على النسخة الورقية منها أو حتى على نسخة الكترونية، ذلك أنها محاطة بنظام حماية يحول دون حصولنا على المعلومات التي تحويها هذه المراجع.
- نقص المعلومات عن العلاقات الجزائرية الصينية: فما لاحظناه خلال جمعنا للمعلومات عن العلاقات الصينية الجزائرية، لاحظنا أنّ حجم المراجع لمتعلقة بين البلدين قليل مقارنة بالمراجع التي تدرس العلاقات الصينية-الإفريقية. وهذا ربما يعود إلى قلة التراث العلمي وكذا قلة التنظير للعلاقات التي تربط البلدين.
- بالإضافة إلى كل هذا، فإن كمية المعلومات المعروضة في وسائل الإعلام أو في محركات البحث تكاد تكون شحيحة، و ذلك نتيجة قلة تصريحات المسؤولين الذين يديرون العلاقات في أوضاع أقل ما يقال عنها محاطة بكثير من السرية.

■ الحيز الزمني والمكاني:

- الحيز المكاني: الجزائر
- الحيز الزمني: من 1958 إلى غاية الثلاثي الأول من العام 2017.

■ الإطار المفاهيمي:

في هذا المجال سنسلط الضوء على الكلمات المفتاحية المستعملة في موضوعنا، ويتعلق الأمر بالدبلوماسية الاقتصادية، وهي مصطلح مركب من مفهومين هما:
1. الدبلوماسية:

- لغة: هي كلمة يونانية اشتقت من كلمة دبلوم او دبلون ومعناها طبق أو طوى أو ثنى فلقد كانت تختم جميع جوازات السفر ورخص المرور على طرق الامبراطورية الرومانية و قوائم المسافرين والبضائع على صفائح معدنية ذات وجهين مطبقين ومخيطين سوياً بطريقة خاصة وكانت تذاكر المرور هذه تسمى (دبومات) و اتسعت كلمة دبلوما حتى شملت وثائق رسمية غير معدنية التي تمنح المزايا أو تحتوي على اتفاقات معجماعات أو قبائل أجنبية¹.

- اصطلاحاً:

يعرف شارل كالفو الدبلوماسية الاقتصادية على النحو التالي: " الدبلوماسية الاقتصادية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كمانتتسأ مصالحها المتبادلة عن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات، ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات، وتعبير أصح، الدبلوماسية الاقتصادية هل علم العلاقات أو ببساطة هي فن المفاوضة، فن قيادة وتوجيه وتتبع شروط المفاوضات السياسية بمعرفة"².

في حين يعرفها رؤول جينيه Rgenet على أنها: " فن تمثيل الحكومة ورعاية

مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج، كما أنها تعني إدارة الشؤون الدولية بتوجيه المفاوضات

¹ الشامي علي حسين علم العلاقات الدولية، بمسألة من مسائلها منوع من مطبوع شمسة والإقليم طبعه لثري بي (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2007)، ص.ص 28-29.

² علم لنجف ز، ص.ص 35.

الدبلوماسية وتتبع مراحلها وفقا للتعليمات المرسومة والسعي لتطبيق القانون في العلاقات

الدولية كما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب"¹.

2. الاقتصاد:

علم الاقتصاد هو العلم الذي يتناول موضوع الاختيار من بين البدائل الموفرة وذلك في إطار الإمكانيات والموارد المتوفرة في الاقتصاد مثل العمل، الأرض، رأس المال، والمنظم لإنتاج أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية. فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية إشباع وتحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية اللامحدودة عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية النادرة.

كما يمكن تعريفه على النحو التالي: " هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين حاجات متنوعة ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة. أي أن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس كيف يوظف الأفراد والمجتمع مواردهم الاقتصادية النادرة ذات الاستخدامات المتعددة لننتاج مجموعة متباينة من السلع وتوزيعها بين المواطنين للاستهلاك الحاضر أو المستقبلي وذلك لإشباع حاجاتهم ورغباتهم"².

إذا فالدبلوماسية الاقتصادية هي فن تمثيل الحكومة اقتصاديا ورعاية مصالح بلادها

الاقتصادية لدى الحكومات الأجنبية، وذلك باستعمال أحد أهم مفاتيح الدبلوماسية

¹ *علم الاقتصاد*، ص. 36.

² المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، *قائمة ابياتك فيخ ليدغىة الإفة شخخ. خ. ع. م* ص. 2.



(المفاوضات) وفق أطر قانونية (والامعاهدات والاتفاقيات) بأدوات اقتصادية (الاستثمار، القروض، التجارة،...الخ) لبلوغ أهدافها السياسية منها والاقتصادية.

▪ الإطار المنهجي:

للقيام بموضوع مذكرتنا، لجأنا إلى استعمال المناهج التالية:



1. المنهج التاريخي:

يعرّف المنهج التاريخي على أنّه: طريق يتّبع الباحث في معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج منها.¹

وقد ارتأينا استخدام هذا المنهج كونه يساهم إلى حدّ بعيد في معرفة تاريخ العلاقات التي تربط بين الصين و الجزائر، ومعرفة المسار الذي مرت عليه الدبلوماسية الصينية لتصل إلى الدبلوماسية الاقتصادية ومن ثمّ التموّج في الاقتصاد الجزائري كأول شريك اقتصادي لها.

كما أنّ استخدامنا لهذا المنهج نابع من سعيّنا الحثيث لتبيان تأثير البيئة السياسية أو العلاقات القديمة ودورها في بناء علاقات دبلوماسية على النحو الذي نشهده الآن.

ذلك أنّ الماضي هو القاعدة التي يبنى عليها الحاضر وهو دعامة المستقبل.

2. المنهج الوصفي:

¹ معمر علي عبد المؤمن، *أمّته تطهّرت في طبعها على الأوج لشعبها بالأزمنة والأيام والأزمنة والأزمنة* (البيبا: دار الكتب الوطنية، ط1، 2008)، ص.279.



يعرفه وايتني WHITNEY على أنه: يتضمّن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأوضاع.¹

كما أنه: إجراء من أجل الحصول على حقائق وبيانات مع تفسير لكيفية ارتباط هذه البيانات بمشكلة الدراسة.²

وقد اعتمدنا على هذا المنهج كونه يخدم بحثنا ، ذلك أنه يساهم إلى حد بعيد في وصف العلاقات الاقتصادية بين البلدين في إطارها الدبلوماسي وتقصي الحقائق بشأنها. الأمر الذي سيعمّق فهمنا للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، وكذا الوسائل التي تعتمد عليها في علاقتها الثنائية بدول كالجزائر.

■ أمّا المقاربات المستعملة فهي الآتية:

¹ عبد الحميد إبراهيم مروان ، آزر زكي، احتكاك على لأحرج، نزوح جليلي (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص.125.

² علي لخطف ز، ص.126.

رغبة منا في معالجة موضوعنا ، اعتمدنا على جملة من النظريات والتي ارتأينا أنها مناسبة وتفي بالغرض لمعالجة موضوع الدراسة، ويتعلق الأمر بكل من:

1. النظرية الواقعية الجديدة:

تقوم الواقعية الجديدة على مجموعة من الافتراضات ، وقد حاول ستيفن لامي Steve Lamy حصرها بالرغم من الاختلافات الشديدة بين الواقعيين الجدد في تصويرهم لعالم العلاقات الدولية، ومن ضمن هذه الافتراضات:

- فوضوية النظام الدولي أي عدم وجود سلطة مركزية تضبط سلوك الدول، الأمر الذي يزيد من المنافسة الأمنية والبحث عن القوة.
- بنية النظام الدولي هي المحدد الرئيسي لسلوك الدولة، فقد تكتفي هذه الأخيرة في حالات بالقوة النسبية فيما تطمح في حالات أخرى عن الهيمنة.
- للدول توجه مصلي ذاتي، لذلك تفضل الدول المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني من أجل تأمين نفسها وحمايتها مصالحها.
- الدول فواعل عقلانية تهدف إلى البقاء، تنتقي استراتيجياتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر.¹

2. النظرية الليبرالية:

¹ مصباح عامر ، مطفي بلكعلافتة كلخهجي ببلك حورين كللمطفي بلك قانو (الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2009)، ص.ص 28- 77.

تعدّ فكرة النظام الطبيعي التي يقوم عليها المجتمع الإنساني أساساً للنزعة التدويلية الليبرالية. وعن الاعتقادات الجوهرية لهذه النظرية، فإنّه يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- هناك فواعل غير الدول يساهمون بدور الدولة في السياسة الدولية.
- الخاصيات الداخلية للدول ديناميكية، وهو ما من شأنه التأثير على سلوك الدولة.
- هناك نوعين من الدول: الدولة الصالحة و الدولة الشريرة. أمّا الأولى فتتبع سياسة التعاون و الديمقراطية ومن الصعب أن تعلن الحرب على غيرها من الدول؛ في حين أنّ الثانية تتسبّب في النزاعات مع الدول الأخرى وتميل إلى استخدام القوة للحصول على غرضهما. ومن ثمّ فمفتاح السلم هو تعميم نموذج الدول الصالحة ذات النمط الديمقراطي عبر العالم.
- تعدّ الحسابات الاقتصادية، السياسية مسألة أكثر أهمية بالنسبة للدول الصالحة. ففي العالم المثالي المشكّل من الدول الصالحة تسيطر الحاجات الاقتصادية ومبدأ الرفاهية على العلاقات بين الدول ولا يصبح للقوة معنى.

أمّا الوحدات الكبرى المستخدمة في تحليل العلاقات الدولية حسب هذه النظرية، فيمكن تلخيصها في : الشرطية، تشجيع الديمقراطية، التكامل، الاعتماد المتبادل، الليبرالية، المؤسساتية الليبرالية، النزعة التدويلية العالمية... إلخ.¹

وقد استخدمنا هذه النظرية لإبراز تغيير الاقتصاد الصيني من اقتصاد منغلق على الأسواق الأجنبية إلى سوق منفتح لقبولها الولوج إلى اقتصاد السوق وكيف أنّ اقتصادها تأثر بالنظام

¹ المرجع نفسه، ص.ص 81- 121 .



الرأسمالي عقب انتهاء الحرب الباردة و تفكك المعسكر الشيوعي، وكيف أنّ انفتاحها كان له الأثر البالغ في نمو اقتصادها وازدهاره وتهديده لاقتصاد القوة العظمى والذي جعل من الصين قوة اقتصادية لا يستهان بها وشريكا اقتصاديا للعديد من الدول و من بينها الجزائر.

3. نظرية النظام العالمي:

تتعلق هذه النظرية من فكرتين أساسيتين مفادهما أن:

- للسياسة المحلية والعالمية مكانة ضمن إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي.
- الدول ليست فقط الفواعل المهمة في عالم السياسة بل هناك طبقات ضمن بنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي تكبح سلوك الدول وتحدّد أنماطها في التفاعل.

وقد أخذت النظرية من أفكار العديد من المفكرين أمثال:

- جرامشي: استوحى جرامشي مفهوم الهيمنة من أفكار كارل ماركس. إذ يرى بأنّ العلاقات الدولية قائمة على أساس هيمنة طرف على طرف. فالهيمنة من وجهة نظره تسمح بانتشار القيم الأخلاقية والسياسية والثقافية للجماعة المهيمنة بشكل واسع عبر المجتمع وتكون مقبولة من قبل الجماعات المساهمة والطبقات كقيم تحملها.

- إيمانويل ولرستان Wallerstein: تحدّث ولرستان عن السياسات الهرمية التي تتخذ فيها المبادلات الاقتصادية على مسافات طويلة شكل الإتاوة، الأنظمة العالمية أو الاقتصادية العالمية التي تتفاعل فيها الأشكال المختلفة من المنظمات السياسية المستقلة عبر التجارة.

كما تحدث ولرستان عن مناطق القلب، المحيط وشبه المحيط ، وهي المناطق التي خلقت نتيجة الانخراط بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. بحيث يمكن لأي دول من الدول الانتقال من مركز إلى مركز آخر و خاصة دول المحيط التي يمكنها الانتقال إلى منطقة القلب من خلال تحقيقها لمكانة في دول شبه المحيط.

هذا ويقول ولرستان أنه لا وجود لسلطة سياسية مركزية وإنما هناك مراكز قوة متعدّدة ومتنافسة تقوم على توزيع الموارد عبر السوق ووسيط السوق.

وقد ارتأينا استخدام هذه النظرية كونها تخدم موضوع بحثنا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المكانة التي تحتلها الصين على الساحة الدولية ودور دبلوماسيتها الاقتصادية في وصولها إلى ما هي عليه الآن.

4. مقارنة الاعتماد المتبادل:

يعتبر الاعتماد المتبادل أحد أهم المفاهيم التي أولتها المدرسة الليبرالية عناية .حيث يفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصل بعضها ببعض بحيث إنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد و في مكان واحد، فإنه ذلك من شأنه التأثير على جميع الفاعلين. ففي أي نظام من العلاقات، كلما ازداد عدد الفاعلين، كلما ازداد عدد الأماكن و الظروف و بالتالي كلما ازداد الترابط. و كما بين كيوهان، فإن الترابط يفترض دائما حساسية مرهفة في المدى القصير على الأقل¹.

▪ أدبيات الدراسة:

¹ مصباح عامر ٣ مطبوعة جامعة القاهرة (الجزائر: دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، 2008)، ص.28.

اطلعنا خلال قيامنا ببحثنا على العديد من المراجع، منها ما استفدنا منه خلال البحث و منها من لم يخدم البحث، كون أغلب المراجع لا يتطرق بصورة مباشرة إلى العلاقات بين الصين و الجزائر. و من جملة هذه المواضيع:

- كتاب الدكتور إسماعيل دبش المعنون كالتالي: " السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية": هذا المرجع تناول خلاله الدكتور بالدراسة و التحليل الموقف الصيني من الثورة الجزائرية، و كذا الدعم الذي قدمته الصين للجزائر خلال تلك الفترة.
- كريس ألدن: الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي.
- المذكرة المقدمة من قبل دريس أسماء لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير للسنة الجامعية 2008/2007 والتي كانت بعنوان: " التعاون الاقتصادي بين الصين و إفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، الواقع و التحديات": و قد تناولت الطالبة في جزء منها البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية- الصينية.

الفصل الأول

الدبلوماسية الاقتصادية،

مدخل مفاهيمي

تمهيد الفصل:

مع وضع ركائز النظام العالمي الجديد، عرفت الدبلوماسية منحى آخر غير الذي كانت تعرفه.

فبعد أن كانت الدبلوماسية ذات بعد سياسي بامتياز، ها هي الآن تولي للجانب الاقتصادي أولى اهتماماتها ليتراجع بذلك الدور السياسي الذي كانت تؤديه. وهو ما يفسر اهتمام الدول أكثر من أي وقت مضى بالاقتصاد في ظل علاقات الدول الثنائية ومتعددة الأطراف؛ وذلك نتيجة تحول مفهوم القوة من المفهوم التقليدي لها الذي اقتصر آنذاك على القوة العسكرية إلى المفهوم الحديث للقوة الذي يعتمد على القوة اللينة. وبالتالي، تعمقت العلاقات بين الدول وزاد الاعتماد المتبادل فيما بينها.

وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه:

- مفهوم وتاريخ الدبلوماسية الاقتصادية في مبحث أول.
- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية والفواعل المتداخلة فيها في مبحث ثان.
- أما المبحث الثالث فخصّصناه للحديث عن أساليب الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية وليدة التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية.

إذ وبعد ما أفرزته الحرب العالمية الثانية من تغير في موازين القوى ب بروز الثنائية القطبية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي؛ سعت هاتين القوتين إلى استمالة أكبر عدد من الحلفاء لدعمها في صراعها الأيديولوجي، فقامت هاتين الدولتين بتقديم مساعدات وقروض مالية لإعادة تعمير أوروبا، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة لها، لتكون هذه أول بوادر الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

اختلف المختصون و المفكرون في تعريفهم للدبلوماسية الاقتصادية، وذلك حسب توجهاتهم الفكرية وزاوية نظرهم للمفهوم.

فها هو الاقتصادي البريطاني Nicholas Bayne يعرف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها: " ذلك المنهاج الذي من خلاله تقود الدول علاقاتها الاقتصادية الخارجية. و يشمل كيفية صنع القرارات وطنياً وكيفية التفاوض عالمياً، والطريقة التي تتفاعل بها العمليتان".¹

يتضح من تعريف الاقتصادي البريطاني سالف الذكر أن الدبلوماسية الاقتصادية هي الطريقة التي تعتمد عليها الدولة في إدارة علاقاتها الاقتصادية بغيرها من الدول. لا يقتصر الأمر عن هذا الحد، فقبل أن تقوم الدولة بإقامة علاقات اقتصادية مع دولة أو دول أخرى من العالم، كان لزاماً عليها تحديد ما من شأنه تنمية اقتصادها وتحديد جوانب القوة كما الضعف في اقتصادها حتى تتمكن من معرفة ما تريده من علاقاتها الاقتصادية مع غيرها من الدول هذا من جهة، كما على الدولة أن تكون على اطلاع بما يجري في الساحة الدولية وما قد يتم فرضه عليها حتى تتكيف مع الوضع العالمي وتضعه جنباً إلى جنب مع مستلزمات اقتصادها كي لا تقع في تناقض ويسهل عليها مجارة التغيرات الحاصلة.

1 Bayne Nicholas, *Financial Diplomacy and the Credit Crunch : the Rise of Central Banks* , Journal of International Affairs, Fall2008 , Vol.62,ISS.1 , p.1.

وبما أن الاقتصاد أصبح الشريان النابض للدول وبه أصبحت تقاس قوة وضعف الدول بعد تراجع العامل العسكري، أصبح للدبلوماسية الاقتصادية مكانتها على الصعيد الداخلي والخارجي للدولة. ذلك أنه أصبح التركيز منصبا عليها من خلال استخدام أدواتها في جميع القطاعات حتى تضمن لهذه الأخيرة تنميتها وانتعاشها على المستوى الداخلي؛ وبالمقابل أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تستعمل في عمليات التفاوض وذلك إما للاستفادة من مزاياها أو لاتقاء أخطارها.

أما عن عملية التفاعل التي تحدث عنها Bayne، فهي عملية أكثر منها نظرية. إذ أنه بات بإمكان الدولة التي سبق لها وأن سطرت كيفية صنعها لقراراتها الداخلية من خلال استعمالها للدبلوماسية الاقتصادية الاستفادة من نجاح عملية التفاوض العالمية سواء بالفوز باستثمارات الدول الأجنبية أو الحصول على قروض المنظمات الدولية أو دول أجنبية أو حتى الاستفادة من الهبات الممنوحة لها في تنمية اقتصادها هذا من جهة، كما أنه صار بإمكان الدولة من خلال اتجاهها نحو عملية التفاوض العالمي انتقاء الأساليب الردعية للدبلوماسية الاقتصادية أو حتى رفعها عنها وهو ما من شأنه أن يحيي التجارة الخارجية وينعش اقتصاد هذه الدول. كما أن التخطيط للسياسة الاقتصادية للدولة يدفعها لاستعمال دبلوماسية اقتصادية أكثر نجاعة تعتمد بالدرجة الأولى على عملية الإقناع للفوز بالقدر الكافي في المفاوضات العالمية وهو ما يزيد من دعمها لاقتصادها.

وعموما، يمزج Bayne في تعريفه هذا بين العاملين الاقتصادي و السياسي عند حديثه عن الدبلوماسية الاقتصادية، باعتبار السياسة والاقتصاد يؤثران تبادليا على بعضهما البعض. إذ أن امتزاج الأهداف الاقتصادية بالأهداف السياسية من شأنه أن يساهم في بناء علاقات دولية وطيدة أو العكس.

هذا ويراه منظرون آخرون أمثال عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى كمرادف

لدبلوماسية المساعدات، ومن هنا فإنهما يعرفانها على النحو التالي:

"الدبلوماسية الاقتصادية هي تلك الدبلوماسية القائمة على المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول بشكل ثنائي أو جماعي بكل أشكالها"¹.

حصر المؤلفان مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في المساعدات الاقتصادية والتي تعتبر وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في إنجاح دبلوماسيتها الاقتصادية مع الدول الأخرى و ذلك قصد توطيد علاقاتها الاقتصادية معها. فتقديم هذه المساعدات من دون مقابل ودون تعويضها مستقبلا من شأنه أن يكسب الدولة المانحة ميزة تفضيلية لدى الدول المستقبلة للمعونات (المساعدات) التي غالبا ما تكون دولا فقيرة من ناحية القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، التجارة الخارجية... إلخ إلا أنها تشكل أسواقا لمنتجات الدول المانحة ومصدرا للثروات الطبيعية.

فالقول بأنّ الدبلوماسية الاقتصادية هي عبارة عن مساعدات اقتصادية، يحيل ذهن القارئ إلى فكرة مفادها أنّ الدبلوماسية الاقتصادية تمارسها فقط الدول المتقدمة، كون المساعدات الاقتصادية غالبا ما تمنحها دول تتمتع باقتصاد قويّ ومنتج ، أو أنّ المساعدات الاقتصادية على العموم تمنح من دول تكون وضعيتها المالية أحسن من تلك الدول الممنوح لها المساعدات.

لم يكتف المؤلفان عند هذا الحد، بل أشارا في تعريفهما إلى الأشكال التي يمكن أن تتخذها هذه المساعدات. إذ يمكن أن تستفيد منها دولة ما في إطار علاقاتها الثنائية مع دولة أخرى، كما يمكن أن تستفيد منها تلك الدولة نتيجة انتمائها لمنظمة إقليمية أو دولية.

1 الرشدان عبد الفتاح علي ، الموسى محمد خليل ، أشكالها الاقتصادية للدبلوماسية الاقتصادية، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)،

هذا وتعرّفها Kishan S Ranal على النحو التالي : "الدبلوماسية الاقتصادية هي العملية التي تعالج من خلالها الدول العالم الخارجي، وذلك بهدف زيادة الأرباح الوطنية في كافة أنشطة القطاعات بما في ذلك التجارة، الاستثمار، وكافة الأشكال الأخرى للمبادلات التجارية المربحة ما يجعلها تتمتع بمزايا تنافسية ، وقد تتخذ أبعادا ثنائية، محلية (وطنية) ومتعددة، والتي تعتبر كلّها مهمة".¹

تركّز Kishan في تعريفها للدبلوماسية الاقتصادية على تحقيق الدول للأرباح أي زيادة العائدات المالية بغض النظر عن نوع النشاط الممارس (تجارة، استثمار، مبادلات تجارية...). هذا وعدّت kishan الصور المتعددة للدبلوماسية الاقتصادية، وقالت بإمكانية أن تكون دبلوماسية اقتصادية ثنائية ودبلوماسية اقتصادية متعددة الأطراف (مجموعة من الدول أو منظمات).

هناك تعريف آخر يرى بأن الدبلوماسية الاقتصادية عبارة عن:

" بحث عن الأهداف عبر وسائل دبلوماسية التي قد تركّز أو قد لا تركّز على أدوات اقتصادية لبلوغها".²

والمقصود هنا هو أن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى لتحقيق غايات الدول وطموحاتها والتي غالبا ما تكون سياسية، عن طريق الوسائل المتعارف عليها التي تستخدمها الدبلوماسية التقليدية (ا) لتفاوض والوساطة؛ وللدولة أن تقدر وجوب استعمال أدوات اقتصادية أو التخلي عنها لبلوغ الأهداف المنشودة. إذا، فالتعريف السالف الذكر لم يعط أهمية للأدوات الاقتصادية في تعريفه للدبلوماسية الاقتصادية بقدر ما ركّز على تحقيق مصالح الدول وأهدافها عبر استعمال وسائل دبلوماسية.

1 Grant Makokera Catherine, *South African Economic Diplomacy :Engaging the Private Sector and Parastatals*, ISS, paper 280, February 2015 ,p.1.

2 ibid, p.2.

نتوقف عند آخر تعريف، وهو التعريف القائل بأنّ الدبلوماسية الاقتصادية هي: "جملة الميكانزمات والتطبيقات المتنبّاة من قبل الأفراد أو الجماعات العموميّة أو غير العموميّة، وذلك قصد تجسيد الأهداف الاقتصاديّة للدولة عن طريق الاستعانة بوسائل سياسيّة، أو تحقيق أهداف سياسيّة عبر وسائل اقتصاديّة"¹.

يرى صاحب هذا التعريف بأنّ الدبلوماسية الاقتصادية تتجسد في الآليات والوسائل التي قد تستخدمها الأفراد (رجال أعمال، تجار...) أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أي الجهات غير الرسمية لتحقيق إمّا النمو والتطور الاقتصادي للدولة وذلك عن طريق استخدام المفاوضات، عقد مؤتمرات،... أو الحصول على الاستقرار السياسي وتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال تقديم مساعدات مالية وإنسانية أو قروض تنموية.

وعلى العموم، يمكن القول بأنّ الدبلوماسية الاقتصادية هي وجه حديث للدبلوماسية، تتخذ عدة أشكال (ثنائي أو متعدد الأطراف)، تمارسها عدة جهات (رسمية وغير رسمية) لتحقيق أهداف الدول الاقتصادية منها والسياسية وذلك عبر استعمال مختلف الوسائل (اقتصادية كانت أم سياسية) كبديل للحل العسكري.

1 *Annexe technique_ développement international des entreprises : quel apport de la diplomatie économique ?* prise de position de la CCIP, 15 novembre 2015, p.2.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن الدبلوماسية الاقتصادية

يقودنا الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية إلى البدايات الأولى للدبلوماسية التي عرفتها الإمبراطوريات الأولى المتخذة من الأراضي القريبة من المياه (بحارا كانت أم أنهارا) مكانا لها. ولقد حاربت هذه الإمبراطوريات طيلة عقود من الزمن للحفاظ على بقائها، فاعتمدت بالإضافة إلى قوة جيشها على إقامة علاقات مع غيرها من الإمبراطوريات القوية عن طريق الرسل، ما مكنها من البقاء على اطلاع بطبيعة العلاقات التي تربطها بغيرها، ولم تكن لتقوم حالتا الحرب والسلم دون علم الطرف الآخر. ففي حالة السلم كما في الإعلان عن قيام الحرب، كان يتم تبادل المطويات بين الإمبراطوريات عن طريق الرسل، وقد تمتع الرسول آنذاك بحماية وحصانة حتى من الإمبراطورية المبعوث إليها. ففي حالة السلم، كانت المبادلات التجارية تزدهر، وهو ما مكن الإمبراطوريات من كسب صداقات والحصول على مكاسب مختلفة، لتكون هذه الأحداث اللبنة الأولى لقيام الدبلوماسية التجارية التي يعتبرها الكثير من المؤرخين والمختصين البداية الفعلية للدبلوماسية الاقتصادية.

نستشف مما سبق، أنّ هناك ارتباطا وثيقا بين الحالة التي تعيشها الإمبراطوريات وانتعاش العلاقات التجارية.

أي أنّ عامل الاستقرار آنذاك كان المتحكم في قيام العلاقات التجارية بين الإمبراطوريات من عدمه.

وتوالت الأحداث وانهارت الإمبراطوريات وبرزت مكانها الإقطاعات لتفكك شيئا فشيئا وحدة الإمبراطورية ويبدأ عصر جديد من الدبلوماسية دعت فيه الإقطاعات من خلال مشاركتها في معاهدة واستفاليا إلى الاستقلال عن حكم الإمبراطور وإقامة ما يعرف بالدولة القومية التي تضمن لها التمتع بالحرية المطلقة في التسيير وإقامة السلطة على إقليمها وشعبها.

وقد كان الحفاظ على سلامة الإقليم آنذاك الهدف الأساسي لهذا التنظيم الاجتماعي.

إلا أنّه ومع تنامي الأطماع والتفنن في إبراز القوة والتي كانت قوة الجيش وشساعة الرقعة هما المحددان لها. فقد سعت الكثير من الدول إلى التوسع على حساب الأقاليم المجاورة لها وغالبا ما كان الاختيار يقع على الأقاليم الضعيفة التي لا تستطيع حماية نفسها، وهما أدى إلى بروز القوة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية آنذاك. وقد مهدت هذه الأوضاع إلى عودة اللااستقرار إلى المجال الأوربي

واندلاع حروب طاحنة وطويلة الأمد حصدت الكثير من الأرواح وخلفت العديد الخسائر؛ لتتعدد بذلك مؤتمرات عديدة لحيلولة دون قيام الحروب إلا أن نتائجها كانت ظرفية (مؤقتة).

ولقد كان ظهور دول وسقوطها يتم بطريقة سلسلة للغاية، فكان يكفي أن تهيمن دولة ما على دولة أخرى وتستقوي عليها حتى تكون الغلبة لها وتضم أراضيها إلى أراضي الدولة المنتصرة، وهو ما يفسر بروز قوى جديدة إلى جانب قوى قديمة أي تغيير موازين القوى في كل مرة بتغيير الدول المتحكمة في الساحة الأوروبية لكن بالنظام نفسه (أي بقاء الأقطاب متعددة).

وطيلة هذه المراحل، برزت القوة أو القوة العسكرية كأداة فعالة وراذعة في علاقات الدول ببعضها البعض بالرغم من حضور الدبلوماسية التي استخدمت التفاوض كوسيلة لإحلال السلم والأمن في أوروبا. أي أنه خلال هذه المدد الزمنية، كان العامل السياسي هو العامل الوحيد المتحكم في العلاقات الدولية والمحرك للسياسة الخارجية للدول.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، كابد الأوروبيون آثار الحرب المدمرة. فقد عرفت الدول الأوروبية المجاعة والفقر فيما عانت الولايات المتحدة الأمريكية - القوة التي لم تبرز إلا كطرف لفض النزاعات ووضع حد للحروب في عصبة الأمم من خلال الوصايا الأربعة عشر - من أزمة الكساد نتيجة غرق أسواقها بالمنتجات الأمريكية وهو ما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات وتسريح العمال، وللتخلص من هذه الأزمة الاقتصادية عمدت الولايات المتحدة الأمريكية للجوء إلى أوروبا المدمرة للتخلص. كما وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح فروع لبنوكها بالدول الأوروبية لتعويض خسائرها. إذا فالولايات المتحدة الأمريكية وحتى لا تفقد قوتها عمدت إلى استعمال العامل الاقتصادي كبديل حتى تتمكن من استرداك خسائرها. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن استعمال العامل الاقتصادي آنذاك اقتصر على خدمة الأجندة السياسية لولايات المتحدة الأمريكية.

أما وبحسب ما يراه فريق آخر من المؤرخين للدبلوماسية، فإن الانطلاقة الأولى للدبلوماسية الاقتصادية تعود للفترة الموالية للحرب العالمية الثانية، وحجتهم في ذلك أنه وبعد ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار على كافة الأصعدة في القارة الأوروبية، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مساعداتها لأوروبا الغربية - باعتبارها دولا حليفة لأمريكا- في إطار ما يعرف بمشروع مارشال وذلك من أجل إعادة إعمار أوروبا.

وتلا هذا المشروع إنشاء هيئة دولية تعنى بحفظ السلام (هيئة الأمم المتحدة) ليعرف العالم بالموازاة ميلاد هيئات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك في إطار اتفاقية بروتون وودز، ليكون لهذه المنظمات دور أساسي فيما بعد على الساحة الدولية؛ فيما قدم الاتحاد السوفيتي القطب الثاني المترجم للعالم مساعدات اقتصادية لدول أوروبا الشرقية.

وبنهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يسعى للهيمنة على العالم من خلال استعمال وسائل الإعلام، التكنولوجيا الحديثة للاتصال لترميم فكرة العولمة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية شركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث ما يمكنها من تحقيق تبعية هذه الدول لاقتصاد الدولة المنتجة.

إلا أنّ تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم لم يدم طويلا. ذلك أنه وبفعل الفوضى التي عرفها النظام العالمي، برزت على الساحة الدولية دول صغيرة ناشئة اعتمدت على الاقتصاد كعامل قوة بديل عن القوة العسكرية، لتكون بذلك القوة اللينة الوسيلة الأنجح والأنجع في علاقاتها مع بعضها البعض وفي علاقاتها بغيرها من الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعتبرت الدبلوماسية الاقتصادية الحل الأمثل لحفظ السلام والأمن الدوليين من جهة ولبناء قوتها من جهة ثانية، وبذلك اعتبر العامل الاقتصادي المحرك الأساسي لخدمة أهداف الدول السياسية منها والاقتصادية.

وقد كانت الدبلوماسية الاقتصادية كغيرها من فروع الدبلوماسية تتم عبر مستويات مختلفة وكثيرا ما كانت تجمع بين العديد من أشكالها متأثرة بالتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، كما كانت تتم بين مجموعة من الفواعل التي أقرتها الإضافات التي تمت على مستوى أشخاص القانون الدولي العام وكذلك تلك المتمخضة عن العولمة.

وما تجدر الإشارة إليه، أنّ الدول وكذلك الفواعل الأخرى في العلاقات الدولية أصبحت تلجأ إلى العامل الاقتصادي على حساب غيره من العوامل في الدبلوماسية كون هذا الأخير يجلب لها المزيد من المكاسب ويحقق لها الكثير من الأهداف خاصة مع استحداث فروع في وزارات الخارجية تهتم بالعلاقات الاقتصادية بين الدول.

لم يتوقف الأمر عن هذا الحد، بل تعدى استعمال الدبلوماسية الاقتصادية من طرف الحكومة إلى الخواص وذلك في إطار منظم طبعاً. فقد أصبح من الممكن على رجال المال والأعمال أن يمثلوا بلدهم في المؤتمرات وأن يبرموا اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وهو ما من شأنه أن يوسع من تطبيقات الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية و الفواعل المتداخلة فيها

مرت الدبلوماسية الاقتصادية بعدة محطات لتصل إلى ما هي عليه الآن. ففي بادئ الأمر، اقتصر تمثيل الدولة اقتصاديا على القطاع الحكومي فقط، لتقوم الاتفاقات في شكلها الثنائي بين الدول في صبغة رسمية. بمعنى أن الدولة كانت الفاعل الوحيد في هذا النوع من الدبلوماسية.

إلا أنه ومع اتجاه الدول نحو تكوين تحالفات إقليمية وكتلات اقتصادية تتصدى بالدرجة الأولى للخطر الذي تشكله القوى العظمى، ومن هنا كانت فكرة المساندة والدعم الاقتصادي للدول القوية اقتصاديا للدول ضعيفة الاقتصاد في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل. وهو ما جعل الدبلوماسية الاقتصادية تنتقل من المجال الثنائي إلى فضاء إقليمي تتشارك فيه الدول والمنظمات الإقليمية كفاعلات أساسية في الدبلوماسية الإقليمية.

لكن ونتيجة التطورات الحاصلة على الساحة الدولية من بروز للعولمة التي استطاعت بانتشار التكنولوجيات الحديثة للاتصال أن تجعل من العالم قرية كونية صغيرة، ظهور للشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الحكومية وغير الحكومية العالمية، المجتمع المدني العالمي؛ برزت ما يعرف بالدبلوماسية متعددة الأطراف ذات البعد العالمي. وفي هذا المستوى، تراجع دور الدولة كفاعل وحيد ورئيسي في الدبلوماسية الاقتصادية لتبرز فواعل أخرى كالمنظمات الدولية (حكومية وغير حكومية)، أفراد (رجال أعمال، تجار، مجتمع مدني عالمي،...الخ) تتقاسم جنباً إلى جنب الوظائف المنوطة بهذا النوع من الدبلوماسية، وهو ما سنراه من خلال المطلبين الذين سيتم تناولهما في هذا المبحث.

المطلب الأول: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

أثرت مظاهر النظام الاقتصادي المعولم على الدبلوماسية عموماً وعلى الدبلوماسية الاقتصادية خصوصاً، وهو ما انعكس على مستوياتها البنوية. فبالرغم من محافظة المستوى الثنائي على مكانته، إلا أنه برزت تفاعلات أخرى على المستوى الإقليمي ومتعدد الأطراف. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية، وبحسب أهداف الطرف المستعمل لها، تتم عبر أحد المستويات التالية أو عبرها مجتمعة:

1. المستوى الثنائي:

يعتبر المستوى الثنائي الشكل التقليدي لممارسة الدبلوماسية عموماً والدبلوماسية الاقتصادية خصوصاً والتي غالباً ما كانت تتم بين دولتين.

هذا ويضمن هذا المستوى معالجة مجموعة واسعة من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية المفصلة بين الدول، بحيث تساهم الاتفاقيات الثنائية في بناء اتفاقيات أكثر تعقيداً على المستوى الإقليمي والعالمى¹.

وعلى العموم، تتسم الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية بمجموعة من المميزات، نذكر منها أنها:

- شكل قديم وتقليدي: إذ تشير الأدبيات إلى أن الدبلوماسية الثنائية تعود إلى 2500 سنة قبل الميلاد مع معاهدة التجارة التي أبرمت بين الحضارة الفرعونية والحضارة البابلية.
- بسيطة في بنيتها ومحدودة بين طرفين: إذ أن المستوى الثنائي للدبلوماسية الاقتصادية لا يحتاج إلى قيام منظمة ومن السهل تحديد جدول الأعمال، وغالباً ما تكون مواقف الأطراف واضحة.
- سهلة المتابعة: إذ من السهل تحديد مراحل ومجال أية مفاوضة، فالدول التي تريد الحفاظ على هامش استقلالية وسيادة تفضل الاتفاقيات الثنائية.

¹ Bayne Nicholas and Woolcock, Stephen, *The new economic Diplomacy* (England :ASHgate Hampshire,2003),p.15.

- تخدم مصالح الدول الكبيرة والأطراف القوية، و ليس هناك مجال للدول الصغيرة لبناء تحالفات مع أطراف أخرى، وعادة ما تتكبد الدول القوية خسائر قليلة عند فشل المفاوضات لذلك فهي تتفاوض من موقف قوة.
 - يمكن أن تكون مواجهة، لذلك فالأطراف تضغط بشكل كبير للحصول على أحسن صفقة عبر أفضل المحصلات.¹
 - عمل مكثف يستهلك وقتا خاصة في عالم يشهد نشاط عدد من المشاركين. فمن الصعب إدارة نظام دولي قائم على شبكة من العلاقات الثنائية كما كان قائما في القرن 19 الذي يسمح بمشاركة عدد قليل من اللاعبين، أما اليوم فمن الصعب تخيله.
- مما سبق، يتضح أن الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية تبقى سمة بنيوية هامة لكنها راحت تستكمل بأشكال من الدبلوماسية متعددة الأطراف مع مشاركة مزيج من الممثلين الدوليين وغير الدوليين.

1 أبو عباه سعيد محمد *الخطوط العريضة: كتيبي خيمه لأرزنة أبو سمير، منشور في (فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص. 57.*

II. الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

أخذت الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف أبعادا جديدة مع تطوّر العولمة، نظرا ل:

- توسّع حقلها بشكل ملفت، وهو ما يظهر في تعريف Bergeijk et Moons للدبلوماسية

الاقتصادية القائل بأن: " الدبلوماسية الاقتصادية تقوم على جملة من النشاطات الخاصة

بمناهج وإجراءات اتخاذ القرارات الدولية والمرتبطة بالأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود في

العالم الحقيقي، وتشمل حقل التجارة، الاستثمار، الأسواق العالمية، الهجرات، المساعدة، الأمن

الاقتصادي والمؤسسات التي تشكل البيئة الدولية، وكأدوات العلاقات، المفاوضات والتأثير"¹.

والملاحظ هنا أن الصعود القوي للأسواق الناجم عن العولمة الليبرالية وكذا غياب الحكم السياسي

العالمي، كل ذلك أدى إلى معالجة معظم القضايا العالمية الكبيرة وفق منشور اقتصادي متعدد الأقطاب.

وهو ما فتح المجال أمام لاعبين غير دوليين للبروز كفاعول جدد في هذا النوع من الدبلوماسية كونهم

يشكلون الصالح العام العالمي.

- تأثرها بخصائص العولمة الثلاث ألا وهي التبادلات الدولية المادية واللامادية، ضرورة توفر

قواعد جديدة للعب، تحويل المجتمع العالمي إلى مجتمع معلوماتي عبر وسائل الاتصال

الفورية والعالمية؛ وقد أدمجت التطبيقات متعددة الأطراف هذه الصيغ الجديدة بفاعلية².

1 Revel Claude, *diplomatie économique multilatérale et influence*, Géoéconomie,2001/1,p.56.

2 Ibid,p.60.

ومع ظهور المنظمات الدولية ودبلوماسية مؤتمرات القمة، حوّلت الدبلوماسية أنظارها إلى التعددية، ويرجع هذا إلى¹:

- تزايد عدد الدول المنضمة إلى المنظمات والمؤتمرات الدولية وهو ما أدى إلى زيادة المبادرات الدولية.

- الحاجة إلى إطار متعدد الأطراف بعد انتشار المنظمات الدولية.

- يسر تنظيم المؤتمرات الكبيرة بعد التقدم الذي عرفه مجال التكنولوجيا.

- كون المسرح الدولي مثاليًا للسرّيين.

وعلى العموم، للدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف بعدان أحدهما إقليمي والآخر دولي:

1. البعد الإقليمي:

تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل تنامي مخاوف الدول الصناعية من تداعيات المنافسة

الحرّة بعد تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، لتبدي بذلك رغبتها في التكتل قصد تكثيف الاعتماد المتبادل بينها حتى يسهل عليها السيطرة على سوقها الإقليمي ومراقبته.

وهو ما يفسر تمتع الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بالدعم والتحفيز السياسي في غالب الأحيان وتحريرها للتجارة والأسواق بالنسبة للدول المنتمية للفضاء الذي تشملته هذه الاتفاقيات.

فلالاتفاقيات الإقليمية تسعى إلى دعم و تعزيز التعاون المشترك بغية حل المشاكل الإقليمية ،

وهو ما يفسر نمو الارتباطات والتعاون الإقليمي بين الدول المنضمة لهذه التكتلات من خلال التنسيق فيما بينها لإدارة المشاكل المشتركة وتعزيز دور الدولة و سلطة الحكومة².

1 بلوسكي وإيفردي ، *التحدي الذي يواجهه الاقتصاد العالمي في ظل تنامي مخاوف الدول الصناعية من تداعيات المنافسة الحرة بعد تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات* ، ص 37.

2 فيوتا بتلر، *تأثير الأزمات الدولية على الاقتصاد العالمي* ، في جون بيلس وستيف سميث (محرران)، *عالمنا يتغير: رؤية من الخليج للإبحار* (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 853.

2. البعد العالمي:

وهو بعد أملتة التغيرات الحاصلة على النظام العالمي الجديد بعد استحداث نظام مالي دولي دعمت دوره العولمة، ولعل أهم المؤسسات الاقتصادية التي ساهمت في توسيع العلاقات متعددة الأطراف إلى العالمية نذكر: صندوق النقد الدولي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وصولاً إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد كان الهدف من إقامة علاقات اقتصادية عالمية هو دفاع الدول عن مصالحها التجارية والاقتصادية بما يضمن لها دعم اقتصادها الوطني، وكذا إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها من خلال التنسيق الجماعي الذي قد يطرح إما على مستوى المنظمات الدولية أو على مستوى مؤتمرات القمة.

هذا وتتادي الاتفاقات الدولية بالمبادئ التالية:

- مبدأ عدم التمييز
- مبدأ عدم القابلية للتجزئة
- ومبدأ المعاملة بالمثل.

المطلب الثاني: الفواعل المتداخلة في الدبلوماسية الاقتصادية:

تتنوع وتتعدد الفواعل في العلاقات الدولية، فإضافة لصفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبطا إطلاقا بوضعه القانوني¹.

1. الفواعل الرسمية:

تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي لا الوحيد في الدبلوماسية الاقتصادية. ف الدولة هي : " كيان قانوني مجرد، يمثل وحدة واعية بشعب على إقليم محدد، ولها سيادة قانونية، ولها حكومة تتصرف من أجلها وموجودة لخدمة الأهداف العامة لشعبها"².

و بالتالي هي : " نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه و أمن رعاياه ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية، و هي تتمتع لهذا الغرض بقوة مسلحة و بعدة أجهزة للإكراه و الردع ".³

فقيام دولة ما يستوجب درجة عالية من الانسجام الاجتماعي و التنظيم التسلسلي اللذان يسمحان للحكومة بإشباع سلطتها و تنفيذ رغبتها.

هذا و قد عرف دانيال باب Daniel Papp الدولة بأنها: " كيان محدد جغرافيا، يحكم بواسطة سلطة مركزية لها القدرة على وضع القوانين و الأحكام و القرارات و تقويتها داخل حدودها هذا من جهة. و من جهة أخرى، تعتبر الدولة كيانا قانونيا معترفا به من القانون الدولي كوحدة أساسية في صناعة القرار في النظام القانوني الدولي"³.

كما وضعت اتفاقية مونتيفيديو - حول حقوق و واجبات الدول الموقعة في ديسمبر 1993 - شروطا موضوعية لتحديد معنى الدولة، فجاء فيها ما مفاده: " يجب على الدولة باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي أن تمتلك المؤهلات التالية: سكان دائمون، إقليم محدد، حكومة، أهلية الدخول في علاقات مع الدول الأخرى"⁴.

¹ بخوش مصطفى ، " لزق كل شيء كما لثري بغيره طلبة حلالا طلبة بغيره " (مجلة الفكر، ع.03، فيفري 2008)، ص.86.

² مصباح عامر ، الدولة كيانا قانونيا (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص.27.

³ النظام القانوني الدولي، ص.28.

⁴ بن سلطان محمد ، النظام القانوني الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص.97، 98.

وهو ما يستوجب توافر الأركان التالية لقيام الدولة:

- الشعب: يرى الأستاذ منصور ميلاد يونس أن مصطلح الشعب بالنسبة للدولة يعني: " مجموع الأفراد المستقرين على إقليمها والمتمتعين بجنسيتها، و الذين لديهم الرغبة في العيش معا، ولا يشترط في شعب الدولة أن يكون منتميا إلى أصل واحد أو عرق واحد أو أن يتكلم لغة واحدة أو أن يعتنق ديانة واحدة".¹

- الإقليم: يعرفه الأستاذ منصور على أنه: " الركن الموضوعي واللازم لوجود الدولة، فالدولة قبل كل شيء ظاهرة إقليمية أو مكانية، أي قطعة من الأرض ثابتة ومعينة يستقر عليها شعب الدولة".²

فالإقليم هو أحد مكونات الدولة، لكن تزداد أهميته وتتقلص وفق الخاصيات الإستراتيجية التي يملكها كل إقليم كالموقع الجغرافي، المساحة، المياه... الخ.

- السلطة السياسية (السيادة): و هي: " السلطة القادرة على الاضطلاع بالوظائف الأساسية للدولة مثل التشريع، القضاء، الإدارة، الأمن الداخلي و الخارجي وكذا النهوض بالعلاقات الخارجية".³

وأهم خاصية جوهرية للسلطة السياسية للدولة هي السيادة، والتي تعني ممارسة جميع سلطاتها على مواطنيها في الداخل والخارج وفي المحيط الدولي.

ويتمحور مضمون سيادة الدولة في فكرة أن السياسة العالمية أقيمت لثلاثة قرون خلت على نمط معين وهو الانسجام مع الحكم داخل المجتمع.

1 ميلاد يونس منصور ، دخول الجزائر بسلامة (البييا: جامعة ناصر، 1991)، ص ص 36، 37.

2 لنجل فز، ص ص 37-39.

3 لنجل فز، ص 40.

كانت الدول أو الحكومات بمثابة الفواعل الرئيسية في الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أنّ هذا الفاعل يضم فروعاً مختلفة تتبنى رؤى متباينة ومتنوعة حول القضايا المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، وهو ما عبّر عنه بوتنام Putnam حينما قال: "حتى لو أبعدها الجهاز التشريعي عن الدولة بهذا الشكل التحكّمي، فإنّ من الخطأ الافتراض بأن الجهاز التنفيذي له رؤية موحّدة... وإذا كنّا نستعمل الدولة لنعني بها صانعي القرار المركزيين، فإنه يتوجب علينا أن نتعامل معها بصفة الجمع، "الدولة هم" ... وليس "الدولة هي"..."¹.

وحسب بوتنام، فإنّ المفاوضات غالباً ما يتفاوض من جبهتين، الجبهة الداخلية المقسمة والجبهة الخارجية. ولعلّ أهم جهازين في الحكومة:

أ. الجهاز التشريعي: يختلف دور البرلمان من دولة إلى أخرى، من إقليم لآخر ومن نظام سياسي لآخر، إلا أنه وفي كل الحالات يؤدي دوراً مهماً كونه يشارك بشكل خاص في المصادقة على الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الأطراف².

ب. الجهاز التنفيذي: كثيراً ما تعبر نماذج الدبلوماسية الاقتصادية عن التوتر بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي في تشكيل قرارات الدبلوماسية الاقتصادية. ذلك أن الدبلوماسية الاقتصادية تتخذ أشكالاً معقدة بين مختلف الوزارات في عدد كبير من القضايا مثل المفاوضات التجارية التي يمكن أن تتدخل فيها أكثر من وزارة واحدة على مستوى الدولة الطرف في الاتفاقية³.

¹ Jonathon W.Moses, « Trojan Horses : Putnam, ECU Linkage and the EU Ambitions of Nordic Elites », Review of International Political Economy, Vol.4, N° 2 (Summer 1997), p.432.

² بوقارة حسين، *الجزائر بين التوتّر والانسجام: دراسة في العلاقات الخارجية* (الجزائر: دار هوم، 2012)، ص. 63.

³ أبو عباة سعيد، *الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية* (دم.ن: دار الشيماء للنشر و التوزيع، ط 1، 2009)، ص. 71-

II. الفواعل غير الدولاتية:

شهدت الساحة العالمية خلال العقدين الماضيين ظهور الحركات الاجتماعية والمنظمات عبر الوطنية التي تسعى إلى توسيع وتعميق التعاون عبر الحدود، وذلك من خلال تشكيل شبكات عالمية فيما يصطلح عليه حالياً بالفواعل غير الدولاتية والتي يعرفها Hoking Brayane و Brayane Smith على أنها "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلالية أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها أو لتمثيل أتباعها أو المؤيدين لها وبقدرة على إحداث فرق اتجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير أي فاعل آخر في القضية ذاتها"

ومن بين الفواعل غير الدولاتية نجد:

1. المجتمع المدني العالمي:

يعتبر المجتمع المدني العالمي قطاعاً من منظومة المجتمع المدني في بلد معين أو منظمة إقليمية تتخطى الحدود الجغرافية، ليتضامن ويتشابك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في مختلف دول العالم انطلاقاً من التوافق حول قضية معينة أو مبادئ مشتركة بهدف التأثير في الرأي العالمي أو السياسات العالمية.

ويعرفه Hayel Andro على النحو التالي: "هو المجموعات الوسيطة والمنظمة التي تكون مستقلة نسبياً عن كل السلطات العامة والممثلين الاقتصاديين الخاصين والتي تعمل عبر حدود الدول"¹.

1 أبو زاهر نادية، مجلة لطلبة الجمعية الأردنية لدراسة العلاقات الدولية، مجلة لطلبة الجمعية الأردنية لدراسة العلاقات الدولية، العدد 2576، 2009، ص2.

وقد أصبح هذا المفهوم من المفاهيم المتداولة بكثرة عند الحديث عن الفواعل في الدبلوماسية الاقتصادية، فقد أصبح يضم المجتمع المدني الحديث في معناه الحديث المنظمات الدولية غير الحكومية¹، والتي هي عبارة عن: "منظمات غير وطنية لا تنتمي لحكومة ما، وهي تعبر عن الوعي العالمي و الرأي العالمي، حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياستها"² حسب تعريف جوزيف ناي Joseph Ney أو "مجموعة تجمع حركة مؤسسة تنشأ ليس بالاتفاق بين الدول لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو خواصا أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي"³ حسبما جاء في تعريف جاك فونتمال Jacques Fontmel.

هذا وقد أدى المجتمع المدني العالمي دورا بارزا في تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية وتحسين دور الأقليات في العالم وذلك من خلال قدرته على التأثير على الحكومات المحلية ورقابته على مدى التزام الدولة بالقوانين الدولية. كما استطاع أن يساهم، بدرجات متفاوتة وحسب الديمقراطية المنتشرة في الدول، في صنع السياسة من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية نزولا عند رغبة الدولة في تمثيلها في مؤتمر ما، وكذا رسمه لحدود ممارسة الديمقراطية وذلك من خلال فتح قنوات المشاركة الشعبية، و خلقه منابر للتمثيل عن طريق المجالس التشريعية بداية بفتح أشكال جديدة للرقابة والحوار وصولا عند ممارسة ضغوط يمارسها المواطن على النظام من أجل إيجاد حكم منفتح مسؤول.

أما بالعودة عن دور هذا الفاعل في الجانب الاقتصادي، فتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني العالمي ليس فاعلا في السوق، وإنما يعمل من خلال جهوده في التأثير على المفاوضات التجارية والاقتصادية..

¹ Bayne ,Nicholas and Woolcock, Stephen, op.cit.p.55.

² جدو فواد ، خزنك لمطالعة في نطق قهلي بغني على سوح حة كة نهي بآ لهامث لمطالعة أ؟ الإخخوخ (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010)، ص.63.

³ شريف يوسف بشير نطق لمطالعة في نطق قهلي بلي حة نطق قهلي على سوح حة نهي (الأردن: دار البداية، 2013)، ص.12، 13.

2. المنظمات الدولية:

يمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها: " هيئة يتفق على إنشائها عدد من الدول، على نحو دائم، سعياً وراء تحقيق أغراض و مصالح مشتركة، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي".¹

يتضح من خلال هذا التعريف أن المنظمة الدولية إنما تقوم على اتفاق بين مجموعة من الدول ذات السيادة، على أن تتصهر أهداف الجماعة في مصالح مشتركة بحيث ينشأ عن هذا الاتفاق استقلالية قانونية بعيدا عن قوانين الدول المنشئة لها حتى تضمن لها التعبير عن أهدافها في المحافل الدولية. ولضمان ذلك، كان لزاما على المنظمة الدولية أن تتسم بالاستمرارية كونه شرط أساسي يمكنها من بلوغ أهدافها.

هذا وتقسّم المنظمات الدولية حسب العضوية إلى:

- منظمات دولية ذات سمة عالمية: وقد حددتها الفقرة أ من المادة 2 من اتفاقية فيينا 1975 بأنها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي منظمة مشابهة تكون عضويتها ومسؤولياتها على نطاق العالم.
- المنظمات الإقليمية: وهي منظمات لا يكون باب العضوية فيها مفتوحا أمام كافة الدول، بل تقتصر على مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف خاصة بها مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

1 العناني إبراهيم محمد ~~عبد~~ (القاهرة : دار الفكر العربي، 1982)، ص 57.

أما من حيث الأهداف المنوطة بالمنظمة، فتقسم المنظمات الدولية إلى:¹

- منظمات دولية عامة: وهي تلك المنظمات التي يشمل اختصاصها مجالات عديدة من أوجه الحياة الدولية، كحفظ السلم والأمن الدوليين وتدعيم التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية...إلخ.
- منظمات دولية متخصصة: وهي منظمات ينحصر اختصاص كل منها في تنظيم جانب معين من جوانب التعاون الدولي كمحكمة العدل الدولية، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية وغيرها كثير.

3. مؤسسات الاقتصاد الدولي:

أ. صندوق النقد الدولي:

وهو متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع مقره للرئيسي بواشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه المنحدرون من جميع بلدان العالم تقريبا. هذا ويعتبر مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات، يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة، وهو بذلك يشرف على النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية.

وعلى العموم، تتمثل مهام صندوق النقد الدولي في:

- متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي والتحذير عند استشعار بوادر الخطر.
- تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية.
- العمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الإصلاحات.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب لحكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

إلا أن ما يجب التنويه له، أن صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض على البلدان بل يقدم الدعم المالي عند تقديم الدولة العاجزة طلباً يفيد حاجتها الملحة للمساعدة؛ أما أسعار الفائدة فتختلف باختلاف نوع القرض الممنوحة والتي تبقى أفضل بكثير من الأسعار المطروحة في السوق الدولية.

ب. البنك الدولي:

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن البنك الدولي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية تعمل مجتمعة على تحقيق أهدافه، وهي:

- البنك الدولي للتنمية و التعمير والوكالة الدولية للتنمية: و هما مؤسستان تقومان بتقديم ومنح قروض للمشروعات والبرامج التي تعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- مؤسسة التمويل الدولية: وتعمل مع القطاع الخاص والمستثمرين في المؤسسات الاستثمارية مركزة نشاطها في دول العالم الثالث.¹
- وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف: وتقوم بتقديم تأمينات على المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: ويسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.

ويعتبر هذا البنك أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، تبلورت فكرة إنشائه في مؤتمر بريتونوودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية لبياسر المهام المنوطة به بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدة أوروبا في إعمار ما خربته الحرب.²

1 محمد خالد جميل، *آزمنة من الافة شيخ* (الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014)، ص. 342.

2 *لنظف زء*، ص. 343.

ج. المنظمة العالمية للتجارة :

حلّت المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية بكل تعديلاتها وكافة القرارات التي تم اتخاذها حتى 1993/12/31، لتكون منظمة لها كيان وكفاءة في متابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية ومراقبة السياسات التجارية الدولية. وقد جاءت هذه المنظمة من خلال ميثاق هافانا وتجسدت من خلال جولة الأورغواي.

وهي عبارة عن "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية"¹

إذا فالمنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية وقانونية عالمية مستقلة، تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من أجل تحرير التجارة العالمية، وذلك عن طريق تعديل السياسة التجارية للدول الأعضاء فيما يخدم النظام التجاري العالمي.

وحتى تتمكن المنظمة من تحرير التجارة الدولية، فإنها تؤدي جملة من المهام نذكر منها:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.
- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الغات.
- متابعة السياسات التجارية الدولية و مدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

1 الفتلاوي سهيل حسين، *مدخل إلى الدبلوماسية الاقتصادية* (الأردن: دار الثقافة، ط1، 2006)، ص. 46.

إن تحقيق ما سبق ذكره، لن ترضى به الدول الأعضاء إلا إذا ما تبنت المنظمة مبادئ عادلة

ك:

- مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح لكافة الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء فيما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.
- مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية: فإذا اقتضت الضرورة، يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفات الجمركية و ليس بإجراءات تقييدية أخرى.
- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: و ذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.
- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية، و ذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.
- مبدأ الشفافية: و يقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول أعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.¹

1 عبد المطلب عبد الحميد، *المجلة الدولية لمطالعة جغرافية* (مصر: الدار الجامعية، ط1، 2003)، ص. 186.

4. الشركات متعددة الجنسيات:

عرف توجندات TUGENDAHT الشركات متعددة الجنسيات على أنها : " شركات صناعية تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة " ¹.

نفهم من خلال هذا التعريف، أن الشركات متعدّدة الجنسيات هي عبارة عن مجموعة من الشركات ذات الطابع الصناعي بحيث تتمركز في أكثر من دولة واحدة لتنتج منتجاتها، ومن ثمّ تبيعها إمّا في هذه الدول أو تصدّرها إلى دول أخرى.

في حين عزّفتها غرفة التجارة على أنها: "الشركة التي تعمل على نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات" ².

يظهر من هذا التعريف أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات تكثّف نشاطها ليس فقط على الصعيد الوطني أو المحلي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي فحسب ، بل إنّها تقوم بتوسيع نشاطها في العديد من الدول من خلال الاستثمار فيها وهو ما يزيد من عائدات الدولة الأم.

أما سلطان محمد سلطان، فيرى بأنّ الشركات متعددة الجنسيات هي : "منشآت أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة بحيث تكون الفروع الأجنبية التابعة للمنشأة متعددة الجنسيات مملوكة (على الأقل نسبة كبيرة منها) للشركة الأم - التي يكون مركزها الرئيسي في أرض الوطن-، ومحكومة بالكامل وموجهة عن طريق الشركة الأم".

نلاحظ من خلال هذا التعريف، أنّ المؤلّف أبرز السمة الدولية للشركات متعدّدة الجنسيات واعتبر فروعها مجرد مراكز إنتاجية تتواجد في الكثير من الدول، ذاكرة أنّه من شروط إطلاق هذه التسمية على الشركات التي تتواجد على مستوى العديد من الدول أن يكون رأسمالها متعدّد المصادر وليس حكرا فقط على الشركة الأم أي الشركة المركز، فيما يبقى توجيهها بالكامل مقتصرًا على الشركة الأم.

1 غضبان مبروك، لجنة التخطيط، "تولّد شك هضره نول لاسخه ش" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994)، ص 588.
2 قصور عدي، لستلا، "تولّد شكي به لعمفة تولّد شكي لفة شكي شكي شكي" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1983، ص 339.

ومن هنا يمكن القول أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات هي : "مجموعة الشركات العابرة للحدود والقارات تتواجد على مستوى عدد كبير من الدول، وتتكوّن من الشركة الأم و التي غالبا ما تكون دولة متقدّمة و شركات فرعية تتمازج بين دول متطورة ونامية أو متخلفة ، طابعها تجاري وصناعي، رأسمالها مختلط ، وإدارتها حكر على الشركة الأم (المنشئة)؛ تسعى إلى إنتاج وبيع منتجاتها. بحيث يكون بيع منتجاتها في الأسواق بهوامش ربح عالية مقارنة بتكلفة الإنتاج ، كما وتهدف هذه الشركات للحصول على فرص للاستثمارات الأجنبية وتحقيق نسب عالية من الأرباح وهو ما يخدم اقتصاد الدولة التي تقوم فيها الشركة الأم.

وعموما، تسعى الشركات متعدّدة الجنسيات إلى تحقيق أعلى الأرباح بأقل التكاليف؛ فالشركات متعدّدة الجنسيات تنتج في البلدان التي تكون فيها عناصر الإنتاج منخفضة النفقة ثم تباع هذه المنتجات في البلاد مرتفعة الأسعار، وهو ما يعدّ تنظيما احتكاريا عن طريق الاستفادة من التمايز بين أماكن الإنتاج وأماكن البيع .

المبحث الثالث: أساليب الدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية تعبيراً عن استعمال القوة اللينة (الناعمة) في العلاقات الدولية. و لتجسيدها على أرض الواقع، تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية أسلوبين. الأول وهو أسلوب ترغيبى يحفز الدول الراغبة في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى على تبني هذا النوع من الدبلوماسية؛ بينما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني وهو أسلوب ترهيبى لمعاقبة الدول التي تجاوزت العقود والمواثيق الدولية.

المطلب الأول: الأساليب الترغيبية

تتعدّد الأدوات التي تستخدمها الدول في دبلوماسيتها الاقتصادية لتوجيه علاقاتها السياسية التي تربطها بدول أخرى نحو علاقات تقوم على أساس التعاون الاقتصادي، أو لجذب واستمالة دول أخرى التي تربطها بها علاقات حديثة نسبياً، ومن جملة هذه الأساليب:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشراً حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة".¹

1 صندوق النقد الدولي، *مفاهيم أساسية في الاقتصاد الدولي*، ط5، الجزء 18، الفقرة 359، 1993، ص. 86.

في حين عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنه: " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة و تأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي".

في حين يمكن تعريفه على النحو التالي: " قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات"¹.

وقد يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لنوعية أو صفة القائم بالاستثمار شكلين هما:

- الاستثمار الأجنبي الخاص: و هو الاستثمار الذي يقوم به فرد، شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية.²

- الاستثمار الأجنبي العام: و هو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات والهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية.³

أما حسب الدولة المصدرة، فيمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية⁴:

■ الاستثمار الأفقي: وهو استثمار تكون فيه فروع الشركات مستقلة عن الشركة الأم . وتتحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج والتحويل التكنولوجي والتمويل . وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو، و تتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية هي:

- القدرة على الوصول إلى اقتصاديات الحجم،
- الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة،
- أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم،
- ألا تحول تكاليف النقل و العوائق الجمركية المرتفعة دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

1 خضر حسان، "الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا و تعاريف"، زكركو بحرفي بتمهيو و صفتك تملني بعني في نفس ذلك في ب، السنة الثالثة، عدد 2004، ص.3.

2 المالكي عبد الله، "تجربتي في تسويق زيتوننا في الأسواق العالمية"، زكركو بحرفي بتمهيو و صفتك تملني بعني في نفس ذلك في ب، عمان، ط1، (1974)، ص.16.

3 أبو قحف عبد السلام ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1989)، ص.16.

4 بوراوي ساعد، "تجربتي في تسويق زيتوننا في الأسواق العالمية"، زكركو بحرفي بتمهيو و صفتك تملني بعني في نفس ذلك في ب، عمان، ط1، رسالة ماجستير غير منشورة، (باتنة: جامعة الحاج لخضر للعلوم الاقتصادية، 2007-2008)، ص. ص. 27 ، 28.

■ الاستثمار العمودي: يتخصص في هذا النوع من الاستثمارات كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي أو أن يتخصص الفرع في عمليات التسويق. إضافة إلى ذلك، فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجها للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصلي.

هذا وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في البلد الأم أو في الخارج من خلال استغلال العمالة الرخيصة، فيما تتخصص فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل كصناعة النسيج، الملابس، اللعب و الأحذية... الخ وكذا قطاع الخدمات.

■ الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة (الاستثمار المختلط): تعتمد فيه الشركات متعددة الجنسيات إلى توزيع بعض وظائفها التي كانت تدير مباشرة من الشركة الأم ، لتقوم بإتباع ما يعرف بالمقاولة من الباطن من خلال تكوين شبكة أو إقامة تحالف استراتيجي مع باقي الشركات العاملة في نفس النشاط للحصول على نصيبها من السوق المستهدف.

وعلى العموم، تستفيد الدولة المستضيفة عند اجتذابها للاستثمار الأجنبي المباشر من:

- التكنولوجيا وتقنيات المانجمنت: إن أكبر سلاح تملكه الدول المتقدمة هو التكنولوجيا التي أصبحت معيارا حاسما في تقدم دولة ما أو تخلفها . ومن ثم فإن تدفقات رؤوس الأموال تستلزم تدفقات للوسائل الكفيلة باستعمال هذه الأموال أحسن استعمال . أي أن الدول النامية تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تصحب تدفقات الأموال الأجنبية، خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات، كالصناعة الاستخراجية.

- تنمية اليد العاملة من حيث الكمية والنوعية: إن الشركات الأجنبية تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبذلك تؤدي إلى التخفيف من معدل البطالة . فبالإضافة إلى كون الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عمالها لزيادة المردودية، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة واكتساب ذوي الشهادات منهم للخبرة الكافية في مجال الإنتاج والتوزيع.

- سوق التصدير: تساعد الاستثمارات الأجنبية على فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات الأجنبية والشركة المتعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة في الدولة المضيفة تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي.
- تدفق العملة الصعبة والأثر على ميزان المدفوعات : إن زيادة الصادرات ونقص الواردات بإشباع السوق الداخلية يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات. كما أن زيادة الصادرات وانخفاض الأسعار الداخلية يؤدي إلى تدعيم الاقتصاد الوطني في مواجهة اقتصاديات الدول الأخرى.
- الإيرادات العامة: حيث تزيد مداخيل الدولة من الضرائب والرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية.
- الإنتاج: تجد الشركات الوطنية نفسها أمام منافسة قوية من طرف الشركات الأجنبية مما يدفعها إلى تحسين طرق الإنتاج والإدارة والاستفادة من أساليب عمل الشركات الأجنبية.
- الاستهلاك: إن إدخال أنواع جديدة من السلع إلى الأسواق الداخلية يؤدي بالمستهلكين إلى البحث عن السلعة الأكثر جودة و من ثمّ تحسين الذوق العام وتغيير أنماط الاستهلاك، وكذا إمكانية الزيادة في الطلب الفعال في حال انخفاض السلع المنافسة.

II. المنح و المساعدات الاقتصادية الأجنبية:

تختلف التعاريف المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية الأجنبية باختلاف الطرف المانح والمتلقي لها (دولة مانحة أو دولة متلقية). فالبلدان النامية تختزل مفهوم المعونة أو المساعدات الاقتصادية في المنح الاقتصادية الخالصة النقدية منها أو العينية التي لا تحمل التزاما لاحقا بالوفاء في صورة أو أخرى. في حين تميل الدول المتقدمة إلى توسيع مفهوم المعونة ليشمل كافة التدفقات المالية بما في ذلك رؤوس الأموال والمنح الاقتصادية العامة و الخاصة وائتمان التصدير ولو لأجل قصير¹.

ويرى البعض أن المنح و المعونات هي: " تدفقات الموارد المالية والمادية، الفنية والبشرية بشروط تيسيرية من دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية إلى دولة أو مجموعة أخرى من الدول"². ويقصد بالشروط التيسيرية ارتفاع عنصر المنحة في هذه التدفقات أو ارتباطها بمعدل فائدة منخفضة، طول فترتي السماح والسداد مع إمكانية سداد القروض فيها بالعملة المحلية أو بالإنتاج المحلي.

في حين تعرفها الأمم المتحدة على أنها: " المنح الخالصة وصافي القروض طويلة الأجل لأغراض غير العسكرية، في شكل استثمارات مباشرة وائتمان التصدير من المعونة الاقتصادية الخارجية"³.

فيما يرى البعض الآخر أن المعونة الاقتصادية الخارجية تمثل: " كل المنح الرسمية والقروض الامتيازية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، سواء كانت في شكل موارد نقدية أو في شكل سلع و مواد غذائية، أو في شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين من الخارج أو برامج التدريب للقوى البشرية المحلية، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو و التنمية في الدول النامية، على أن يكون عنصر المنحة في هذه المعونات حوالي 25% على الأقل"⁴.

1 القاضي عبد الحميد محمد ، *فيح لديغى بله تلي بول لفة شئى به طة تخ بول لفة شئى* (مصر: دار الجامعات المصرية، د. ت. ن)، ص. 252.

2 زعزوع زينب عباس، "دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"، *لج بول ماصر*، المجلد 13، العدد 2، أبريل 2012، ص. 42.

3 القاضي، *لنحظ زلف*، ص.ص. 252-253.

4 *لنحظ زلف*، ص. 44.

أو: " عبارة عن تحول للمصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية إلى حكومات ومؤسسات الدول النامية لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي و تمويل مشاريع محددة".¹

كما يمكن تعريفها على النحو التالي: " هي جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة (سواء كانت هذه الجهات دولاً أو منظمات متعددة الأطراف) إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، القروض، المساعدات الاقتصادية، تمويل التجارة، المساعدات الخيرية، المساعدات العسكرية والأمنية والمساعدات السياسية".²

وعلى العموم، يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية الخارجية بأنها: " مجمل أشكال الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدول المانحة إلى الدول النامية، والذي يتم توجيهه لخدمة قطاعات اقتصادية معينة داخل الدول والارتقاء بها وتنميتها والتغلب على المشاكل التي تواجهها".

وقد مر تطور المساعدات الخارجية بمراحل ذات معالم بارزة لتصل إلى ما هي عليه اليوم. فقد كان إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية لمؤسسات بريتين وودز وإخراجها إلى حيز الوجود، المرحلة التمهيديّة لظهور المساعدات الاقتصادية، بعد أن ظلت فكرتها مختصرة في إطار النظام الرأسمالي منذ تفجر أزمة الكساد الكبيرة في الثلاثينيات. فقد عرفت سنة 1944 ميلاد مؤسستين عملاقتين هما صندوق القدر الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ ففي الوقت الذي ارتكزت فيه أهداف المؤسسة الأولى على إرساء دعائم نظام مستقر الحركة للدفعيات الدولية ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والنقد الأجنبي، فيما انحصرت أهداف البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية وشؤون الاستثمار.

¹ هابتر تيريزا، إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف (القاهرة: دار ابن رشد، 1989)، ص. 15.

² علاية موسى، "عدم فعالية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان"، *مجلة بحثية شتى*، العددان 69-70، 2015، ص. 142.

هذا وقد شكل مشروع مارشال * لمساعدة أوروبا أضخم مشروع مساعدات في التاريخ الحديث، لعبت فيه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي أنشئت من قبل حكومات غرب أوروبا دورا جديا هام من خلال إشرافها على إنفاق 13 مليار دولار أمريكي لإعادة إعمار و تشغيل الاقتصاد والمصانع الأوربية في الوقت الذي لم تتجاوز فيه المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 1940 الخمسمائة مليون دولار. تعترف السلطات الأمريكية بأن هذه المساعدات قد ساهمت في المحافظة على وجود قوي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا في مرحلة الحرب الباردة وفي فتح أسواق الصادرات الأمريكية و بناء المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية.

وكرّد من المعسكر الشرقي، أنشأ الاتحاد السوفيتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) سنة 1949 قصد التغلب على المشاكل الاقتصادية المترتبة عن الحرب وتصفية الخلافات بين بلدان المنظومة الاشتراكية وبناء جدار صلب أمام القوة الأمريكية ووقف تمددها نحو الشرق. ولقد لعبت المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي في إطار هذا المجلس دورا هاما في دعم خطى التكامل بين الدول الأعضاء وحافظت على تماسكه طوال فترة الحرب الباردة.

لتعقب مساعدات الطرفين، مساعدات خارجية منحها لجماعة الاقتصادية الأوربية*، وكذا مساعدات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وما يبدو جليا أن التوجه نحو الدول النامية لم يكن يجد أسبقية في سياسات الدول المانحة في ذلك الوقت.

إذ لم تكتسب المساعدات الدولية للدول النامية ملامحها البارزة إلا منذ بداية عقد الستينات وما أعقبها من تحول نتيجة انتشار موجات التحرر من الاستعمار الغربي سياسيا واقتصاديا.

* هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال (رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي) أثناء الحرب العالمية الثانية و وزير الخارجية الأمريكي منذ يناير 1947 و الذي أعلنه بنفسه في 5 جوان 1947 في خطاب أمام جامعة هارفارد.

*تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية عام 1957 من ست دول ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا و لوكسمبورغ.

وقد أدت هذه الأوضاع المستجدة إلى تعديل ملحوظ في سياسات المساعدات الخارجية وبدا ذلك جليا في أكثر من موقع. إذ شهدت فترة الستينات تعديلات جوهرية في إدارة المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم إنشاء الوكالة الدولية للتنمية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كينيدي عام 1961، وأصبحت الجهة الوحيدة لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتماشيا مع التحولات في بداية عقد الستينيات، قام البنك الدولي بإنشاء الوكالة الدولية للتنمية IDA في بداية الستينيات وفوضها منح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة، كما أنشأ صندوق النقد الدولي قسما باسم تسهيل التمويل التعويضي عام 1963 بغرض دعم الجهود المبذولة في الأقطار النامية تجاه أزمات التمويل الخارجي¹.

لكن ومع التغييرات الكبرى التي شملت النظام الاقتصادي الدولي في فترة السبعينيات والثمانينيات ، شهدت المساعدات الخارجية تغييرات جوهرية في طبيعتها وتركيبها وتوزيعها الجغرافي خاصة بعد الانهيار الكبير الذي أصاب نظام النقد الدولي عام 1971 وما نتج عنه من فصل للعلاقة الثابتة بين الدولار والذهب وما انجر عنه من تعويم للعمات، اضطراب في أسواق العملات وفوضى نقدية .

ومع تفاقم أزمة النظام النقدي والمالي بالتطورات التاريخية في سوق النفط العالمي وبروز منظمة الأوبك التي لعبت دورا هاما في تحديد الأسعار ، تفجرت أزمة الركود التضخمي في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وهو ما ساعد على تشكل أرض خصبة لنمو أزمة الديون الخارجية واستفحالها في الثمانينيات بدرجة كبيرة².

1 سعود الزيد سارة عبد اللطيف ، المساعدات المالية الكويتية و أثرها على علاقاتها العربية 2012/1961، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: قسم الآداب و العلوم السياسية، 2012) ، ص.ص. 40-41.

2 سيروان و سليمان صادق (الإمعة تقزز ذلك جيفضي بك زي زي بك لسك بطلة لي، بي لامة شفي، ب عوي لامة لافي لي كحك ليج زككع مع هم ، (الأردن: دار الصفاء، 2011)، ص. 93.

ونتيجة لهذه الأوضاع، سارعت الدول المانحة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لتبني تعديلات جوهرية في أساليب و أهداف المساعدات الخارجية. بحيث انتقلت هذه المساعدات من مرحلة التشتت والتززع على أكبر قدر من الدول المتلقية إلى مرحلة تركيز المساعدات واقتصارها على مجموعة صغيرة من الدول ذات الوزن الاستراتيجي الكبير باعتبارها قطبا رئيسيا لإدارة عملية التحول الإقليمي المنشود؛ وهو ما دفع بالمنظمات المالية متعددة الأطراف إلى إجراء تغييرات أساسية في طبيعة وشروط المساعدات التي تقدمها، وبدأت بذلك مرحلة جديدة مثلتها برامج التكيف الهيكلي التي تعد أحد أهم إفرازات أزمة التنمية في الثمانينيات ونتاجا طبيعيا لتعاظم المشاكل ك أزمة الديون وتراجع التنمية الذي ضرب الدول النامية عموما وما تمخض عنها من تدهور لشروط التجارة، تزايد معدلات التضخم وضعف النمو الاقتصادي، وهو ما عمق حاجتها للقروض والمساعدات الخارجية لسد فجوة الموارد المتزايدة¹.

وبالحديث عن أشكال المساعدات الاقتصادية، فإن هذه الأخيرة تتخذ أحد الصور التالية:

- مساعدات مالية: و هي إما قد تكون عبارة عن هبات مالية أو قروضا تنموية
- مساعدات عينية: و تشمل تقديم السلع و الخدمات مقابل شروط ميسرة في الحصول عليها مقارنة بالصور التجارية الاعتيادية.

هذا ويمكن أن تأتي المساعدات الاقتصادية في أشكال أقل وضوحا مثل إزالة العوائق أمام صادرات بلدان معينة إلى أسواق البلد المقدمة للمساعدات².

1 مكايي محمد الحسن، " دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة و سياسات برامج الإصلاح و التكيف الهيكلي"، *الشرق الأوسط*، ص 120.

2 العجمي مبارك سعيد عوض ، *الشرق الأوسط*، ص 120، "لنرى في الآونة الأخيرة، لم تكن هذه البرامج بخلافها، بل تعقيد"، 1980-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب و العلوم السياسية، 2011) ، ص.14.

أما تصنيفاتها، فإنّ المساعدات الاقتصادية الخارجية تصنف إلى:¹

▪ مساعدات لدعم الميزانية وقروض التنمية والعجز في الميزان التجاري: حيث تأتي هذه المساعدات على شكل قروض، و نسبة قليلة من هذه المساعدات التنموية تكون على شكل هبات، وتقدم هذه المساعدات للدول المستفيدة للحصول على السلع و الخدمات التي تحتاج إليها في عمليات التنمية وتصحيح الاختلال الاقتصادية أي مساعدة اقتصاديات الدول المتلقية على النمو.

▪ مساعدات لدعم المشاريع الاقتصادية: وتشمل:

- مساعدات لتطوير البنية التحتية و الصناعية: حيث تحتاج عملية التطوير الصناعية إلى بنية تحتية قوية لكي تتم عملية تخطي العقبات التي تحول دون البناء الصناعي، المساعدات الاستثمارية، إنشاء الطرق، أنظمة الاتصالات، مصانع الطاقة، سكك الحديد، تطوير مشاريع الكهرباء اللازمة للتطوير الصناعي وقطاع النقل والطرق والموانئ.
- مساعدات لتطوير القطاع الزراعي و المياه
- مساعدات لتطوير المشاريع السياحية
- مساعدات لتطوير الخدمات الاجتماعية و التكنولوجية: وهي مساعدات تقوم على دعم التخطيط الأسري بالتدريب و إكساب المهارات في مختلف المجالات الصحية والإنجابية والإسكانية ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة للأسر الفقيرة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وعملية نقل التكنولوجيا
- مساعدات لتطوير القطاع التعليمي.

■ المساعدات الإنسانية: وتتمثل هذه المساعدات في تقديم مساعدات غذائية للدول المتلقية في إطار النظرة الشاملة لمشاكل الأمن الغذائي العالمي بالإضافة إلى المساعدات الطارئة وأعمال الإغاثة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة الهلال الأحمر و منظمة الصليب الأحمر، في حين تتكفل منظمة الأمم المتحدة عبر برامجها كبرنامج اليونيسيف بتقديم جزء من هذه المساعدات. هذا وقد تأتي المساعدات الاقتصادية الإنسانية إما في شكل منح أو قروض ميسرة.

إلا أنه إجمالاً، تنقسم المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى:

■ مساعدات ثنائية:¹

وتتم بين الدول المانحة و الدول المتلقية عبر اتفاق ثنائي بينهما. يعطي هذا النوع من المساعدات فرصاً واسعة للدولة المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية، تحديد اتجاهات سياساتها الخارجية، اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقفها (مواقف الدولة المانحة) حول القضايا الإقليمية والعالمية وتوسيع مناطق نفوذها. وهو ما يفسر تركيز المساعدات الثنائية في الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، لتكون بذلك المساعدات الاقتصادية أداة في يد الدولة المانحة ترتبط بتحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة المتلقية وتأثير ذلك على سياستها القومية و الوطنية.

■ مساعدات متعددة الأطراف:¹

وهي مساعدات تتم بواسطة الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية. حيث تساهم حكومات الدول في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في تمويل هذه الهيئات بنسب متفاوتة، وهو ما يخضع السياسة العامة لتقديم المساعدات في هذه الهيئات الدولية إلى الضغط والتأثير من قبل الدولة صاحبة الحصة الكبرى في التمويل.

إذن فالمساعدات الاقتصادية الخارجية متعددة الأطراف تتم من خلال الاتفاقيات الجماعية الدولية حتى تتمكن الدول من إنشاء منظمات دولية لهذا الغرض؛ بحيث تستهدف هذه المساعدات استكمال الدور الذي تقوم به المساعدات الثنائية و ذلك من خلال إشراك المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية والإشراف عليها.

تسعى الدول النامية جاهدة للحصول على أكبر قدر ممكن من الم مساعدات الاقتصادية باختلاف أنواعها (مساعدات فنية، علمية، تكنولوجية، و مالية...الخ)، وعبر ما تقدمه الدول المانحة من معونات - وإن كانت تخدم مصالحها إلى حد ما - تعمق العلاقات الدبلوماسية بين الدول المانحة والدول المتلقية.

المطلب الثاني: الأساليب الترهيبية

تراجعت القوة العسكرية لتحل محلها الدبلوماسية الاقتصادية.

إذ أصبح رأس المال يعوض القوة النارية، والبحث والتطوير يحلان محل نوعية الأسلحة أما النفوذ داخل الأسواق فيأخذ مكان الدبلوماسية. فالدول لم تعد تبحث عن الدفاع عن أقاليمها وإنما أصبحت تعتمد تدعيم قوتها الاقتصادية عن طريق استعمال البحث والتطوير عالي الجودة وكذا الاستثمارات الكبرى قصد النفوذ في الأسواق وأجزاء الأسواق¹.

فالجيو اقتصاد يعزز من قدرة النخب الحكومية خاصة المتقدمة منها التي تمارس أيضا نفوذها في المجال الاقتصادي، فهو يعوض سياسة السعي نحو القوة ويسهل الانسجام الاجتماعي بخلقه اصطناعيا أحيانا للتوافق في المصالح؛ ذلك أن تصادم الدول من شأنه أن يقوض حتى التحالفات التقليدية.

ويبرز الجيواقتصاد أحيانا آثارا ربحية دون البحث عن الذهب ورفض المبادلات، وفي الغالب ينتظم العالم في إطار كتل تجارية متنافسة. وهو ما يخلف وراءه حربا اقتصادية ذات تكلفة عالية.

وتتخذ الدبلوماسية الاقتصادية وسائل ردعية ترهيبية لإيقاف الدول أو تثنيتها عن المضي في الاتجاه الذي من شأنه أن يخالف الأعراف الدبلوماسية أو يتخطى سيادة الدول، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

- وضع الحواجز الجمركية والعوائق الإدارية،
- المقاطعة الاقتصادية،
- الحصار الاقتصادي،

1 فونتنال جاك، *الجيو اقتصاد*، باريس، 2006، ص. 47.

إذا فاستعمال السلاح الاقتصادي ليس حديث العهد، وإنما يرجع إلى الحرب الباردة أين استعمله المعسكران الشرقي ضد الحلفاء.

إذ طبّقه موسكو على الدول التي لم تتّبع القواعد التي فرضتها آنذاك (يوغوسلافيا وألبانيا سنة 1958 والصين في عهد ماو تسي تونغ)، بحيث حد الحضر الروسي من تطورها الصناعي، ما جعل الأنظمة الحاكمة فيها تعزز أكثر فأكثر.

فيما استعملته الولايات المتحدة الأمريكية ضد أعدائها المحتملين بحضرها الحبوب وحبسها للمبادلات التكنولوجية مع الاتحاد السوفيتي،... الخ.

وتتخذ الحرب الاقتصادية عدة أشكال نذكر منها:

- الرقابة على المبادلات التجارية بغرض إلحاق الضرر،

- الإفقار عن طريق جهود التحضير للحرب،

- القطيعة،

- التطويق،

- العنف السياسي،

- العقاب الدولي،

- إستراتيجية الهيمنة والنفوذ الاقتصادي.

ولعل ما يهّمنا أكثر هو القطيعة الاقتصادية أو المقاطعة الاقتصادية باعتبارها إستراتيجية لينة

تعتمدها الدول والمنظمات الدولية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.¹

يستعمل الاقتصاد كوسيلة ضغط بغية دعم مطلب ما أو إعطاء وزن لإشارة دبلوماسية. وبما أن استعماله ليس نابعا فقط من أهداف اقتصادية ، فإستراتيجية القطيعة هي الأكثر مانوية manichéenne، ذلك أن الهدف منها هو خلق مشاكل اقتصادية داخل البلد الخصم قصد زيادة الصعوبات السياسية والاجتماعية التي يعيشها. وتهدف القطيعة في التدفقات التجارية والمالية إلى زعزعة البلد الذي يخضع بشكل أحادي إلى هذا القرار. فللحظر أداة انتقام أو ردع من شأنها خلق تغيير في سلوك العدو المحتمل.

هذا وقد يتم اتخاذ السلاح الغذائي والطاقي والسلاح التكنولوجي أو النقدي والمالي ضمن هذه الإستراتيجية، إلا أنه ليس من السهل التحكم في هذه الإستراتيجية والآثار العكسية لها والتي غالبا ما تكون أشد قسوة على مستعمل السلاح منه على من يتعرض في العادة لآثاره.¹

ذلك أن القطيعة المتواصلة للتدفقات التجارية قد يؤدي إلى ضياع نهائي لتصريفها (إنتاج محلي جديد، مواد تعويضية، منتجين جدد...).

فمن الممكن أن يتعرض القطاع المعني إلى تدهور في نموه، و يمكن لاقتصاد البلد المعتدي بلن يتضرر بشكل حاد. ومن الجانب الاجتماعي، غالبا ما نجد الحكومة التي تتخذ قرار الحظر معارضة من قبل جماعات اجتماعية تتضرر بشدة من متطلبات الدولة.

كما يكون لاستعمال السلاح الاقتصادي آثار وخيمة كقيام العدو المحتمل بالبحث عن تحالفات جديدة تعزز نفوذه في هذه الجهات المهمة استراتيجيا و التي يمكن أن تصير مناطق للتبادل. فبدل أن يخلق السلاح الاقتصادي صعوبات داخل بلد الخصم، فإنه يخلق تضامانات جديدة تتنافى و الدواعي التي اتخذت على أساسها قرار الحظر.

فبالنسبة لفانبرجايك Van Bergeijk وفان ماريوك Van Marreyok، تستلزم العقوبات الاقتصادية تكاليف مخفية معتبرة مثل احتمال الحد من الفعالية الاقتصادية بتطبيق هذه القيود الجديدة وصعوبة تحديد درجة العقوبات بدقة والتي غالباً ما تكون معتبرة بالنسبة للفاعل مقارنة بالمزايا المنتظرة منها، والارتياحات الجديدة التي تخص الأسواق الدولية التي تسهل السياسات الحمائية.

إذ يمكن أن تكون هذه العقوبات ناجعة لكنها لا تضمن النجاح. كما أن نجاعة العقوبات تستلزم تكاليف مرتفعة حتى يمكن تطبيقها على الدولة الموجهة ضدها العمل الدولي.

خلاصة الفصل:

إن و من خلال كل ما سبقت الإشارة إليه، يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية وجه جديد من أوجه الدبلوماسية الحديثة؛ ظهر وتبلور مع المخلفات الاقتصادية للحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال واتفاقية بريطين وودز)، وذلك من أجل إعادة ترميم ما دمرته الحرب، ليتطور هذا المفهوم مع مرور الوقت وتبنيها من الجهات الرسمية وكذا المؤسسات الإقليمية والعالمية ذات الطابع الاقتصادي.

وقد ساهمت هذه الأداة العجيبة في تقارب مصالح، اهتمامات ورؤى دول كانت في الماضي عدوة لبعضها البعض مفندة بذلك مقولة " عدو عدوي صديقي، و صديق عدوي عدوي".

وينفس شدة التقارب، فإن الآليات التي تستخدمها هذه الأداة في ردع المخالفين لقواعدها إما بالفتك والتحطيم (إذا ما كانت دولا ضعيفة) أو بالزيادة من قوتها وبالتالي منافسة القوى الكبرى (في حالة ما إذا كان لهذه الدول اقتصاد قوي و كانت مالكة للتكنولوجيا)، ليشهد العالم بذلك حربا جديدة نزع فيها الزي العسكري بحيث فضلت دوله التحالف الرداء الاقتصادي فيما يصطلح عليه بالحرب الاقتصادية.

الفصل الثاني:

العلاقات الصينية - الجزائرية

من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

تمهيد الفصل:

نحاول من خلال هذا الفصل تسليط لضوء على نوعية العلاقات التي جمعت بين الصين و الجزائر انطلاقا من الدعم السياسي الصيني للجزائر بعد الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة وصولا إلى توسع آفاق العلاقات بين البلدين لتشمل العلاقات الاقتصادية، ليتم بعدها التطرق إلى الوسائل التي تعتمد عليها الصين في دبلوماسيتها الاقتصادية مع الجزائر.

المبحث الأول: ملامح السياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول: جيواقتصاد جمهورية الصين الشعبية

يرى هانز مورغان ثو أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسع عناصر هي: العامل الجغرافي، الموارد الطبيعية، الطاقة الصناعية، الاستعداد العسكري، السكان، الشخصية القومية، نوعية الحكم، الروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية. وفيما يلي عرض لأهم هذه العناصر.

1. المقومات الجغرافية:

تقع جمهورية الصين الشعبية شرق قارة آسيا، متربعة بذلك على مساحة 9.572.678 كم²، لتكون بذلك ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا.

تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°. يحدها من الشرق كوريا الشمالية، من الشمال منغوليا، من الشمال الشرقي روسيا، ومن الشمال الغربي كازخستان، كيرجستان وطاجكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي كل من أفغانستان، باكستان، الهند، النيبال، سيكيم و بوتان، ومن الجنوب كل من بورما، لاوس و الفيتنام. هذا وتطل الصين على بحر الصين الشرقي، خليج كوريا، البحر الأصفر و بحر الصين الجنوبي مواجهة بذلك عبر البحار من جهة الشرق و الجنوب الشرقي كل من اليابان، الفلبين، بروناي، ماليزيا، إندونيسيا. هذا و تتناثر في مناطقها البحرية أكثر من خمسة آلاف جزيرة، أكبرها جزيرة تايوان، التي تبلغ مساحتها 36 ألف كم²، تليها جزيرة هاينان البالغة مساحتها نحو 34 ألف كم²، وهما مقاطعتان من مقاطعات الصين. و بذلك يبلغ امتداد الصين من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب 6468 كم.¹

¹ انظر مع بعض نفي بعض كتابي ب (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ط2، ج.15، 1999)، ص.ص. 266، 265.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

ونظرا لامتداد الجغرافي للصين، تتعدد الأقاليم وكذا الثروات الطبيعية، نجد معظم تضاريس تتكون من جبال وهضاب وتلال وهو ما يشكل 80% من مساحة الصين. ففي غرب الصين نجد جبال الهملايا بارتفاع 8848 م و هضابا يفوق ارتفاعها 4000 م وكذا أحواضا داخلية واسعة ؛ في حين تكثُر في الجهة الشرقية ال سهول والهضاب المنخفضة (أهمها سهل منشوريا) ذات التربة الخصبة تخللها أنهار لعل أهمها نهر شانغ جيانغ و هو أطول نهر في آسيا . أما في الجنوب الشرقي ، فتسود التلال المنخفضة التي يحيط بها شريط سهلي ساحلي ضيق.

وبالحديث عن المناخ، نجد أن المناخ المعتدل الهارد الذي ينتج عنه تساقط الأمطار بشكل غير منتظم و هو ما يساعد على زراعة القمح. فيما تخضع الواجهة الشرقية للرياح الموسمية الصيفية و التي ينجر عنها تساقطات مهمة لإقامة زراعة غير المسقية، في حين يسود المناخ المداري وشبه المداري على الناحية الجنوبية؛ أما الناحية الجنوبية فيطغى عليها المناخ القاري و الجاف ما يعرضها للزوابع رملية و الجفاف.

و بالوغم مما سبق ذكره، نجد أن الأراضي المزروعة لا تتجاوز 11% من المساحة الإجمالية، تقع معظمها في القسم الشرقي للبلاد نتيجة عدة عوامل تهدد الفلاحة الصينية لظاهرتي الفيضان والجفاف.

هذا وتتفرع المواد الأولية إلى قسمان: الأول منها ينتشر في الشمال وهي عبارة عن مواد أولية نباتية كالقطن ، الحرير و النباتات الزيتية ، في حين يحوز الجنوب على الحديد ، الرصاص ، الكالسيوم، الأنتيموان، التينفستين ، المنغيز ، البوكسيت ، الرصاص و الزنك.

أما أهم مصادر الطاقة التي تتوفر عليها الصين فهي مادة الفحم بمعدل أكبر احتياطي في العالم وهو ما من شأنه المساهمة ب74% من الطاقة المستهلكة في البلاد ، ثم البترول والذي يمثل ما نسبته 40% من الإنتاج الوطني كما و يصدر جزء من ه إلى الخارج ، بالإضافة إلى إنتاج الطاقة الحرارية بنسبة 80%¹.

¹ http://www.m5zn.com/newuploads/2013/02/27/doc/m5zn_98fsbec31dd98f.doc (20/01/2017).

II. المحددات الاقتصادية للصين:

يقوم الاقتصاد الصيني على المزوجة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهو ما يعرف في الصين بسياسة المشي على ساقين، وذلك بعد تحول الصين من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي والتدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشياً مع الحكمة الصينية القائلة "عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين".

هذا ويستمد الاقتصاد الصيني قوته من تنوع قطاعاته، ونذكر منها:

1. قطاع الفلاحة:

تتميز الصين بإنتاج زراعي ضخم ومتنوع مشتهرة بذلك بزراعة:

- الحبوب: تصدر الصين المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج كل من الأرز والقمح فيما يحتل إنتاج الذرة المرتبة الثانية فيها.
- الخضر: يحتل إنتاج البطاطس المرتبة الأولى، و تنتشر زراعتها قرب المدن الكبرى
- المزروعات الصناعية: يتصدر إنتاج القطن أولى مراتب المزروعات التي يتم تصنيعها في الصين و تتم زراعته في الجنوب، في حين يحتل الفول السوداني المرتبة الثانية و تنتشر زراعته في الصين الجنوبية، بينما يحتل إنتاج قصب السكر المرتبة الثالثة، أما الشمندر السكري فيحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث الإنتاج و تنتشر زراعته في الشمال.

و لعل ما زاد من انتعاش هذا القطاع هو النزول التدريجي للكومونات الشعبية إلى غاية انقراضها النهائي عام 1984، لظهور محلها المستغلات العائلية التي مكنت من امتلاك بعض أدوات العمل واستتجار يد عاملة فلاحية مشجعة ملاك الأراضي من التخصص المعين في مجال بعينه لكثيرة الماشية أو زراعة الخضر و الفواكه، كما أن الفلاح يقوم بأنشطة أخرى غير فلاحية وهو ملزم ببيع قسم من انتاج للسلطات بسعر محدد مسبقاً، و هو ما أدى إلى ارتفاع إنتاجية العمل الفلاحي وتزايد مداخيل الفلاحين و ازدادت قيمة الإنتاج الفلاحي¹.

¹ http://www.ekladata.com/VrTBVx81OQpquR_cEbgI7cdI8ow.doc.(20/01/2017).

2. قطاع الصناعة:

تعتبر الصين سادس قوة صناعية عالميا، وهو قطاع تحتكره مؤسسات الدولة و كذا المؤسسات الجماعية القروية التي تنتشر في البوادي بالإضافة للمؤسسات المختلطة ذات الرأسمال المالي الصيني و الأجنبي.

هذا و تساهم الصين بحصص مرتفعة من الإنتاج العالمي للصناعات الأساسية كصناعة الصلب والألمونيوم، والصناعات التجهيزية والاستهلاكية في طبيعتها صناعة اللعب والنسيج والأحذية، كما أنها شهدت تطورا كبيرا في مجال الصناعات عالية التكنولوجيا كالصناعة الالكترونية ومعدات غزو الفضاء.

وتتمركز المناطق الصناعية في الواجهة الساحلية الشرقية حيث نجد مدنا رئيسية في مقدمتها شنغهاي، بكين، شانغ شيون، كوانغ زو، هونغ كونغ. و هي بذلك تزخر بإنتاج صناعي متنوع، نذكر منه:

- صناعة النسيج: تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في نسيج القطن و الحرير و تقوم بتصدير جزء هام من هذا الإنتاج، فيما يحتل إنتاج النسيج الاصطناعي المرتبة الثالثة.
- صناعة الصلب: تحتل صناعة الصلب المرتبة الثانية عالميا، وتوجد في المدن الشرقية.
- الصناعات الميكانيكية: نجد صناعة الآلات والسيارات والشاحنات في عدة مدن إلا أن إنتاجها لا زال ضعيفا، في حين نجد صناعة السفن تحتل المرتبة الثالثة.
- الصناعات الكهربائية والإلكترونية: شهدت هذه الصناعات تطورا كبيرا خاصة في مجال التجهيزات المنزلية و الصناعة عالية التكنولوجيا.
- الصناعات الكيماوية: تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الأسمدة، و الثانية في صناعة الإسمنت.

3. قطاع التجارة :

استفادت التجارة الخارجية للصين من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها سنة 1978، والتي استهدفت إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي عن طريق الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات والإصلاح النقدي مما أدى إلى تضاعف حجم المبادلات الخارجية وارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج الوطني الإجمالي.

فقد شرعت الصين آنذاك في تحرير تجارة المنتجات الفلاحية أي بيع 68% من الإنتاج في الأسواق الحرة سنة 1993 إصلاح المؤسسات الصناعية 1987 فتأثرت التجارة الخارجية للصين.

هذا وشجعت الصين الصناعات الموجهة لتصدير وسعت إلى تعويض الواردات بالمنتجات المحلية.

كما نهجت الصين سياسة الانفتاح و التعاون الاقتصادي و التبادل التكنولوجي، فانضمت بذلك

إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و استحدثت مناطق اقتصادية خاصة في الجنوب لتشجيع دخول و استقرار الاستثمارات الأجنبية .

و بالحديث عن بنية التجارة الخارجية، يمكن القول بأن معظم صادرات الصين تتكون من مواد مصنعة

ونصف مصنعة و آلات و معدات ميكانيكية و كهربائية و إلكترونية و كذا مواد فلاحية و معدنية، فيما

تستورد منتجات الصناعة التجهيزية وعالية التكنولوجيا ومصادر الطاقة¹.

¹ http://www.m5zn.com/newuploads/2013/02/27/doc/m5zn_98fsbec31dd98f.doc(20/01/2017).

المطلب الثاني: تطور السياسة الخارجية الصينية

قبل الخوض في تطور السياسة الخارجية الصينية، كان لزاما التنويه إلى المبادئ التي لطالما انتهجتها ولا زالت تنتهجها الصين في سياستها الخارجية في علاقاتها بالدول؛ وتتلخص هذه المبادئ في الخمسة للتعایش السلمي. وهي مبادئ أساسية و ثابتة جاءت بعد فترة تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقد كرسها دستور 1954 و تم التأكيد عليها في دستور 1982، وتتمثل في:

- الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأرض و عدم الاعتداء: بتأسيس جمهورية الصين الشعبية، أكدت القيادة الصينية بأن حكومة الصين هي الحكومة الوحيدة الممثلة للصين. و بناء عليه، تبنت الحكومة الصينية مبدأ الاحترام المتبادل لسلامة السيادة كأساس لعلاقاتها الدبلوماسية مع الدول؛ كما اعتبرت تايوان جزءا لا يتجزأ من إقليم الجمهورية، لذلك فقد دعت كل الدول التي تقيم معها علاقات¹. فالحكومة الصينية كانت رافضة تماما لفكرة انقسام الصين، و هو دبلوماسية بقطع علاقاتها بتايوان ما جعلها تناضل لاسترجاع مقاطعتي هونغ كونغ و مكاو لتتمكن سنتي 1997 و 1999 من استرجاعهما إثر تبني الرئيس الصيني دينغ هسياو بينغ لسياسة دولة واحدة و نظامين (الصين وتايوان) التي ترجم من خلالها رغبة الصين في التوحيد باستعمال الطرق السلمية و دون المساس². بالنظام الاقتصادي.

¹ غيل باتيس، النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص. 260.
² الطيجميلة، أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001)، ص. 95.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية: ترى الصين أن لكل دولة الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية بما يتناسب و ظروفها الخاصة و لا يحق لأي دولة التدخل في ذلك؛ و هو الرفض الذي أظهرته الصين عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في شؤونها تحت مسمى "حماية حقوق الإنسان" نتيجة ما شهدته البلاد في مظاهرات تيانانمن عام 1989.
- المساواة بين الدول و عدم التمييز بينها: ترى الصين أنه لا يحق لأي قطب من الأقطاب أن يهيمن على القرارات الدولية، بل لا بد على الدول باختلاف ظروفها الاجتماعية و السياسية و كذا قوتها الاقتصادية والعسكرية أن تشارك بالتساوي في الشؤون الدولية.
- المنفعة المتبادلة: تقر الصين بالدور الهام الذي تؤديه البيئة الدولية في الحفاظ على السلام و التنمية الاقتصادية للدول، و هو ما يدفعها للمناداة بمبدأ المنفعة المتبادلة الذي يساعد إلى حد بعيد في خلق بيئة دولية مواتية للإصلاح و التحديث و الاستفادة من تكنولوجيا و أموال الدول الغربية¹.
- التعايش السلمي: ترى الحكومة الصينية أن الحوار و تعزيز الثقة و التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي من أفضل الطرق لمعالجة النزاعات الدولية، و من هذا المنطلق تنادي الصين بمبدأ التعايش السلمي الراض لاستخدام القوة و استغلال النفوذ و التفوق العسكري لمعالجة النزاعات. فالصين تعتبر أن احترام مبادئ التعايش السلمي و الالتزام بها في ظل التحولات الدولية الجديدة من شأنه التخفيف من هيمنة القوى الكبرى و تدعيم السلام العالمي و تشجيع التنمية الوطنية والدولية.

¹ المرجع نفسه ، ص96.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

وبالرجوع إلى تطور السياسة الخارجية الصينية، نجد أن السياسة الخارجية الصينية مرت الصين بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، بدءا بما رسخه التاريخ القديم من مفاهيم ومميزات طبعت شخصية الفرد الصيني مروراً بالنهج الشيوعي الذي انتهجته الصين بعد تولي ماو تسي تونغ الحكم النهضة الصينية على يد دينغ هسياو بينغ وصولاً إلى ما تعيشه الصين هذه الأيام. ثم إلى

هذا التطور في سياسة الصين الخارجية يعود إلى عاملين هامين هما:

1. التغيير في النظام الدولي و بروز مصادر تهديد بالنسبة للصين
2. الإفرازات الداخلية التي أدت إلى التغيير في استراتيجية الصين الدولية بناء على الصعود الاقتصادي الصيني.

و يمكن أن نميز تطور سياسة الصين الخارجية في مرحلتين رئيسيتين، تنقسم كل واحدة بدورها إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** و هي مرحلة ماو تسي تونغ، و التي عرفت بمرحلة التأسيس لشرعية الصين في النظام الدولي، و التي تميزت بتركيز القيادة على الأيديولوجية و السياسة عوض باقي العوامل المميزة لسلوك الصين الخارجي. ثم ما فتئت الصين بعدما تحققت لها الاعتراف الدولي في بداية السبعينات في انتهاج سياسة مستقلة عن الاستقطاب الدولي الذي ميز عالم الحرب الباردة¹.
- **المرحلة الثانية:** و هي مرحلة ما بعد ماو تسي تونغ، و التي تضم الإصلاح الاقتصادي على يد دينغ هسياو بينغ، و مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث تراجعت كل من الأيديولوجية و السياسة لتفسح المجال أمام اعتبارات المنفعة و المصلحة الاقتصادية الصينية²

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، العرب وإفريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة، ط1، 2009)، ص.184.

² Joshua Cooper Ramo, *The Beijing Consensus*, (London: The Foreign Policy Center,2004),p.23.

1. المرحلة الأولى:

- مرت الصين في تاريخها بمراحل صعبة تميزت بحروب كثيرة مع أطراف عديدة تشكلت بفعل تحالف كل قوى الغرب و اليابان ضدها، مما جعل أغلب سياساتها الخارجية غير مفهومة، و من أهم الحروب التي عاشتها الصين و التي أثرت في علاقاتها الدولية:
- حربا الأفيون: و هما حربان الأولى بين الصين و بريطانيا عام 1840 ، و الثانية انضمت فرنسا إلى جانب بريطانيا في حربها ضد الصين سنة 1888. و يعود سبب الحرب إلى أن بريطانيا استغلت الصين كمنطقة لتحقيق الربح، و ذلك بمقايضة المنتجات الغذائية بالأفيون، و بعد ازدهار هذه التجارة بالنسبة لبريطانيا و هلاك ما يقارب 6 ملايين صيني، حاولت الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا ببريطانيا أن تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها من تجارة الأفيون في الصين. و من نتائجهما أن أصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية.
 - حرب الصين ضد اليابان: وقعت الصين تحت نيران الحرب عندما اضطرت إلى المواجهة العسكرية ضد اليابان عامي 1894 و 1895؛ انتهى الأمر بالصين إلى تقديم تنازلات عن بعض أراضيها و دفع مبالغ كبيرة لليابان لفقد الصين لدورها الإقليمي الآسيوي. كما ونشبت في جويلية من العام 1937 الحرب الصينية اليابانية و بدأ اليابانيون في السيطرة على المدن الاستراتيجية مثل شنغهاي، نانجينغ، جوانجشو، و فيها خسرت الحكومة الصينية كل معاركها ولم تتجح سوى المقاومة الشيوعية المسلحة. إلا أنه ومع تعزز كفة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بدخول الولايات المتحدة الأمريكية، استسلمت اليابان وتحررت بذلك الصين.
 - الحرب الأهلية في الصين: دخلت الصين في حرب أهلية لتحديد الحاكم بين الكومينتانغ و الشيوعيين، وانتهت بفوز ماو تسي تونغ و أتباعه من الحزب الشيوعي. و قد تم الإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ عام 1949، لتدخل الصين مرحلة مهمة في تاريخها الحديث.¹

¹ Libin Liu Le Grix et Claude Chancel, *Le grand livre de la chine*, (Paris : groupe Eyrolles,2013), p.p 39-41.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

لكن ومنذ قيام الجمهورية الشعبية، كانت القيادات تتصارع مع المعضلات التي تطرحها الحاجة إلى إعادة البلاد إلى مكانتها التاريخية كقوة راشدة على خلفية تحدياتها التنموية الضخمة، و نتيجة لوقوعها أسيرة لطموحها و حقيقة تخلفها التكنولوجي و فقرها، سعت الحكومة الجديدة لأن تجد لنفسها مكانا كأكبر دولة نامية في العالم في سياق تفسخ الامبراطوريات الأوروبية في ظل تحالفها الخاص مع الاتحاد السوفياتي.

هذا و تميزت فترة حكم ماو تسي تونغ بالتذبذب في التوجه الخارجي للصين. فبين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت الصين حليفا و عدوا، إلا أن العدو سرعانما تحول إلى حليف، و ذلك نتيجة التهديدات الخارجية التي كانت تواجه الصين في البداية من الولايات المتحدة ثم من الاتحاد السوفياتي، و هو ما يفسر هذا الاختلاف في التوجه، لذلك يمكن التمييز بين مرحلتين في هذه الفترة.

1. مرحلة التحالف مع الاتحاد السوفياتي و العداء لواشنطن:

تأسست جمهورية الصين الشعبية في مرحلة الحرب الباردة التي تميزت بالمنافسة الشديدة بين المعسكرين الغربي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) و الشرقي (بزعامة الاتحاد السوفياتي). و كانت الصين بنظامها الشيوعي في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في جوان 1950، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بحكومة شان كاي شيك الوطنية في جزيرة تايوان بصفتها الممثل الرسمي لكل الصين، و رفضت بذلك الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، ما تسبب في تأخر انضمام الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة. فحتى الحكومة الوطنية لم تشغل مقعدها الدائم في مجلس الأمن إلا مع مطلع السبعينات.

لم تكف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك فقط، بل إنها قامت بالضغط على مختلف دول العالم حتى لا تعترف بالحكومة الشيوعية في الصين، و التزمت بحماية الصين الوطنية في تايوان بحيث أعطت أوامر للأسطول البحري الأمريكي السابع الموجود في شرق آسيا بالدفاع عنها و دعمت القوة العسكرية التايوانية بأحدث الأسلحة¹.

¹ بن هويدن محمد ، "محددات السياسة الخارجية للصين تجاه منطقة الخليج العربي" ، العدد 13، جانفي 2007، ص.60.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

فلم تجد الصين في ذلك الوقت داعما لها إلاّ دول العالم الثالث في صراعها ضد الغرب، لذلك فقد سعت جاهدة لاستمالة هذه الدول إليها.

من جهة أخرى، سعت الصين لكسب أصوات هذه الدول للحصول على تأييد دولي من أجل استعادة أراضيها المسلوبة منها و استعادة مقعدها الشرعي في منظمة الأمم المتحدة، إلاّ هذه المساعي تم التصدي لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما تجسّد خلال مؤتمر باندونغ عام 1955. لذلك، اتبعت الصين سياسة الميل إلى الاتحاد السوفياتي من أجل مواجهة ذلك الخطر، فبدأت تعتمد بشكل شبه كامل على النموذج السوفياتي في تطوير نفسها صناعيا، زراعيا، إداريا، تعليميا و عسكريا؛ ما جعل سياستها الخارجية صورة طبق الأصل عن التوجه الخارجي السوفياتي¹.
إلاّ أنّه وخلال النصف الثاني من الخمسينات، تدهورت العلاقات بين الصين و الاتحاد السوفياتي بعد أن توفّي ستالين و مجيء قيادة تبنت سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعل الاتحاد السوفياتي يحيد عن المبادئ الأساسية للفكر الشيوعي، بالإضافة إلى تراجع الإعانات التكنولوجية والنوية السوفياتية².

ونتيجة لذلك، ابتعدت الصين الشعبية عن سياستها الأولى المطابقة للاتحاد السوفياتي وفككت تحالفها معه و اتخذت سياسة خارجية منافسة له على قيادة المنظومة الاشتراكية بالتأثير على دول العالم الثالث دون تغيير في سياستها المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.
بعد هذه الفترة، دخلت الصين في عزلة فرضتها عليها الثورة الثقافية، ما قلص من علاقاتها بالمناطق البعيدة كالدول الإفريقية و العربية.

¹ ليانغ تشينغ-زون.

² فولفجانج هيرن، "التحدي الصيني"، ترجمة محمد رمضان حسين، *مجلة بومدين*، ط1، وزارة الثقافة والإعلام للرياض، 2011، ص.30.

2. مرحلة العداء للاتحاد السوفياتي و التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية:

قبل نهاية الستينيات، شهدت العلاقات الصينية- السوفياتية تدهورا خطيرا بعد غزو الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا عام 1968 ثم التصعيد العسكري على الحدود السوفياتية الصينية عام 1969، و هو الأمر الذي نظرت إليه الصين باعتباره تهديدا مباشرا لأمنها القومي. وهو ما دفعها لإعادة النظر في سياستها الخارجية، ليتمّ تدويل عدائها ضد الاتحاد السوفياتي¹.

هذا و لم تكتف الصين بعداء الاتحاد السوفياتي، بل كان لا بد لها من حليف تعتمد عليه بعد قرارها هذا، فتمادي موسكو في التدخل في شؤون الدول الشيوعية بحجة أن نظامها في هذه الدول في خطر وفق مبدأ بريجنيف الذي يسمح لها بالتدخل إذا ما أحست بخطر يهدد نظامها في تلك الدولة، جعل الصين تخشى أن يكون دورها التالي خاصة و أن العلاقات كانت مضطربة بسبب الخلافات الحدودية بين الطرفين.

بناء عليه، انتهزت الصين أول فرصة جاءت بعد الزيارة التاريخية لهنري كيسنجر سنة 1971 للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، وتكلل ذلك بزيارة الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون للصين سنة 1972. هذه العلاقات أسفرت عن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية و بأنها الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة عوض التايوان. و هو ما حدث فعلا سنة 1971، لتحصل بعد ذلك الصين على أصوات أغلب دول العالم بلعتبرها الدولة الممثلة للشعب الصيني في الأمم المتحدة. و قد تميزت سياسة الصين الخارجية في هذه المرحلة ببعدين أساسيين هما:

- البحث عن الدعم السياسي في إطار منظومة دول العالم الثالث و تأكيد الانتماء الصيني إليها.
- نظرية العوالم الثلاثة التي طرحها دينغ هسياو بينغ في الأمم المتحدة عام 1974².

تعتبر الصين للفترة من 1949 إلى 1978 دولة فقيرة اقتصاديا، حيث كان دخل الفرد من الناتج المحلي و معدل نموه الاقتصادي متدنّ جدا.

¹ حمدي، لنجف زلف، ص. 187.

² لنجف زلف.

أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل عام 1978؛ فيما كان إسهامها في مجمل التجارة العالمية بنسبة قليلة جدا لا تتناسب مع حجمها¹.

II. المرحلة الثانية (مرحلة التحديثات الأربعة):

بعد وفاة ماو عام 1976، دخلت الصين مرحلة انتقالية تميزت بالصراعات، دامت هذه الفترة عامين (1976-1978)، لنصل إلى السلطة قيادة تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي سبقتها عمل بها ورسخها الرئيس دينغ هسياو بينغ ، وبذلك عرفت الصين أهم مرحلة في تاريخها وهي مرحلة النهوض الاقتصادي عام 1978 أو ما يعرف بالتحديثات الأربعة التي أعطت أهمية للإصلاح الاقتصادي وتحقيق مستوى من العيش الكريم للمواطن الصيني.

تتفرع هذه المرحلة إلى محطتين بارزتين، الأولى تبدأ بنهاية فترة حكم ماو تسي تونغ وبداية حكم دينغ هسياو بينغ، والثانية تنطلق من أحداث تيانانمن 1989 وتغطي سنوات ما بعد الحرب الباردة.

¹ الأتباري أحمد عبد الأمير، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978-2005"، في:

<http://annabad.org/nbdnews/67/339.htm> (08/05/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

1. فترة ما بعد حكم ماو تسي تونغ:

تبدأ هذه المرحلة من سنة 1978 و تغطي معظم سنوات الثمانينات من القرن الماضي¹.

وضع الزعيم الجديد دينغ هسياو بينغ الصين على مسار التحول التدريجي و التطور باتجاه الرأسمالية. و قد كانت الإصلاحات الاقتصادية في الصين بعد العام 1978 أحد أهم أهداف سياسة الصين الخارجية واعتبرت موجهة لمسارات تحركاتها الإقليمية و الدولية.

بعد أن اتضح لدينغ هيسياو بينغ أن تحقيق الصين لكامل طاقاتها التنموية لن يتأتى إلا بتبني سياسة الانفتاح والتحديث الاقتصادي، طالب دينغ الشعب الصيني من خلال خطابه الأسطوري الذي ألقاه في مؤتمر العلم القومي في مارس 1978 بالنهوض في إطار برنامج التحديثات الأربعة بقطاع الزراعة، الصناعة، الدفاع الوطني و العلم و التكنولوجيا وذلك لضمان مكانة الصين بين القوى العالمية المتقدمة بحلول عام 2000. ف رؤية دينغ هيسياو بينغ تقوم على فكرة أن التحديث الاقتصادي يسبق الإصلاح السياسي، لذلك فقد رأى أن غورباتشوف ارتكب خطأ كبيرا عندما سمح بممارسة الحرية السياسية في الاتحاد السوفياتي قبل قيامه بتجديد الاقتصاد.

هذا و أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون أي تغيير. وذلك من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ، دراسة التجارب الناجحة في التخطيط و الإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية ، تشجيع المؤسسات للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية و تعزيز تعميق الإصلاح الداخلي و التنمية الاقتصادية².

¹ حمدي، *لنحظ زئف*، ص.188.

² الأخرس إبراهيم، *أزغند وولعك هي مّ خفّز بعنى للإلحظوب هأزاد اله شعبح* (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص.167.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

ومن ذلك المنطلق، انعقد سنة 1978 المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، و الذي تمّ الاتفاق فيه على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بغرض التقليل من الهوة الموجودة بين الأغنياء و الفقراء مع الدعم الحكومي لرفع المستوى المعيشي للفرد الصيني، ثم طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي نلخص أهمّ ما جاء فيه في النقاط التالية:

- تكيف الاقتصاد الصيني حسب المتغيرات العالمية : وفي هذا الصدد قسّم أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي زهاو زيانغ الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع متغيرات التي تصيب المجتمع الدولي وهي كالتالي¹:
 - حكومات جامدة و اقتصاد جامد: أي أن السلطة و الاقتصاد كلاهما غير مؤهل للتكيف مع المتغيرات العالمية.
 - حكومات جامدة و اقتصاد مرن: أي أن القطاع الاقتصادي أكثر قدرة على التكيف من القطاع السياسي.
 - حكومات مرنة و اقتصاد جامد: أي القطاع السياسي أكثر قدرة على التكيف من القطاع الاقتصادي.
 - حكومات مرنة و اقتصاد مرن: و هو النمط الذي يراه المستشار الصيني أنسب للصين، ففيه تكون الحكومة والاقتصاد قادران على التكيف مع المتغيرات الدولية، و هو النمط المتوفر في الدول المتقدمة، ولذلك على الصين أن تعمل من أجل الانضمام إلى هذه المجموعة.
- ترتيب الأولويات الخاصة بالتنمية حيث الزراعة أولاً، تليها الصناعة فالبحت العلمي و أخيراً الدفاع.

وتماشياً مع الإصلاحات التي أقرتها الصين في فترة حكم دينغ هيسياو بينغ، أقر الحزب الشيوعي عام 1980 إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج . بحيث سيطرت الدولة على الصناعة الثقيلة و قطاع الطاقة والتعدين تاركة ما تبقى لنظام المسؤولية العائلية الذي يقوم على تحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية والتي من خلاله تلتزم العائلة المستفيدة من مشروعات خاصة بمنح مقدار معين مما تنتجه للدولة فيما يعتبر الباقي ملكها الخاص، و هو ما خلق تنافساً.

¹ عبد الحي وليد سليم ، "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط.1، 2000، ص.57.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

وفي عام 1984، أقر الحزب ما عرف بالإصلاحات التي تقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة و خاصة ما تعلق منها بسياسات الأسعار و العمالة و فتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة ب الصين بعد الحصول على رخصة بذلك. هذا وأصبح للمقاطعات حق التمثيل التجاري في الخارج. بالإضافة إلى هذه الإصلاحات، طبقت إصلاحات أخرى حتى تتمكن الصين من القيام بالتحديثات الاقتصادية، نذكر منها:

- إعطاء المؤسسات الإدارية نوعا من الاستقلالية عن الحزب.

- تخفيض الرسوم الجمركية بغرض تشجيع و تسهيل التجارة الخارجية

- السعي للانضمام إلى الهيئات المالية و التجارية الدولية

- تشجيع السياحة و توفير المرافق السياحية اللازمة لذلك¹.

وبهذا تعد التجربة التي قام بها الزعيم الصيني دينغ هسياو بينغ محط إعجاب للعالم لما حققته من

نجاحات كبيرة، حيث استطاعت أن:

- تنتقل بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني إلى مستويات أفضل.

- تزاوج بين اقتصاد السوق و الاقتصاد الاشتراكي الذي مكنها من الاستفادة من المزايا التي يوفرها

نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد.

- ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي: إذ مكنت الصين من أن تؤدي

حاليا و مستقبلا أدوار عالمية على قدر كبير من الأهمية، فضلا عن دورها المؤثر و الفعال في

المحيط الآسيوي.

¹ المرجع نفسه، ص.ص. 58-59.

2. المرحلة التي تبدأ بعد أحداث تيانانمن سنة 1989 و تغطي سنوات ما بعد الحرب الباردة:

تعتبر أحداث ميدان تيانانمن مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية بين 15 أبريل و 04 جوان 1989، طالب من خلالها ط لاب جامعيون صينويين بالديمقراطية والإصلاح السياسي¹ بعد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفت البلاد والتي بدأت بالترديد إلى التوجه نحو اقتصاد السوق. إذ انقسم الشعب إلى مجموعتين: الأولى مكونة من مجموعة من الطلبة والمفكرين غير الواضين عن الحكومة كونهم اعتبروا الإصلاح الاقتصادي غير كاف، أما المجموعة الثانية فتجسدت في طبقة العمال الذين رأوا في الإصلاحات الاقتصادية مهددة لحياتهم نتيجة ما أفرزته من زيادة في الإنتاج و تضخم تسبب في البطالة. استمرت هذه المظاهرات عدة أسابيع من 1989/04/15 إلى 1989/06/04 إلى أن تصدى لها الجيش وأوقفها.

ونتيجة لذلك، تلقت الصين انتقادات لاذعة من الولايات المتحدة الأمريكية لانتهاكها حقوق الإنسان، وقد طالبتها فيما بعد بالقيام بعمليات الإصلاح السياسي إلى جانب الإصلاح الاقتصادي. وسعياً منها لتكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، استرجعت الصين علاقاتها التعاونية مع دول العالم الثالث ذات النهج الشيوعي في إطار ما يعرف بالتعاون جنوب- جنوب.

و مع زيادة العلاقات مع دول الجنوب، سعت الصين لاسترجاع أراضيها. فتمكنت عام 1997 من استرجاع مدينة ماكاو، فيما حصلت على إقليم هونغ كونغ عام 1999.

و عموماً، غلب على سياسة الصين الخارجية في هذه المرحلة الطابع البرغماتي الذي يسبق المصلحة الاقتصادية الوطنية على باقي الأمور الأخرى، وهو ما يفسر إقامتها لعلاقات مع مختلف الدول التي تتوفر على الموارد الأولية و خاصة البترول، و تلك التي تحوز على أسواق حتى تتمكن من بيع منتجاتها بالإضافة إلى توافر المناخ الاستثماري فيها، غاضة طرفها عن انتماء تلك الدول.

¹ <http://an.wikipedia.org/wiki> (07/05/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

إلا أن الصين سرعانما تأثرت بما يدور في الساحة الدولية من أحداث، وهو ما جعلها تتحول من الشرعية الأيديولوجية إلى التنمية المستدامة لضمان استمرار نظامها من الداخل ، وذلك بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث تيانانمن وكذا فشلها في تحقيق السلام في محيطها الاستراتيجي نتيجة التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط و كذا تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في كل من آسيا و المحيط الهادي.

المبحث 1 لثاني : الدبلوماسية الصينية في الجزائر من الدعم السياسي إلى إقامة
علاقات اقتصادية

نشأت العلاقات الصينية- الجزائرية و تطورت نتيجة ردود الأفعال التبادلية بينهما، ذلك أن الصين استطاعت من خلال دعمها للجزائر أن تكسب صوت هذه الأخيرة ومساندتها لها في تحقيق الأهداف التي كانت تسعى لبلوغها آنذاك والتي تمثلت أساسا في الاعتراف بالحكومة الصينية كمثل للصين وحصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن. ثم بدأت العلاقات تأخذ منحى اقتصاديا مع تبني الصين لإصلاحات اقتصادية عام 1978، وهو ما أدى إلى نمو العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة حجم التجارة بين البلدين.

المطلب الأول : دبلوماسية الدعم السياسي للصين 1958 - 1978

مرت دبلوماسية الدعم السياسي الصينية للجزائر بمرحلتين بارزتين، الأولى كانت انطلاقاً من قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 وإلى غاية الاستقلال الفعلي للجزائر سنة 1962، فيما تبدأ المرحلة الثانية من الاستقلال وصولاً إلى الإصلاحات الهيكلية للصين عام 1978.

1. المرحلة الأولى: الدبلوماسية الصينية تجاه الجزائر من 1958 إلى 1962

لم تكن العلاقات الصينية الجزائرية وليدة الصدفة، بل إن هذه العلاقات توطدت وتوثقت بفعل التغيرات الطارئة على الساحة الدولية. إذ سعت جبهة التحرير الوطني إلى تدويل القضية الجزائرية والحصول على دعم دولي لافتكاك استقلالها من خلال تركيز جهودها على العمل الدبلوماسي. وبناء عليه، قامت الجبهة بالاتصال بمختلف الدول والهيئات الدولية للحصول على أصواتها، وقد حصدت الجزائر صوت الصين التي كانت أول دولة خارج العالم العربي أنذاك تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وذلك بعد ثلاث أيام فقط من تشكيلها أي يوم 1958/09/22. ولتأكيد مساندتها للقضية الجزائرية، دعت عسكرياً وسياسياً واقتصادياً لجبهة التحرير الوطني وللشعب الجزائري¹.

ومن هنا، بدأت زيارات ممثلين عن الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الصين والتي كانت أولها الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري الـ مصغر الذي قاده كل من بن يوسف بن خدة، سعد دحلب ومحمود شريف شهر ديسمبر من العام 1958 إلى العاصمة بكين. وهناك حصل الوفد الجزائري على مساعدة مالية كبيرة من الجانب الصيني.

¹ ضاهر مسعود، "الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 07، صيف 1999، ص. 179.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

هذا وتلت هذه الزيارة، زيارة أخرى قامت بها البعثة العسكرية الجزائرية

المكونة من ضباط جيش جبهة التحرير الوطني (الكولونيل صادق، الرائد سليمان ، الرائد عز الدين ، محمد علاهم و إبراهيم شفعة) يتزأسها عمر أوصديق خلال الفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 1958.

عقب الزيارتان، زيارة ثالثة قام بها كل من بن يوسف بن خدة وتوفيق مدني ما بين شهري سبتمبر و أكتوبر من العام 1959 و المتزامنة مع احتفال الصين بالذكرى العاشرة للثورة الصينية.

وقد تعاقبت المساعدات الصينية المالية منها والتقنية للجزائر، وقت الحرب وحتى وقت افتكاك هذه الأخيرة لاستقلالها. إذ منحت الصين ش هر ديسمبر من عام 1958 للوفد الجزائري - المؤلف من بن يوسف بن خدة، محمود شريف، وسعد دحلب - خلال زيارته للصين مؤونة غذائية ، تمثلت في الأرز والشاي و الألبسة بكميات هائلة إضافة إلى مساعدات عسكرية قدرت ب 29 ألف قطعة من الأسلحة الفردية.¹ فيما وصلت التغطية المالية الصينية للجزائر في ذات العام إلى 49 مليون دولار.

إضافة إلى ذلك، تسلم الوفد الجزائري شهر مارس 1959 خلال زيارة ترأسها كاتب الدولة لدى الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد عمر أوصديق إلى الصين ، معدات وتجهيزات عسكرية وطبية.

في حين حصل الوفد الجزائري أثناء إقامة تظاهرة " الأسبوع الصيني لمناصرة الجزائر " التي شارك فيها كل من لجنة تضامن الشعوب الآسيوية، جامعة النقابات الصينية و الجمعية الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 13 وإلى غاية 20 مارس 1959، تبرعات بقيمة 200 ألف دولار.

¹ Benyoucef Benkhedda, « voyage en chine (27 novembre-30 décembre 1958) », sur:

www.benkhedda.org/index.php?option=com (18/04/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

وبالحديث عن المساعدات العسكرية ، فقد بلغت المساعدات العسكرية الصينية للجزائر بما مقداره 30 ألف طن من الأسلحة شهر جويلية من العام 1959 والتي أفرغت بميناء الإسكندرية¹؛ في حين تجاوزت المساعدات المالية 300 مليون دولار نهاية نفس السنة .

وفي 17/05/1960، قدم الرئيس الصيني ماوتسي تونغ للوفد الجزائري ممثلا بكريم بلقاسم ورققائه خلال زيارته للصين مساعدات تمثلت في الأسلحة والمواد الغذائية وملياري دولار². فيها قدرت المساعدات العسكرية و المساعدات الغذائية الممنوحة للحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1961 بـ 10 ملايين دولار.

كما قدمت الصين مساعدات مادية في شكل مبالغ مالية من مختلف أصناف العملات الأجنبية ، وكذا كميات معتبرة من العتاد الحربي و الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، الألسة العسكرية ، الأحذية وكل ما يلزم للتخيم العسكري ؛ إضافة إلى أنها تطوعت بتقنيين لجيش الحدود ودرت أكثر من 200 جزائري وقدمت للجبهة قروضا طويلة المدى تسدد بعد الاستقلال .

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنّ بداية العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، كانت منتصف العام 1961، حيث أرسلت الجزائر أول بعثة دبلوماسية إلى الصين يرأسها السيد عبد الرحمان كيوان. لتأتي فيما بعد الزيارة الرسمية للوزير الأول الصيني تشون يي للجزائر عقب حصول الجزائر على استقلالها وذلك في 25/12/1963³.

¹ عمراني عبد الرحمان **عبد زكي جليل** **أول شارة أتمتلكها من قبله** (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2001)، ص.102.

² بلحاج صالح: "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية: مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية"، **لحج بك** **لشخص**، العدد 15، السداسي الأول، 2007، ص.190.

³ دبش اسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.143.

II. المرحلة الثانية: نوعية العلاقات الصينية منذ الاستقلال إلى غاية بداية الإصلاحات (1978):

لم تتوقف المساعدات الصينية للجزائر بمجرد حصول هذه الأخيرة على استقلالها، فقد عرفت الجزائر زيارة الوزير الأول الصيني الرسمية إليها في 25/12/1963. وفي نفس العام، أمّدت الصين الجزائر بما يزيد عن 3000 طبيب صيني لممارسة مهنتهم في الهياكل الاستشفائية الجزائرية. وما إن ألمّت بالجزائر كوارث طبيعية كزلزالي المسيلة (1965) والأصنام (1980)، هبّت الصين لتقديم مساعدتها المادية للجزائر¹. وقد كان لهذه المساعدات والدعم وكذا للتقارب الأيديولوجي بين البلدين دور فعال في تمتين العلاقات بين البلدين. وردّا منها للجميل والصنيع الصيني، دعت الجزائر إلى جانب العديد من الدول العربية مسعى الصين للحصول على مقعدها الدائم في مجلس الأمن². أما بالحديث عن المعاملات الاقتصادية بين البلدين آنذاك، فنستشهد بمساهمة الصين في بناء قصر المعارض بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1968 و1970، وكذا إنجازها مصنعا لصناعة الدرجات العادية و النارية ، بالإضافة دعمها لإنجاز مصنع الخزف المنجز عام 1971 و المنتج يوميا لما مقداره 3000 وحدة ، أمّا الصادرات الجزائرية فقد تمثلت في إمداد الصين بما مقداره 40 ألف طن من الحديد سنة 1971.³

¹ فراني حياة *عاشق* لم يترك لها نغمة نغمة في قلبه لنجيب بلقزيز، *بعض حكايات*، مذكورة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية الإعلام والعلوم السياسية، ديسمبر 2012)، ص.ص. 198-199.

² ضاهر، *لنجد زلف*، ص.179.

³ فراني حياة، *لنجد زلف* ص.ص. 200-202.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

و مع هذا التقارب الكبير على الصعيد السياسي ، إلا أنّ العلاقات الاقتصادية لم
تتق إلى مستوى العلاقات الاقتصادية ، و ذلك نظرا لضعف البلدين من الناحية
الاقتصادية آنذاك.

فقد كانت الصين تعاني مما خلفته الثورة الثقافية ، لذلك صبت جلّ اهتمامها
على التنمية الداخلية، و هو ما جعلها تنغلق نسبيا على العالم الخارجي .

أما الجزائر ، و ب الرغم من استقلالها كانت لا تزال في حقيقة الأمر تابعة لفرنسا.
فقطاع المحروقات آنذاك كان مسيرا من قبل الشركات الفرنسية ليستمر الوضع على
ما هو عليه إلى غاية تأميم قطاع المحروقات عام 1971.

و نظرا لانشغال الصين بمشاكلها الداخلية و كذا هشاشة الاقتصاد الجزائري، فقد
اقتصرت التعاملات الاقتصادية على مساهمة الصين في إنجاز قصر المعارض.

المطلب الثاني: توجهات الدبلوماسية الصينية من 1978 إلى يومنا هذا

أثرنا التركيز في هذا المبحث على عنصرين هامين نعتبرهما يخدمان موضوع بحثنا ألا وهما العلاقات بين البلدين في شقيهما السياسي والاقتصادي دون الخوض في جوانب أخرى.

1. التوجه السياسي للدبلوماسية الصينية:

عرف العامل الأيديولوجي تراجعاً محسوساً في هذه الفترة، ويعود ذلك أساساً إلى تركيز الطرفين على التعاون الاقتصادي. ومع ذلك بقيت التعاون قائماً في هذا المجال كما تعددت الزيارات بين الطرفين.

فقد عرفت سنوات الثمانينات تبادلاً للزيارات على أعلى مستوى من الجانبين

- 1982 أولها زيارة الوزير الأول الصيني زهاو زيناغ Zinag Zhao للجزائر سنة
قوبلت زيارة الرئيس الأسبق الجزائري الشاذلي بن جديد للصين في العام نفسه لتلي
Wu هذه الزيارة زيارة مستشار الدولة وزير الشؤون الخارجية الصيني وو كزيوكيان
Xueqian للجزائر عام 1987؛ وقد نتج عن هذه الزيارات تأكيد المساندة والدعم المتبادل بين الدولتين.

ومع نهاية الحرب الباردة، تعمقت العلاقات أكثر على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر جراء العشرية السوداء وما نتج عنه من انغلاقها على العالم الخارجي. إذ بقيت الصين محافظة على علاقاتها بالجزائر ويظهر ذلك جلياً من الزيارات المتكررة التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى من الطرفين.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

ففي العام 1990، زار مستشار الدولة وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية كيان كيشن Qichen Qian الجزائر. لتعقب زيارته، زيارتان لوزير الشؤون الخارجية الأسبق محمد الصالح دمبيري والرئيس الجزائري الأسبق اليمين زروال خلال العامين 1994 و1996 على الترتيب؛ تلتهما زيارة نائب الوزير الأول جيانغ شانيان Chunyun Jian إلى الجزائر سنة 1997 وزيارة نائب الوزير الأول الصيني ووزير الشؤون الخارجية كيان عام 1998 ثم زيارة الرئيس الصيني آنذاك جيانغ زيمين عام 1999.

وقد أكد الرئيس الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة عقب فوزه بكرسي الرئاسة عام 1999 على ضرورة تحسين العلاقات مع الصين انطلاقا من العلاقات التاريخية التي تميزت بالدعم المتبادل بين البلدين، وهو ما أكده خلال زيارته للصين أثناء مشاركته في أشغال المنتدى الصيني الإفريقي عام 2000.¹

هذا ونوّه الرئيس الصيني هوجينتاو Jintao HU خلال زيارته التي قادته للجزائر شهر فيفري من العام 2004 إلى الأهمية التي توليها الصين للجزائر في سياستها الخارجية خاصة في ظل سعي الدول النامية لفرض رؤيتها على الساحة الدولية فيما يخص الدفاع عن مصالحها.²

ومع الزيارة الثانية التي قادت الرئيس الجزائري إلى الصين شهر نوفمبر من العام 2006، أعلن البلدان دخولهما مستوى آخر من العلاقات سجلها توقيع رئيسيهما على إعلان تعميق الشراكة الإستراتيجية³. ليشير السيد عبد العزيز بوتفليقة مطلع العام 2010 خلال زيارة وزير الخارجية الصيني لبلاده إلى رغبته بلاده في المزيد من التنسيق والتعاون مع نظيره الصيني في القضايا الدولية وكذا الدفع بعلاقات التعاون الاستراتيجي، وهو الشيء الذي أكده وزير الخارجية الصيني⁴.

¹ جريدة الشعب، السبت 20 ديسمبر 2008، ص.7.

² <http://dz.china-embassy.org/fra/sbgx/relationpoli/t163467.htm> (17/04/2016).

³ http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/11/08/9201355 (17/04/2016).

⁴ <http://www.casf.org/ara/zajw/t650685.htm> (17/04/2016).

II. التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الاقتصادية الصينية:

مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثانية المتزامنة مع خروج الدولة الجزائرية التدرجي من مستنقع العشرية الدموية هذا من جهة، ومع تأقلم الصين مع سياسة الانفتاح ونجاح برامجها الإصلاحية ومن ثمّ اهتمامها بالجانب الاقتصادي على غرار الجانب السياسي وسعيها منها في التسريع من نموها الاقتصادي من خلال التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التصدير، انصبّ اهتمام الصين على إقامة علاقات ثنائية يغلب عليها التعاون الاقتصادي.

ومن هنا، أبرم الطرفان الصيني والجزائري جملة من الاتفاقيات الثنائية لتطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ ومن جملة هذه الاتفاقيات نجد:

- الاتفاق المتضمن إنشاء لجنة مختلطة جزائرية-صينية من أجل التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني الموقع في بكين بتاريخ 1982/01/01. و تشمل مجالات هذا الاتفاق: التعاون الاقتصادي فيما يخص الصناعة، المناجم، الطاقة، النقل، الاتصالات والعلاقات البريدية، الموارد المائية و الزراعة، التبادل التجاري، العلاقات المالية، التعاون في مجال التكوين المهني و التقني، التعاون التقني و التكنولوجي من خلال الاستشارة و تبادل الخبراء في قطاعات النشاط التي تشتمل على مصالح مشتركة، التعاون في مجالات البحث و الاستغلال لمصادر الطاقة الجديدة. و تقوم اللجنة بإعداد المقترحات و البرامج في المجالات الاقتصادية، التجارية و التقنية و تقديمها لحكومة البلدين المصادقة عليها. حيث تعقد اللجنة دورة على الأقل كل سنتين تتعقد فيها الجلسات بالتداول بين الجزائر العاصمة وبكين، بحيث يقود وفد كل بلد شخصية من رتبة وزارية تعينها حكومة كل دولة شريطة أن تقيد القرارات و المستخلصات الأخرى للجنة في محاضر أو رسائل متبادلة أو تدرج في الاتفاقيات و المعاهدات و البروتوكولات التي يتم إبرامها بين الطرفين.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

أما عن مدة الاتفاق فهي خمس سنوات قابلة للتجديد التلقائي لمدة خمس سنوات كذلك ما لم توجد نية لدى أحد الأطراف إنهاء الاتفاق و ذلك قبل فسخ الاتفاق بست أشهر قبل انتهاء مدة سريانه.

- اتفاق التعاون الاقتصادي و التقني الموقع بالجزائر بتاريخ 1985/10/26: حيث ينص الاتفاق على ضرورة تنمية و تنويع و تقوية التعاون الاقتصادي و التقني الثنائي، و ذلك حسب احتياجات و إمكانيات كل طرف خاصة في مجالات التهيئة الحضارية و البناء، المنشآت القاعدية، الصيد، النقل، القطاعات الصناعية و الزراعية و المائية، الطاقة، الصحة العمومية و التكوين المهني. وينص الاتفاق على أن يولي الطرفان الأولوية :
 - للمعلومات المتبادلة حول برامج التنمية و تمويلها.
 - للقدرة التنافسية و كفاءة المتعاملين القائمين بإنجازها.
 - للنقل الفعلي للمعارف التقنية و التكنولوجية.
 - للشركات المختلطة.

كما وينص الاتفاق على تفويض متعاملين اقتصاديين من البلدين للتباحث حول الطرق المثلى لإقامة هذه المشاريع والتوقيع على عقود إنجازها. بحيث يلتزم الطرفان بموجب الاتفاقية بمنح المساعدة و التسهيلات الضرورية للشركات التي تقوم بإنجاز هذه المشاريع. فيما أوكل الاتفاق للجنة المختلطة الجزائرية- الصينية في مجال التعاون الاقتصادي و التقني و التجاري مهمة متابعة العمل المشترك وتقديم الاقتراحات المتعلقة بالتدابير الخاصة التي من شأنها تحسين عملية التنفيذ لحكومتَي البلدين.

- مذكرة تفاهم حول مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الموقع في 2004/02/03.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

هذا و وقع البلدان العديد من الاتفاقيات المتضمنة تقديم قروض بدون فوائد

معونات مالية، و نذكر منها:

- اتفاق التعاون الاقتصادي و التقني الموقع في الجزائر في 1999/10/30:

يتضمن هذا الاتفاق منح سلفة من طرف الحكومة الصينية لفائدة الحكومة الجزائرية قيمتها 30 مليون يوان صيني.

- اتفاق التعاون الاقتصادي و التقني الموقع في 2000/11/12: وتقوم

بموجبها الحكومة الصينية بتقديم سلفة للحكومة الجزائرية قيمتها 30 مليون يوان صيني.

- اتفاق التعاون الاقتصادي و التقني الموقع في الجزائر بتاريخ

2002/08/26: ينصّ الاتفاق على منح الجانب الصيني سلفة بقيمة 50 مليون يوان لفائدة الحكومة الجزائرية.

- اتفاق لمنح سلفة تفضيلية من طرف الحكومة الصينية قيمتها 400 مليون

يوان صيني إلى الحكومة الجزائرية. تم التوقيع على الاتفاق في 2004/02/03.

فيما وقع الرئيس الصيني هوجينتاو خلال زيارته إلى الجزائر سنة 2004،

على خمس اتفاقات وهي:

- اتفاق إطار التعاون في مجال المحروقات.

- اتفاق للتعاون الاقتصادي و التقني: و هي عبارة عن مساعدة صينية

لإنجاز شبكة محطات رقمية لرصد الزلازل، و قد دخلت هذه الشبكة مجال الخدمة في أفريل من العام 2007.

- برنامج لتنفيذ المبادلات في مجال التعليم و البحث.

- إطار يتعلق بمنح سلفة تفضيلية للجزائر بقيمة 48 مليون دولار أمريكي.

- مذكرة تفاهم للتعاون.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

إضافة إلى هذه اتفاقيات نجد:

- الإتفاقية المتعلقة بالإزدواج الضريبي و قمع الغش الجبائي فيما يخص الضرائب على الدخل و الثروة. تم التوقيع على الاتفاقية في 2006/11/06 ببكين، و ذلك لترقية الشراكة الاقتصادية بين البلدين .
- تحيين اتفاق التعاون الاقتصادي و التقني
- بروتوكول اتفاق يتعلق بمراقبة نوعية المنتجات الغذائية
- بروتوكول التعاون الاقتصادي و التقني

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

إذا وانطلاقاً من هذه الاتفاقيات، أبرمت العديد من عقود الشراكة بين الجانبين الصيني والجزائري في شكل مشاريع استثمارية في العديد من المجالات ولعل أهمها:

- الاستثمار:

• في البنى التحتية:

منحت الجزائر مشاريع إصلاح البنية التحتية لشركات صينية تمتاز بالجودة والسرعة في الإنجاز فأنشأت تلك الشركات فندق الشيراتون بناي الصنوبر البحري، فندق الشيراتون بوهران، فندق الجيش ببني مسوس، مطار هواري بومدين الدولي الجديد، مصفاة سكيكدة، الطريق السيار شرق-غرب، مشروع تمويل ولاية تمنراست بالمياه الصالحة للشرب انطلاقاً من عين صالح، تحديث شبكة السكك الحديدية، المجلس الدستوري... إلخ¹.

ومما شد الحكومة الجزائرية للاستعانة بالشركات الصينية السرعة في الإنجاز، الكفاءة والقدرات المالية التي تتمتع بها الشركات الصينية ذلك أنها تقدم منتجات بمعايير الجودة العالمية ويتكاتف أقل من منافسيها؛ وهو ما كنت تحتاجه الجزائر في ظل التأخر الذي عرفته أغلب مشاريعها التنموية بسبب برامج التعديل الهيكلي وكذا التدهور الذي مس الهياكل القاعدية القائمة نتيجة للأعمال التخريبية². وقد تمكنت الصين من إنجاز مشاريع حيوية في مدة قصيرة جداً، إذ استغرق بناء فندق الشيراتون لنادي الصنوبر البحري من الشركة الصينية China State Construction Engineering Corporation مدة 21 شهراً لإنجازه، فيما أنجز مطار الجزائر الدولي الجديد من قبل الشركة نفسها في ظرف أقل من ثلاث سنوات.

¹ http://arabic.china.org.cn/china/txt/201102/07/content_21875074.htm (14/05/2016).

² Jean Raphael Chaponnière, *la chine l'enjeu africain*, Dounia,n°3, septembre 2010, p.42.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

و مع إطلاق رئيس الجمهورية الجزائرية لمشروع إنجاز المليون سكن، ساهمت الشركات الصينية لإنجاح ذلك المشروع، لترتفع العقود المبرمة بين الجزائر وشركة CSCEC الصينية ابتداء من عام 2001 إلى أزيد من 1.5 مليار دولار.

و نتيجة للنجاحات التي حققتها هذه الشركة، استعانت الجزائر بشركات صينية أخرى مثل ZCIGC* و CGC* في بناء السكنات الاجتماعية.

تميزت هذه الشركات بالإضافة إلى قدرتها على التأقلم مع خصوصيات المجتمع الجزائري ببعدها الاجتماعي، إذ قامت شركة CSCEC* الصينية بإعادة بناء 500 مسكنا بمبالغ استثنائية إثر الزلزال الذي ضرب العاصمة وضواحيها عام 2003، لتكون بذلك الشركة الأجنبية الوحيدة التي شاركت في إعادة بناء العمارات. لتعاود الجزائر استعانتها فيما بعد بشركات صينية كشركتي WCIGC و CGC في مجال بناء السكنات الاجتماعية.

* Zhejiang Construction Investment Group Corporation.

* China Geo-Engineering Corporation.

* China State Construction Engineering Corporation Limited.

• في قطاع المحروقات:

تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المحروقات وذلك لدوره الهام في مسار التنمية، إذ يعتبر هذا القطاع الممول الرئيسي لخطط التنمية بفضل عائداته الهامة التي تمثل 97% من عائدات العملة الصعبة و 35% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% من إيرادات ميزانية الدولة.

لذلك، فقد شهد التعاون في مجال المحروقات والمناجم بين البلدين نشاطا مكثفا، وذلك عبر خوض البلدين في العديد من المشاريع في هذا الجانب على غرار مشروع دمج ونهاية الحقل البترولي في أدرار، رفع نسبة استرجاع مخزونات البترول في منجم "زرز" ايتين، اكتشاف واستغلال العديد من الحقول البترولية وحقول الغاز والمعادن. إذ امتدت هذه الاستثمارات مؤخرا إلى الميدان المنجمي من خلال مساهمة شركة صينية في رأسمال منجم العابد للزنك والرصاص وإنشاء مدرسة تختص بالمناجم في المنطقة ذاتها.

ولقد وقعت الجزائر العديد من الاتفاقات و المشاريع مع الشركاء الصينيين في مجال الطاقة . من بينها العقد الذي أبرمته مع الشركة الصينية العملاقة SINOPEC سنة 2002 بقيمة 525 مليون دولار من أجل تطوير حقول زرز ايتين، أي ما يعادل 75% من قيمة المشروع أما الباقي فقد تكفلت به الشركة الجزائرية سون اطراك؛ فيما التزمت شركة *CNPC بإنشاء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار بالقرب من حوض السباع¹.

* China National Petroleum Corporation

¹ Karima Fachqoul, Thierry Pairault, « Chine–Algérie une relation singulière en Afrique », *l'Algérie et la diplomatie pétrolière de la Chine*, (Paris : Riveneuve,2014) p.76.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

و في سنة 2004، وقعت الشركة الوطنية للمحروقات سون اطراك على بروتوكول مع الشركة الصينية للبتترول لتضمن بذلك العمل على عدة مستويات منها: التنقيب، الإنتاج، معالجة البترول و الغاز الطبيعي، النقل عبر القنوات و تبادل المعلومات و الخبرات في المجال التكنولوجي ؛ إضافة إلى دخولها في مشاريع لبناء مواقع بترولية¹.

هذا و استطاعت شركت SINOPEC و CNPC في العام نفسه الحصول على حقوق البحث و الاستغلال في حوض واد ميا، إذ حصلت ا لشركة الأولى على عقد مكنها من العمل في مجمعات الحجيرة وجرارة فيما جدت الشركة الثانية عقدها مع معمل تكرير في مدينة سكيكدة ابتداء من شهر مارس من العام 2005.

بالإضافة إلى كل هذا، تمكنت الشركة الجزائرية نافطال بالتعاون مع شركة سورال شين SORALCHIN* من تكوين شركة مختلطة "نافتاشين" NAFTA- CHINE تختص في توزيع مواد بترولية مكررة مثل الكيروسين والبنزين ، وذلك مطلع العام² 2006.

زيادة على ما سبق ذكره، وقعت جمهورية الصين الشعبية وأحد المؤسسات التايلاندية عقدا مع وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري³، وهو ما يوضح رغبة الصين في تطوير مجال التنقيب عن النفط الذي تحتاجه الصين لتحريك عجلة أكبر اقتصاد نام في العالم.

¹ جريدة الشعب، الخميس، 05 فيفري 2004.

* شركة سورال شين هي في الأساس شركة مختلطة تضم مساهمات من الشركة الوطنية الجزائرية "سونطراك" والشركة الصينية CNPC بنسبة 30% للشركة الأولى و70% للشركة الثانية.

² حسن المصدق، العلاقات الجزائرية الصينية: صداقة مصالح مؤقتة أم تحالف استراتيجي؟ على:

<http://www.alarabonline.org/previouspages/Alarab%20Weekly/2007/09/29-09/w02.pdf> (23/04/2016).

³ شفيق فتحي، السفير الصيني يكشف عن توقيع عقود بين الجزائر وبكين في مجال النفط، على:

<http://www.djazair.com/elhiwar/24176> (23/04/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

لا يمكننا الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية دون أن نعرج على التجارة الخارجية بين الصين والجزائر وكذا طبيعة المبادلات التجارية بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التجارية بين البلدين لم تكن ذات أهمية

تذكر إلا مع مطلع القرن العشرين بعد توجه الصين لأن تصبح قوة صناعية

وتجارية. وقد بروز الصين كعمود للجزائر مع العام 2004 أين احتلت المرتبة

الخامسة من بين الدول الممونة للجزائر بقيمة إجمالية لصادراتها بلغت مليون دولار أي بنسبة 5.01%.

وبحلول العام 2007، أصبحت الجزائر تاسع شريك اقتصادي للصين في

إفريقيا. وقد أكدت وقتها الحكومة الصينية سعيها للتقليل من عدم التوازن في

المبادلات التجارية بين الدولتين من خلال اتخاذ التدابير المختلفة من أجل تشجيع

استيراد المنتجات الجزائرية.

وفي سنة 2010، أصبحت الصين ثاني دولة ممونة للجزائر بقيمة إجمالية

بلغت 3974.48 مليون دولار من مجموع إجمالي الواردات بنسبة 10.15% بعد

كل من فرنسا و إيطاليا، وهو ما يوضح تطور نسبة المعاملات التجارية بين الصين

والجزائر. إلا أن الصادرات الجزائرية نحو الصين بقيت ضعيفة، ذلك أنّ الجزائر

تصدر للصين بعض المنتجات ولعل أهمها البترول، المعادن، الغاز والفلين. وبهذا

لا تظهر الصين ضمن الزبائن العشر الأوائل للجزائر بالنسبة للمنتوجات خارج قطاع

المحروقات رغم التطور الطفيف الذي شهدته هذه الصادرات.

و حسب إحصائيات الجمارك الصينية، فإن نسبة نمو المبادلات التجارية

بين الجزائر والصين تفوق النسبة المتوسطة للتبادل مع كل إفريقيا.

وابتداء من العام 2013، أصبحت الصين أول مصدر ومموم للجزائر بواقع

8 ملايين دولار في العام نفسه، 8.2 دولار أمريكي سنة 2014، 6.42 مليار دولار

في أكتوبر 2015 و 15.6 مليار دولار عام 2016.¹

¹ <http://arabic.people.com.cn> (22/01/2016).

المبحث الثالث: نماذج عن أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث رصد أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المستعملة من الجانب الصيني في إطار العلاقات التي تربطه بنظيره الجزائري في إطار ما يصطلح عليه مشاريع القرن. ولعل أهم ما تجتمع عليه هذه النماذج المسلطة عليها الأضواء على اختلاف طبيعتها (مشاريع استثماري، قروض، هبات ، أنها تتسم بضخامتها وتفردتها واحتلالها المراتب الأولى إفريقيا. وقد وقع الاختيار على نموذجين من نماذج الاستثمار، نموذج للقروض الممنوحة للجانب الجزائري ونموذجين من الهبات الممولة من الطرف الصيني والمهداة للجزائر.

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الصينية في الجزائر

تتعدد المشاريع الاستثمارية الناشئة بين البلدين، وقد ذكرنا في هذا المطلب جملة من هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر، و هي كالتالي:

1. الاستثمار في البنى التحتية:

نتطرق في هذه النقطة إلى مشروعين هامين و هما:

1. إنشاء شركة مشتركة متخصصة في مد السكك الحديدية الخاصة بالقطارات

السريعة:

وقع الرئيس التنفيذي للمؤسسة الوطنية لإنجاز الهياكل الأساسية للسكك الحديدية "أنفراير" السيد سليمان بوشامة رفقة المدير العام للفرع الدولي للشركة الصينية لإنشاء منشآت السكك الحديدية السيد واي وايزينغ -بحضور وزير النقل آنذاك بوجمعة طلعي - على مذكرة تفاهم لإنشاء شركة مشتركة متخصصة في مد السكك الحديدية الخاصة بالقطارات السريعة. و جرى التوقيع على الاتفاقية على هامش المعرض الدولي للنقل و اللوجستيك و التنقل في 15 فيفري 2016.

وقد نصت الاتفاقية على وضع خطوط للسكك الحديدية للقطارات ذات السرعة الفائقة، إنشاء مصنع لتجهيزات السكك الحديدية المكهربة و نظام الإشارات والاتصالات السلكية و اللاسلكية، بالإضافة إلى إنجاز دراسات خاصة بالسكك الحديدية بالصحراء الجزائرية، الأنفاق و كذا أعمال فنية كبرى¹.

¹ <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0216/c31660-9017125.html> (16/02/2016) .

2. مشروع الجامع الأعظم (الكبير):

انطلق مشروع الجامع الكبير و الذي هو عبارة عن أكبر مسجد في إفريقيا و ثالث أكبر مسجد في العالم بعد مسجد الحرمين الشريفين و مسجد مكة المكرمة شهر ماي من العام 2012¹.

وقد كان المشروع وقتها تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية ، ليتقرر بعد ذلك إسناده لوزارة السكن.

وبناء عليه، وقرت الوزارة مئات الخبراء الجزائريين والأجانب والذين قاموا بكافة الإجراءات التقنية من دراسة للتربة ومعرفة مدى صلابة الأرضية وملاءمتها للمشروع لإنجاح هـ ونتيجة لذلك، حظي المشروع على اعتماد المركز الوطني للزلازل، والذي أثبت من خلال تأشيرته الممنوحة بعد دراسة جيو-تقنية قدرة الأرضية على الامتصاص العالي للصدمات والزلازل، وهو ما يفسر قول تبون بأن المنطقة لها قدرة على استيعاب منارة طولها 500 متر².

أشرف على تجسيد مخطط المشروع مكتب دراسات ألماني ورافقه في ذلك مجموعة من الكنديين في إنجاز مخطط المشروع، فيما أسندت مهمة إنجازه لشركة المقاولات الصينية China State Construction Engineering Corporation والتي تعدّ أحد أفضل شركات المقاولات الصينية ذات الوزن الثقيل في مجال إنشاء العقارات والمقاولات في الصين والعالم، ذلك أنّها تنشط على الصعيدين الداخلي والخارجي³. وتتمركز هذه المؤسسة الحكومية التي تعمل تحت وصاية الدولة في بكين قلب جمهورية الصين الشعبية⁴.

¹ "مسجد الجزائر الأعظم"، مقال منشور بموسوعة المعلومات في: <http://www.e3lm.com> (2016/09/18).

² http://www.echouroukonline.com/ara/articles/274122_html (18/09/2016).

³ <http://www.almrsl.com/post/117518> (18/09/2016).

⁴ https://en.wikipedia.org/wiki/China_State_Construction_Engineering (18/09/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

هذا وتقدر مساحة المشروع ب 20 هكتارا موزعة على 12 بناية مستقلة ، فيما تبلغ المساحة الإجمالية ما يعادل 400.000م¹، هذا ويضم المشروع:

- قاعة للصلاة وتمتد على مساحة قدرها 20.000 م² وتتسع ل 120.000 مصلي،
- ساحة،
- مكتبة بمساحة تقدر ب 21800 م² و بسعة 2000 مقعد،
- مركز ثقافي،
- دار للقرآن تتسع ل 300 مقعد،
- مساحات خضراء بمساحة تقدر ب 14 هكتارا،
- متحف للفن و التاريخ الإسلاميين،
- حظيرة تستوعب 6000 سيارة،
- بنايات إدارية،
- فضاءات مخصصة للإطعام،
- قاعتي محاضرات بمساحة قدرها 16100 م² : واحدة تضم 1500 مقعد والثانية لها قدرة استيعاب تقدر ب 300 مقعد،
- و المنارة التي تضاربت الآراء حول إمكانية عدم صمودها من عدمه وتتوعد الاتجاهات بين مؤيد لها ورافض. يبلغ ارتفاع المنارة ما بين 265 إلى 300 متر مستوعبة بذلك 43 طابقا. وتعدّ بذلك أطول منارة العالم.²

¹ خالد مأمون، "جولة افتراضية داخل جامع الجزائر الأعظم" في: <https://www.youtube.com/watch?v=76xz4Lwi2eg> (2016/09/18).

² سامي: " جامع الجزائر"، في: <http://army-tech.net/forum/index.php?threads> (2016/09/18).

II. المشاريع الصناعية:

تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق و عقدين و مذكرة تفاهم في مجالات الصناعة، المناجم و السياحة في بكين بمناسبة المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة و الاستثمارات. و قد وقعت هذه الوثائق بحضور الوزير الأول عبد المالك سلال، الذي قام بزيارة رسمية للصين بدعوة من نظيره الصيني لي كيكيانغ دامت أربعة أيام.

وقد حدّدت المجالات التي يشملها الاتفاق في الصناعة التحويلية، استغلال الموارد و الطاقات كالغاز و النفط ، الصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية، الحديد و الصلب، البنى التحتية،الصناعة البتروكيمياوية، الطاقات المتجددة، تحويل المواد المنجمية ، البناء، الأجهزة الكهرومنزلية بالإضافة إلى التعاون التقني¹ .

هذا ووقع وزير التجارة الصيني كيان كيمينغ بمعية وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام بوشوارب على اتفاقية إطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي أو ما يصطلح عليه اتفاقية تعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر والصين على هامش زيارة العمل التي قادت وزير التجارة الصيني إلى الجزائر في أكتوبر 2016.

وعن أهداف هذه الاتفاقية، فقد سعى الجانب الجزائري من خلال توقيعه لهذه الاتفاقية إلى جلب الاستثمارات الصينية إلى الجزائر، خلق مشاريع مشتركة بين البلدين، تحسين وعصرنة القدرات الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية وذلك من خلال تمكينها من الحصول على التكنولوجيا الصناعية.

ومن جهة أخرى، ثمن وزير الصناعة و المناجم عبد السلام بوشوارب اهتمام العلامات الصينية بإنشاء مصانع للتركيب في الجزائر، وهو ما دفعه لحث

¹ <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161017/91171.html> (17/10/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

المتعاملين الصينيين على بحث السبل التابعة لتطوير تطوير نشاطات المناولة
وصناعة قطع غيار السيارات¹.

وقد تكّلت المحادثات التي أجريت بين الطرفين الصيني و الجزائري يوم
2016/02/28 بتناولهما للمشاريع الخاصة بالمنشآت الصناعية المتعلقة بصناعة
التجهيزات التابعة لشعبة النقل بالسكك الحديدية مثل تجهيزات الإشارة والاتصال
وقطع الغيار².

وبالحديث عن المشاريع الصناعية الحديثة التي أقامتها الصين في الجزائر،
نذكر مشروع استغلال الحديد بغار الجبيلات. إذ انطلقت محادثات بين الجانبين
الجزائري والصيني الممثلين من قبل وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام
بوشوارب، والرئيس المدير العام للشركة الصينية للهندسة المدنية والبناء لي يوان في
28 فيفري 2016 وذلك من أجل إنشاء مجمع مشترك لاستغلال الموقع المنجمي
لغار جبيلات والذي يضم بالإضافة إلى خبراء جزائريين، متعاملين صينيين
مختصين في تكنولوجيات الحديد والصلب و النقل بالسكك الحديدية.
ويأتي هذا المشروع بعد مرحلة الدراسة التي سمحت بإيجاد طريقة أفضل لتخفيض
نسبة الفسفور في الحديد³.

¹ <http://www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html> (27/01/2016).

² <http://www.aps.dz/ar/economie> (06/03/2016).

³ <http://www.aps.dz/ar/economie> (06/03/2016).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

بالإضافة إلى هذا المشروع، تطرق الطرفان لمشروع إنجاز خط حديدي يربط الموقع المنجمي لغار جبيلات بالعبادلة (بشار) على مسافة 950 كلم ، وهو ما من شأنه أن يضمن نقل الحديد المستخرج من الموقع المنجمي -عبر ولاية بشار- نحو المركبات الصناعية للحديد والصلب بكل من وهران وجيجل وعنابة لأغراض التحويل الصناعي.¹

من خلال المشاريع الاستثمارية المقامة بين البلدين، نجد اهتمام البلدين الأولي جد مختلف وإن أبرمت اتفاقيات ثنائية بينهما في مجال الاستثمار.

فالصين بحكم حاجتها المتزايدة للنفط في ظل تطورها المستمر وحاجتها الماسة إلى التكنولوجيا التي تستوجب بدورها حيازتها لنسبة معتبرة من هذه المادة الحيوية والتي أصبحت الصين مع مرور الزمن تبحث عن فرص استثمارية في مجال التنقيب والبحث واستخراج البترول ساعية بذلك إلى توسيع دائرة تعاملاتها مع البلدان الحائزة على هذه المادة التي تعتبر محرك التكنولوجيا وعصب الاقتصاد الصيني. فما هي الصين في ظل علاقتها الثنائية التي تربطها بالجزائر وفي ظل الاتفاقيات الثنائية تظهر اهتمامها بالتعامل مع الجزائر في هذا المجال بالرغم من أن هذه الأخيرة لا تحوز إلا على ما نسبته 1% من الاحتياطي

العالمي للبترول، وهو إن دلّ على شيء إنما يدل على توسيع الصين لشبكة اهتمامها بالدول المصدرة للبترول والتي يمكن الاستفادة من بترولها، أي انتقال الصين من التعامل مع الدول المنتمية لفضائها الإقليمي وتوسعها باتجاه الدول الإفريقية ومن ضمنها الجزائر. ومن هنا نستشف الأهمية التي يكتسبها البترول في المجال الاستثماري للصين والذي يبقى العامل الأساسي لإنعاش اقتصادها.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

أما الجزائر، والتي لا تزال تخطو خطواتها الأولى في مجال التنمية وبخطوات مترددة بل و غير ثابتة وإن قارناها بالجانب الصيني، نجد أن الجزائر تركز من خلال إقامتها لعلاقات استثمارية مع شريكها الاستراتيجي الصيني على المشاريع المتعلقة بتهيئة البنى التحتية بالدرجة الأولى كالمدراس، المستشفيات، الطرق كالطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، شبكات توسيع الطرقات، المشاريع السكنية وآخرها كان جامع الجزائر الأعظم الذي يعتبر مشروع القرن.

لكن وإن أمعنا النظر في نوعية المشاريع ، مدتها ومردوديتها، نجد أن الجانب الصيني يركز على المشاريع ذات المردودية على اقتصادها وعلى المدى القصير إن لم نقل الفوري. فالصين ومن خلال تركيزها على قطاعات حيوية تسهم في تقدم التكنولوجيا وإنعاش الاقتصاد إنما تخطو بثبات نحو أهدافها. أما الجزائر ومن خلال المشاريع التي تركز عليها، نجد أنها تدعم المشاريع الخدماتية بالدرجة الأولى والتي عادة ما تؤتي أكلها على المدى البعيد ؛ ضف إلى ذلك أن المشاريع التي تركز عليها إنما هي مشاريع مركبة تؤدي أدوارا تكاملية فنجاح مشروع ما قد يساهم في نجاح مشروع آخر والعكس. زيادة على ذلك، فإن المشاريع الجزائرية تؤديها نسبة معتبرة من اليد العاملة الصينية وهو ما يسهم إلى حد كبير في تخلص الصين من نسبة من الكثافة السكانية التي أصبحت تشكل تهديدا على التنمية وعلى الاكتفاء الذاتي في الصين وهو ما يحسب للصين.

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الصينية للجزائر

تتفرع المساعدات الاقتصادية الممنوحة من قبل جمهورية الصين الشعبية إلى الجزائر إلى قروض و هبات، و هو ما سنحاول استعراضه من خلال هذا المطلب.

1. القروض:

لعل أكبر قرض منحتة جمهورية الصين الشعبية للجزائر طيلة علاقتها بحكومة هذه الأخيرة كان لإقامة ميناء الحمدانية بشرشال أو ما يطلق عليه اسم ميناء الجزائر الكبير أو الميناء التجاري الجديد.

ولإنجاز المشروع، وقع المجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ الجزائرية مع شركة الدولة الصينية للبناء إلى جانب الشركة الصينية لهندسة الموانئ بالعاصمة على مذكرة تفاهم بهذا الخصوص في 2016/01/16؛ مع منح مهمة تسيير المشروع للشركة الصينية لميناء شنغهاي لما تحوز عليه من تقنيات كبيرة تتطلبها عمليات النقل ولما تتمتع به من التجربة الطويلة في تسيير مشاريع من هذا النوع.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة كلف بتجسيد مشروع الحمدانية خلال المجلس الوزاري الذي انعقد عام 2015، وذلك

وفقا لقاعدة 49-51 كون المشروع سيتم بشراكة أجنبية صينية-جزائرية؛ وقد اقترحت أنذاك شركتان صينيتان المساهمة في المشروع هما شركة الدولة الصينية للبناء

والشركة الصينية لهندسة الموانئ، إلا أنه وخلال نهاية العام 2016، إلا أنه انسحبت إحدى الشركتين الصينيتين من المشروع لتقترح فيما بعد ETRHB حداد وكوجيسي

تعويضها. وقد تمكنت الجزائر بحلول العام 2017 من تأمين تمويل للمشروع من

البنك الإفريقي بما قيمته 900 مليون دولار من أصل أزيد من 3 مليار دولار من الشريك الصيني¹.

¹ نادية الهادي، "هل سيسلم مشروع ميناء الحمدانية في آجاله المحددة؟"، في: www.youtube.com/EchorouknewsTv (20/07/2017).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

هذا وعرف المشروع ركودا وعدم انطلاق الأشغال به، وهو ما دفع بالوزير الأول آنذاك السيد عبد المجيد تبون إلى إقحام المؤسسات العمومية الوطنية وتوفير الموارد من أجل المساهمة في التحكم في المشروع الحيوي للتنمية الاقتصادية مع تحرير الوعاء الخاص بالمشروع؛ وقد كان هذا خلال ترؤسه لاجتماع وزاري مشترك حضره كل من وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل، وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية ووزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان¹.

يندرج مشروع ميناء شرشال ضمن التمويل طويل المدى في شكل قرض

طويل الأجل منحه الحكومة الصينية للحكومة الجزائرية بما قيمته 3.3 مليار دولار أمريكي. وهو يشكل بذلك توجها جديدا لنمط تمويل المشاريع الذي هو تمويل صيني 100%. إذا فمشروع ميناء الجزائر الكبير هو مشروع ممول أجنبيا من الجانب الصيني، وذلك في إطار قرض طويل المدى مبني على قاعدة 49/51 الذي تحوز فيه الجزائر على النسبة الأكبر.

¹ قناة الجزائرية الثالثة، "الجزائر- مخطط عمل أويحيى، مشروع ميناء تجاري كبير بالحمدانية، شرشال"، في:

www.youtube.com/centuriondz (20/07/2017)

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

وبالحديث عن موقع المشروع وطاقته الاستيعابية، يمكن القول أنّ ميناء الحمداية صمّم ليكون الأكبر من نوعه في حوض البحر المتوسط وإفريقيا على طول 3680 مترا. يقع الميناء على بعد مسافة 112 كم غرب الجزائر العاصمة بالحمداية بين واد الهاشم وواد البلاع بعمق 20مترا، ليضما بذلك 11 رصيفا لحاملات الحاويات فيما سيسمح هذا الأخير باستقبال 6.5 مليون حاوية سنويا ومعالجة 26 مليون طن سنويا من السلع. هذا وسيصبح الميناء محورا للمبادلات التجارية على المستوى الإقليمي بمساحة لوجيستكية تقدر بـ 350 هكتارا، ما يمكنه من ربط الجزائر بمختلف الموانئ الآسيوية، الأوروبية والأمريكية من جهة، وربط الميناء بالطريق السيار شرق-غرب على طول خط 42 مترا.¹

وحسبما صرح به وزير النقل بوجمعة طلعي ، وبتنظر أن ينجز ميناء الحمداية في غضون 7 سنوات إلاّ أنه سيدخل حيز الخدمة تدريجيا في غضون 4 سنوات مع دخول شركة صينية "موانئ شنغهاي" التي ستضمن استغلال الميناء.²

ليسمح الميناء بذلك بمزاولة التجارة الوطنية، كما أنه سيكون محورا للمبادلات التجارية على المستوى الإقليمي لأنّه سيضم 23 رصيفا يسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و 25.7 مليون طن من البضائع سنويا.

¹ كمال جفال، "الجزائر - مشروع ميناء الوسط بالحمداية: انطلاق الأشغال في مارس 2018"، في:

www.youtube.com/Dznews (20/07/2017).

² <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0122/c31660-9007687.html> (19/01/2016).

II. الهبات:

نظرا للعلاقات الطيبة بين الصين و الجزائر ، منحت الصين للجزائر مشاريع كهبات ، وهي مشاريع ينجزها صينيون بأموال صينية، قدمت للدولة الجزائرية كعربون للصدافة الصينية-الجزائرية ، ومن جملة هذه المشاريع نذكر:

1. أوبرا الجزائر:

تعتبر أوبرا الجزائر أول دار أوبرا في المغرب العربي والخامسة عربيا بعد دار الأوبرا المصرية، دار الأوبرا السورية، الأوبرا السلطانية في مسقط، وأوبرا دبي.

وهي عبارة عن هبة مالية من حكومة الصين الشعبية إلى الجمهورية الجزائرية.

جاءت هذه المبادرة بعد زيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للصين الشعبية في نوفمبر 2006. وقد فضل هذا الأخير أن تتجسد هذه الهبة في معلم ثقافي بالجزائر يبقى ذخرا للأجيال القادمة، ومعلما يعزز في كل مرة الموروث الثقافي الجزائري.

ولتجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، أشرفت وزيرة الثقافة آنذاك السيدة خليدة تومي على مراسيم توقيع بروتوكول اتفاق بين وزارة الثقافة وسفارة الصين بالجزائر في أفريل 2010 بقصر الثقافة مفدي زكريا، فيما تم توقيع العقد من طرف المستشار الاقتصادي والتجاري بسفارة الصين "لي يي فينغ" ومدير الوكالة الوطنية لتسيير وإنجاز المشاريع الكبرى للثقافة بالجزائر زاوي بن حمادي، بحضور مجموعة من الشخصيات الجزائرية والصينية ذات الصلة بالمشروع.

أما تصميم دار الأوبرا، فقد قام بها فريق صيني بالتعاون مع إدارات في وزارة الثقافة.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

وعموما يضم المشروع الذي وقع الاختيار على مدينة أولاد فايت لإنجازه على دار الأوبرا بطاقة استيعابية تصل إلى 41 ألف مقعد، قاعة حفلات ضخمة بطاقة استيعابية تقدر بـ 21 ألف مقعد، قاعة للسينما وعدة مرافق ملحقة بهذه الإنجازات، ليتربع المشروع على مساحة 4 هكتارات¹.

وعن تكلفة المشروع، فقد قدرت بـ 30 مليون أورو أي ما يعادل مليار دينار، بما في ذلك تكاليف دراسة المشروع، الإنجاز والتجهيز، و قد تكفلت بإنجاز الهبة أحد أهم شركات البناء في الصين "مجموعة البناء لبيجين" في حين قام الجانب الجزائري بإنجاز أشغال تهيئة الأرضية التي تتربع على مساحة 1800 متر مربع.

تم تدشين الأوبرا مؤخرا في 20/06/2017، من خلال تنظيم حفل فني كبير أحيته الأوركسترا السيمفونية الوطنية و بحضور عدد معتبر من الرسميين والدبلوماسيين يتقدمهم الوزير الأول عبد المالك سلال .

تضم دار الأوبرا طابقين واسعين جدا يتيحان للضيوف إمكانية المشاهدة الجيدة للعروض على الخشبة مع تصميم عصري².

¹ <http://www.djazairiess.com/alseyassi/5614> (29/08/2016).

² http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=35992 (29/08/2016).

2. الملعب الرياضي لبراقى:

يعتبر مشروع ملعب براقى جزء من المركب الرياضي الأولمبي المقدم
جمهورية الصين الشعبية للجزائر بحيث يضم المركب بالإضافة إلى الملعب،
مضمارا للسباق، مسبحا، أحواضا ملحقة، ملاعب تدريب صغيرة، فندق، سلسلة من
المكاتب و موقفا للسيارات بالإضافة إلى محلات للخدمات.

هذا و كان من المقرر أن يتسع الملعب ل 60 ألف مقعد، إلا أنه جرى تخفيض
سعة الاستيعاب إلى 40 ألف كرسي¹.

وعن تجهيز الملعب ، تجدر الإشارة إلى أن الملعب سيكون مزودا بسقف قابل للغلق
بصورة كلية وبنظام إلكتروني بالنسبة للتذاكر و أجهزة مراقبة الأنصار تتطابق
والمعايير الدولية.

وقد منحت الصين نظير تجسيد هذا المشروع الذي يمتد على مساحة 67
هكتارا، غلاف مالي قدر ب 20 مليار دينار جزائري².

وفي هذا الصدد، قد أوضح مدير الدراسات وبرامج الاستثمار بوزارة الشباب والرياضة رضا
دومي، أن وزارة السكن بالتنسيق مع مسؤولي ولاية الجزائر تسهر على تدعيم ملعب براقى بالمرافق
الضرورية لضمان احتضانه لقاءات كرة القدم بعد تسليمه، خاصة وأن الملعب قد يحتضن بنسبة كبيرة أهم
لقاءات المنتخب الوطني لكرة القدم. هذا وصرّح دومي أن الولاية قررت بناء محطة برية لنقل المسافرين
بحي كوريفة بالحراش، القريب جدا من مكان ملعب براقى الجديد، للسماح بوصول الأنصار إلى الملعب
وقت المباراة، فضلا عن محطة كوريفة للنقل بالسكك الحديدية الرابط بين الجزائر وزرالدة. في حين أن
هناك أشغال في طور الإنجاز لتشييد مخرجين لملاعب براقى الجديد يربطانه بالطريقين السريعين

¹ <http://www.youtube.com/watch?v=52CZmAi2jll> (20/05/2017).

²

<http://sawtalahrar.net/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D9%8A/%D8%AA%D8> (2017/05/27).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

بن عكنون - الدار البيضاء و براقي - البليدة، وذلك من أجل تقادي الازدحام على الطرق المؤدية إلى الملعب أوقات المباريات¹.

وعن إنجاز المشروع، فقد كلفت الشركة الصينية تشاينا غالواي كونستروكشن إنجينيرينغ CGCI² على المشروع، وهي شركة صينية نالت لقب أكبر شركة بناء في العالم عام 2012. أما كلفة إنجاز المركب الرياضي لبراقى فقد حدّد في بادئ الأمر بمائة مليون أورو وجرى تحديد مدة الانجاز بـ 29 شهرا ابتداء من 2009 إلّا أنّه شهد تأخرا بأربع سنوات عن موعد التسليم المحدد في ماي 2011؛ لتزيد كلفة الإنجاز إلى 280 مليون دولار فيما بدأت الأشغال الفعلية فيه أواخر 2011³.

¹ <http://www.al-fadjr.com/ar/sports/348527.html> (14/06/2017).

² <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=299475> (06/06/2017).

³ <http://sport.echouroukonline.com/articles/189989.html> (06/06/2017).

الفصل الثاني: العلاقات الصينية- الجزائرية من الدبلوماسية السياسية إلى الدبلوماسية الاقتصادية

بناء على ما تم تناوله في هذا المطلب، يلاحظ أن المساعدات الاقتصادية الصينية للجزائر تقوم على عنصرين أساسيين هما القروض والهبات، و إن كان عددهما يحسب على الأصابع.

وبالرجوع إلى ما قمنا بالتركيز عليه في هذا العنصر من بحثنا، فإننا نلاحظ أن الصين أقدمت على تمويل الجزائر بقرض طويل الأمد ومن مالها الخاص وهو ما لاقى استحسانا من الجانب الجزائري خاصة في ظل الأزمة الخانقة التي تعيشها الجزائر.

يعتبر هذا المشروع والذي يترجم سعي البلدين لإقامة أكبر ميناء في إفريقيا مكسبا للصين و الجزائر؛ فالصين ومن خلال هذا الميناء ستتمكن من إيصال منتجاتها إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية وحتى الأمريكية وهو ما سيدر عليها أرباحا طائلة إضافة إلى ما ستحوزه من فوائد بعد إرجاع قيمة القرض من الجزائر. أما الجزائر فستتمكن من تسهيل عبور الحاويات وقد تستفيد من الإتاوات والضرائب التي تفرض على السلع بالإضافة إلى تمكنها من تصريف البترول والغاز بيسر ولا يمكن التوقع بغير ذلك في ظل الشح في الإنتاج الوطني وتمسكها بالاقتصاد الريعي.

أما بالنسبة للهبات الصينية الممنوحة للجزائر فتدخل في إطار علاقات الصداقة التي تربط بين البلدين وتصب جلها في القطاع الثقافي والترفيهي والذي كان بإمكان الجزائر الاستفادة منها فيما يخدم التنمية وتوجيهها في ما من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

مجمل القول أن الصين ونتيجة ظروفها الداخلية والتغيرات التي فرضتها التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، انتقلت الصين من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي معتمدة في ذلك على ما يعرف بالتحديثات الأربعة والتي بفضلها استطاعت الصين أن تقوم باقتصادها وتوظف التين الآسيوي من سباته العميق وتجعل منه قوة صاعدة.

ولأن الصين وبفعل الموروث التاريخي الراض للاستعمار والداعي لأحقية الشعوب في تقرير مصيرها، والذي تشترك فيه مع الجزائر، فإنها أقامت اللبنة الأولى لعلاقتها مع الجزائر منذ اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة مع الإعلان عن قيامها وسعي الجزائر فيما بعد لاسترجاع الصين لمقعدها الدائم في الأمم المتحدة، لتتسأ فيما بعد علاقات عميقة ومتينة بين الجانبين وتتطور من علاقات سياسية إلى علاقات اقتصادية تسيرها الدبلوماسية الاقتصادية الصينية ببراعتها وينتج عنها مشاريع مشتركة بين البلدين ومنح قروض وتقديم هبات مالية من الجانب الصيني.

الفصل الثالث

مستقبل دبلوماسية الصين

الاقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل:

إن حديثنا عن طبيعة العلاقات التي ربطت الصين بالجزائر - انطلاقا من الدبلوماسية السياسية وصولا إلى الدبلوماسية الاقتصادية -، يقودنا إلى التنبؤ بمصيرها وبما ستؤول إليه هذه العلاقات؛ وذلك انطلاقا من تفكيك الأدوات المستعملة من الجانب الصيني في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية وتقييمها من حيث تأثيرها على الاقتصاد المحلي للدولة المستقبلية ومدى مساهمتها في تنشيط العلاقات بين الجانبين الصيني والجزائري، الأمر الذي سيمكننا من استشراف السيناريوهات التي من الممكن أن تتبناها الجزائر في علاقتها بالجانب الصيني والعكس.

المبحث الأول: آثار التواجد الصيني في الجزائر

منذ بروز الصين كأكبر دولة نامية على الساحة الدولية، أخذت هذه الأخيرة على عاتقها مهمة مرافقة دول العالم الثالث بما فيها الجزائر في مسارها التنموي.

وحتى نتمكن من الوقوف على مدى نجاح الصين في ممارسة دبلوماسيتها الاقتصادية في الجزائر من عدمه، كان لزاما علينا تحليل المشاريع الصينية المجسدة في الجزائر والوقوف عند إيجابياتها وسلبياتها وكذا ما يحسب للجزائر وما تؤاخذ عليه من خلال استغلالها أو تفويتها للفرص في ظل إمكانية الاستفادة من تطبيق الصين لهذا النوع من الدبلوماسية في الجزائر.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للتواجد الصيني في الجزائر:

لم تكن العلاقات الصينية - الجزائرية وليدة الأمس، فقد عرف البلدان علاقات متفردة ميّزتها الصداقة المثينة التي أنشأتها الظروف السياسية والتي اتّسمت بالمساندة المستمرة لبعضهما البعض في العديد من القضايا.

وبالعودة إلى العلاقات الاقتصادية التي جمعت بين البلدين والتي مهدت لميلادها الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها الصين وكذا انفتاح البلدين على العالم الخارجي الذي باتت تفرضه التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، عرفت العلاقات بين الجانبين الصيني والجزائري توجها جديدا ركيزته اقتصادية بامتياز مع الإبقاء على الطابع السياسي بالرغم من تراجع الوزن التقليدي للعامل السياسي.

ومن خلال ما سبق ذكره وانطلاقا من الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين فيما يخص علاقات التعاون الاقتصادي، نجد أن أغلب المشاريع الاستثمارية التي أقيمت بين البلدين تصب في أحد هاتين النقطتين:

1. إصلاح البنية التحتية:

وهنا نجد أن الصين تمكنت من خلال شركاتها الموجودة في الجزائر من تجسيد العديد من المشاريع المتعلقة بإصلاح البنية التحتية للجزائر، ويتعلق الأمر بإنجاز فندق الشيراتون بنادي الصنوبر البحري، فندق الشيراتون بوهران، فندق الجيش ببني مسوس، مصفاة سكيكدة، توسعة مطار هواري بومدين، التكفل بجزء من مشروع الطريق السيار شرق - غرب، تمويل تمارست بالمياه الصالحة للشرب، إنجاز العديد من المشاريع السكنية... بالإضافة إلى مشاريع أخرى لا زالت قيد الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخوض في مثل هذه المشاريع من الجانب الصيني إنما كانت بناء على طلب الدولة الجزائرية التي عانت من تحطم بنيتها التحتية جراء الاستعمار وكذا ما عانتته إثر العشرية السوداء.

2. قطاع المحروقات:

تجدر الإشارة إلى أن قطاع المحروقات في الجزائر يشهد تنوعا في الشركاء الاقتصاديين، وعلى الرغم من ذلك أفحمت الصين نفسها من خلال الاستثمار في هذا القطاع بناء على اتفاقية ثنائية مبرمة بين الطرفين الصيني والجزائري لتحصل إثر ذلك على العديد من المشاريع في هذا الجانب ولعل أهمها:

- تكفل شركة SINOPEC الصينية باستغلال حقل زرزائتين ورفع نسبة استرجاع مخزونات البترول فيه بنسبة 75%.

- اشتراك الشركة الصينية CNPC بنسبة 70% في إنشاء مصنع لتكرير البترول بأدرار بقدرة معالجة قدرت ب 600.000 طن سنويا.

- حصول شركة CNPC على عقد استغلال وتطوير حقل بترولي بمنطقة سييا عام 2003 وعلى عقد آخر عام 2005 لإنشاء مصنع لتكرير البترول في سكيكدة¹.

وغيرها من المشاريع الخاصة بالتقيب، استخراج، تكرير وحتى تسويق المنتجات البترولية.

ويبقى خوض الشركات الصينية واستثمارها في قطاعات أخرى كالصناعة والفلاحة محتثما جدا لا يكاد يرى له أثر سواء في التعاملات بين البلدين أو على الاقتصاد الوطني الجزائري أو على العائدات الصينية من هذا المجال.

¹ Karima Fachqoul, Thierry Pairault, op.cit, p.76.

وبالحديث عن المساعدات الاقتصادية الصينية للدولة الجزائرية، فإنها تنفرع إلى:

1. منح القروض:

بالعودة إلى ما تمت الإشارة إليه في الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الطرفين الصيني والجزائري، نجد أن الصين منحت العديد من القروض للجزائر، من بينها:

- سلفة قيمتها 30 مليون يوان صيني ممنوحة بناء على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة في 30/10/1999.
- قرض قيمته 30 مليون صيني إثر اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقع 12/11/2000.
- قرض بقيمة 50 مليون يوان صيني منح للحكومة الجزائرية عند التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني في 26/08/2002.
- سلفة تفضيلية قدرت ب 400 مليون يوان صيني منحت للحكومة الجزائرية في 03/02/2004.
- سلفة تفضيلية بقيمة 48 مليون دولار أمريكي.

إلا أن جميع القروض المذكورة آنفا لم يتم التطرق لكيفية توزيعها أو القطاعات التي خدمتها.

ومع ذلك يبقى القرض طويل الأمد ذو التمويل الصيني الممنوح للجزائر لإقامة ميناء الحمداية الذي يعتبر من كبريات مشاريع القرن التي تقيمها الدولة الجزائرية والذي يسعى لإنعاش التجارة البحرية المحلية والدولية، وكذا تنشيط المبادلات على المستوى القاري، الإقليمي والدولي، من أكبر القروض الممنوحة من الجانب الصيني والتي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل. إذ نتوقع الصين أن يكون هذا المشروع قطبا للتجارة الدولية و الإقليمية في المستقبل البعيد.

لم يتوقف الأمر عند الدعم المالي الصيني فقط لهذا المشروع بل تجاوزه إلى الاستعانة باليد العاملة الخبيرة الصينية؛ كما أن الأمر لم يقتصر على تجسيد مشروع الميناء فقط بل تعداه ليصل إلى تأهيل المنطقة المحيطة بالميناء وربطها بطرق السكك الحديدية لتسهيل المبادلات التجارية البرية من خلال نقل السلع، توصيلها أو استيلائها.

بالإضافة إلى كل هذا، أبانت الصين عن نيتها في تقديم قروض للجزائر إذا ما أعربت هذه الأخيرة عن حاجتها لهان وأكدت دعمها ووقوفها إلى جانب الجزائر لتجاوز الأزمة التي تشهدها هذه الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

أما فيما يخص المساعدات الإنسانية والفنية، فقد كانت الصين سباقة في هذا المجال. فلطالما وقفت هذه الأخيرة دون تردد مع الجزائر لتقديم يد المساعدة في الكوارث الطبيعية التي ألمت بها إثر الزلازل التي ضربت مناطق متفرقة من الوطن وكذا الفيضان الذي شهدته العاصمة الجزائرية، وفي ذلك الوقت قدمت الصين مساعدات مالية وإنسانية كما تكفلت بعض شركاتها في بناء مدارس وسكنات في شكل هبات.

وفي ظل تعمق العلاقات بين الجانبين الصيني والجزائري ورغبة منها في تمتين علاقات الصداقة التي تربطها بالجزائر، منحت الصين العديد من الهبات للجزائر ولعل أهمها:

- الهبة الممنوحة لإقامة دار الأوبرا: وقد غطت الهبة الصينية نفقات إنجاز المشروع، اليد العاملة الصينية، تهيئة الأرضية المحاذية لدار الأوبرا.
- الهبة الممنوحة لإنجاز المركب الرياضي الأولمبي : وتضم هذه الهبة عدة أجزاء وهي: ملعب براقى ، مضمار للسباق، مسبح، أحواض ملحقة، ملاعب تدريب صغيرة، فندق، سلسلة من المكاتب، موقف للسيارات وكذا محلات خدماتية.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للتواجد الصيني في الجزائر:

هناك العديد من المآخذ التي تحسب على الصين في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية المطبقة في الجزائر وكذا على الطرف الجزائري، ولعل أهمها ما يلي:

-تركيز الشركات الصينية المتواجدة بالجزائر على المشاريع المتعلقة بتحسين البنى التحتية: وهي

نقطة لا يلام عليها الطرف الصيني فقط بل يؤخذ عليها الجانب الجزائري، فالحكومة الجزائرية ومنذ الاستقلال سعت لإصلاح البنى التحتية غاضّة طرفها عن الاستثمار في المجالات الأخرى؛ إذ نجدها اهتمت بصورة كبيرة بإصلاح الطرق وتعبيدها، بناء الفنادق، السكنات الاجتماعية، المستشفيات، إنشاء طرق للسكك الحديدية، توسيع الطرق، نشاء المطارات...الخ. والجدير بالذكر أن مثل هذه المشاريع لا يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وإنما يستنزف الكثير من أموال الخزينة. إن مثل هذا الأمر وإن أضر بالخزينة ولم يعد بالنفع على الاقتصاد الوطني الجزائري، فإنّه يخدم المستثمرين الصينيين في هذا المجال. فمن جهة تحصل هذه الشركات على عائدات معتبرة من إنجازها لمثل هذه المشاريع، ومن ناحية أخرى فإنّها تمتصّ الفائض في اليد العاملة الصينية بتوظيفها في الجزائر وهو ما من شأنه أن يبقي نسبة البطالة في مجال البناء والإنشاء والتعمير في الجزائر على حالها. لذلك كان أخف الضريرين توظيف اليد العاملة الجزائرية المتخصصة في هذا المجال في مثل هذه المشاريع.

ضعف اهتمام الطرف الصيني بمواد الطاقة الجزائرية: بالرغم من أن الصين تنشط في قطاع المحروقات بصورة ملفتة في كافة مراحل الإنتاج حتى أن نسبة مساهمتها في مثل هذه المشاريع يتعدى 50%، إلا أنّ إقبال الصين للبتروال الجزائري والذي يعتبر مادة الحيوية تحتاجها الصين بصورة متزايدة ومستمرة في عمليات التصنيع والإنتاج التكنولوجية يبقى محتشما في ظل احتكار هذه السوق من الشركاء الأوروبيين؛ ضف إلى ذلك أن الصين تعرف صعوبة في نقل مثل هذه المواد لبعدها المسافة بين المنطقتين، ولعل ذلك ما يفسر تزويد الصين للجزائر بقرض صيني لتمويل مشروع ميناء الحمداية الذي من شأنه تسهيل نقل هذه المادة الحيوية في المستقبل بالإضافة إلى كونه منفذا لنشر السلع الصينية في مختلف الأسواق الدولية.

إهمال الاستثمار في قطاعات التنمية: بالرغم من إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجانبين الصيني والجزائري فيما يخص التعاون الاقتصادي في مجالات متعددة كالصناعة، الزراعة، النقل، الموارد المائية، التبادل التجاري والطاقة، إلا أنّ هذه الاتفاقيات تبقى حبيسة الأدراج. فالاستثمار في مثل هذه المجالات يبقى حبرا على ورق ويبقى التطبيق فيه معلقاً؛ ولعل ذلك ينم عن عدم جدية الطرفان في تطبيق بنود الاتفاق. فمن جهة لا زالت الجزائر تعتمد على الاقتصاد الريعي ومداخيل البترول، فيما تبقى الصين تنتظر إشارة الانطلاق من الجزائر للبدء في مثل هذه المشاريع، وهو ما كان بإمكانه تحقيق الكثير من الأرباح للجانبين الصيني والجزائري إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للفرد الجزائري.

العمالة: لعل ما هو ملاحظ في المشاريع الصينية استثمارات كانت أم قروضا أم هبات أنها تعتمد إلى حد بعيد على اليد العاملة الصينية مقارنة باليد العاملة الجزائرية. فالصين وبالرغم من تخصيصها لموارد مالية لتكوين الثروة البشرية الجزائرية، إلا أنها تتفقه على القيام بدورات تكوينية تكون أقرب ما تكون إليه من انعدام المردودية. وإن كانت الصين تعتمد على اليد العاملة الصينية فهذا من شأنه أن يبقى نسبة البطالة في الجزائر على ما هي عليه بينما تمتص الصين نسبة البطالة في بلادها بتوظيف مواطنيها في بلدان أجنبية.

اختلال الميزان التجاري: يلاحظ من خلال مؤشرات الصادرات والواردات الصينية والجزائرية أن هناك تفاوتاً كبيراً بين صادرات وواردات البلدين، ويعود ذلك في الأساس لطبيعة اقتصاد البلدين؛ فالاقتصاد الصين منتج بينما اقتصاد الجزائر ريعي بامتياز، وهو وإن أقيمت العلاقات بين البلدين وفق مبدأ رابح - رابح، إلا أن الجزائر لا يمكنها مجارة الاقتصاد الصيني. فبينما تستورد الجزائر التجهيزات، المنتجات الالكترونية، أجهزة الإعلام الآلي، المنسوجات، الألبسة، الأدوات الكهرومنزلية، المنتجات الحديدية والقصديرية بالإضافة إلى السيارات، فهي تقوم بتصدير المنتجات الخام، المنتجات الغذائية، المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية، منتجات الطاقة ومواد التشحيم، المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الزراعية بكميات قليلة وهو ما يؤكد ميزان المدفوعات للتعاملات التجارية بين البلدين.

+احتكار التكنولوجيا: بالرغم من استعمال الصين للتكنولوجيا في مشاريعها التي تقيمها بالجزائر، إلا أنها لا تقدم تكوينات ولا تسمح للكوادر الجزائرية بالاطلاع على خبايا التكنولوجيا الصينية بالرغم من وجود اتفاق ينص صراحة على التعاون في مجال التكنولوجيا، وهو ما يجعل الجزائر في احتياج مستمر لليد العاملة الصينية المؤهلة. وبالتالي لا تختلف الصين عن الشركاء الاقتصاديين للجزائر الآخرين ولا تتميز عنهم في شيء، طموحها الحصول على المزيد من الاستثمارات وتوظيف المزيد من اليد العاملة وتحصيل نسبة كبيرة من العائدات.

+الإنتاج: تجد الصين في الأسواق الإفريقية عموما والجزائرية خصوصا منفذا لمنتجاتها، ونتيجة ضعف الإنتاج المحلي الجزائري، تغرق الأسواق الجزائرية بالمنتجات الصينية التي تتسم بانخفاض أسعارها وتباين جودتها. ونظرا للإنتاج الغزير وتنوع الخيارات أمام الزبون، يقبل المستهلك على هذه السلع الصينية لتبقى المنتجات المحلية معروضة على الرفوف. ولعل ذلك ما دفع بالحرفيين الجزائريين خاصة إلى التقليل من إنتاجهم وفي أحيان كثيرة إلى التغيير من النشاط الذي يزاولونه. نأخذ على سبيل المثال لا الحصر النسيج، إذ لجأ المستهلك الجزائري إلى الألبسة النسيجية الصينية عوض الإقبال على الألبسة المحلية وذلك نتيجة أسعارها المتدنية مقارنة بنظيرتها المحلية بالإضافة إلى الجودة والإتقان في إخراجها وهو ما يوفر عليه مصاريف إضافية. وبالتالي فإن قلة الإنتاج الوطني والمنافسة اللامتساوية يجعل المستهلك الجزائري يقبل على المنتجات الصينية وهو ما يعرض الإنتاج المحلي للزوال.

التقروض: لعل أبرز قرض طويل الأجل ممول أجنبيا من الطرف الصيني منحتة الصين إلى

الجزائر لإنجاز مشروع اقتصادي بالدرجة الأولى هو القرض الممنوح لإنشاء ميناء الحمداية بشرشال. وبالرغم من كونه قرضا طويل الأجل تصل مدته إلى سبع سنوات تكفلت بإنجازه شركات صينية بخبراتها الفنية، إلا أنه يحمل الكثير في طياته. فالصين لم تكن لتمنح قرضا بهذا الشكل إلى الجزائر لو لم تتوقع أن يعود عليها بالكم الهائل من الأرباح. واعتمادا على مبدأ رابح - رابح الذي تنتهج الصين في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية، نجد أن الصين تبحث عن تحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

فالصين ومن خلال استثمارها في هذا المشروع الذي سترجع بطبيعة الحال قيمة القرض مضافا إليه نسبة معينة من الأرباح، تهدف إلى إحياء طريق الحرير البحري الذي سيساهم إلى حد بعيد في انتعاش تجارتها الخارجية ومن ثم اقتصادها. فالصين تهدف من خلال هذا المشروع إلى توسيع حلقة زبائنها وتقريبهم منها حتى تسهل عليها المعاملات التجارية معهم؛ إلا أن هناك شيئا يجعلنا نتساءل دائما: ما الذي ستجنيه الجزائر من هذا المشروع؟ وهل ستكون لهذا المشروع مردودية بقدر الضجة التي أثارها عند الشروع في إنجازه؟ وما قيمة الأرباح التي ستجنيها الجزائر من هذا المشروع؟ وهل سيخدم مثل هذا المشروع الاقتصاد الوطني الجزائري؟

تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المشاريع تكون مردوديته متوسطة إلى طويلة المدى، وهو ما يدفع بالجزائر إلى الاهتمام بمشاريع أخرى قصيرة المدى وذات أثر قريب.

-الهيئات: تعتبر الهيئات المقدمة من الجانب الصيني لنظيره الجزائري في إطار الدبلوماسية الاقتصادية مساعداً موجهة لدعم قطاعي الثقافة والرياضة، وهي هيئات وإن كانت ستستفيد الجزائر من مداخل محددة منها، إلا أنه كان بإمكان الجزائر توجيهها لخدمة اقتصادها ورفع طاقتها الإنتاجية أو تكوين اليد العاملة في مجال التكنولوجيا كاستصلاح أراضي معينة، إنشاء مدارس متخصصة، فتح معاهد للتكوين في مجالي الإنتاج والتكنولوجيا... الخ

وعلى الرغم من أن العلاقات بين الصين والجزائر ارتقت إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية وباتت الصين تتغنى فيها بمبدأ ربح-ربح، إلا أن ذلك لا يحسب قط على الجانب الجزائري. فطالما عرفت الجزائر بأن شعبها مستهلك بالدرجة الأولى ولا ينتج وأن اقتصادها يعتمد على مداخل النفط بنسبة تفوق 90% وهو ما يوضح عدم تلبية طاقتها الإنتاجية لاحتياجات مواطنيها اليومية. ومن هنا يمكن أن نفهم الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات التجاري بين صادرات وواردات الجزائر وتفوق الصين في تصدير منتجاتها إلى الجزائر مقابل قلة الصادرات الجزائرية إلى الصين بالرغم من وجود اتفاقيات تشجع التجارة الخارجية بين البلدين. فالمشكل مشكل اقتصاد جزائري بحت.

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

يبقى من الصعب التنبؤ بمسار الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر خاصة مع تداخل مستجدات كثيرة على الساحة الوطنية من بينها إعلان الحكومة الجزائرية دخولها حالة التقشف، تراجع أسعار البترول... إلخ.

وهي كلها عوامل متداخلة من شأنها التأثير على مسار العلاقات بين البلدين. وهنا نجد أنفسنا أمام ثلاث سيناريوهات يمكننا من قراءة مستقبل دبلوماسية الصين الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي لدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر

إن العلاقات الصينية-الجزائرية قديمة ومتجذرة بدأت بالدعم العسكري، الإنساني والمادي الصيني للشعب الجزائري في ثورته التي خاضها ضد المستعمر الفرنسي؛ وما لبثت أن توطدت أكثر من اعتراف الصين حديثة الاستقلال (1949) بالحكومة الجزائرية المؤقتة نهاية العام 1958 لتقام فيما بعد علاقات رسمية بين البلدين مع الإعلان عن استقلال الجزائر وميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهو ما يعدّ ميلادا للدبلوماسية السياسية الرسمية بين البلدين.

وكثيرا ما عرف البلدان جنوحهما نحو الدعم السياسي المتبادل في العديد من القضايا ولعل أهمها: دعم الجزائر للصين في استعادة مقعدها الدائم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ودعم هذه الأخيرة القضايا التحررية كقضية في الصحراء الغربية، القضية الفلسطينية... إلخ.

وقد توطدت العلاقات بين البلدين في شقها السياسي مع الزيارات المتبادلة والمتكررة رفيعة المستوى بين الجانبين الصيني والجزائري والتي كثيرا ما كانت الصين تقدم أثناءها دعمها المادي والغذائي والعسكري للجانب الجزائري.

مهدت هذه العلاقات السياسية لقيام علاقات اقتصادية محركها الدبلوماسية مع انتقال الصين إلى الإنتاج والتصنيع نتيجة التحديثات الأربعة التي عرفتها هذه الأخيرة وانفتاحها على العالم الخارجي من جهة، وتحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي جاء نوعا ما متأخرا.

هذا وعرفت الدبلوماسية الاقتصادية بين البلدين تعثرا في بدايتها نتيجة الأزمة الداخلية التي فرضت على الجزائر التفرغ على نفسها وانتهاجها سياسة الانغلاق، لتكون الانطلاقة الفعلية لها مع بداية الألفية الثانية.

وقد تجسدت هذه الدبلوماسية بين البلدين في شكل مشاريع استثمارية، تجارة خارجية، هبات وقروض.

وبالتفصيل أكثر في هذه النقاط، نجد أن دبلوماسية الصين الاقتصادية في الجزائر في شقها الاستثماري تمحورت في بادئ الأمر حول إصلاح البنى التحتية رغم أن الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجانبين في هذا الإطار والتي وسّعت من آفاق هذه الشراكة، كانت بناء على طلب من الجانب الجزائري.

فالجزائر ومنذ خروجها من الثورة أولا والحرب الدموية (العشرية السوداء) ثانيا، صبّت جلّ اهتمامها في ترميم المنشآت القاعدية والنهوض بقطاع النقل والأشغال العمومية، الاهتمام بقطاع السكن،... الخ، فلجأت إلى الشريك الصيني الذي له من التكنولوجيا، اليد العاملة، الاحترافية، دقة في الإنجاز، احترام للمواعيد وانخفاض تكلفة الإنجاز ما جعله يظفر بمثل هذه الصفقات، وهو ما يفسر تنامي عدد الشركات الصينية العاملة في هذا المجال.

إضافة إلى توجه الجزائر نحو إصلاح البنى التحتية، عملت الصين على الفوز بمشاريع استثمارية في قطاع المحروقات والتي اشتركت فيها بنسب تفوق حصة الشريك الجزائري، إلا أن نسبة استغلال الصين للمنتجات النفطية الجزائرية بقي ضئيلا في ظل توفر دول مستوردة لها من دول الاتحاد الأوربي من جهة، وتوجه الصين إلى دول أخرى قريبة من مجالها الجغرافي لاستيراد مثل هذه المادة من جهة ثانية.

وقد استمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية إعلان البلدين إمضاءهما لاتفاق الشراكة الاستراتيجي الذي مكن البلدين من الاهتمام بقطاعات أخرى كقطاع الزراعة، الصناعة؛ ليكون هذا الاتفاق انطلاقة للعديد من المشاريع الاستثمارية كاستخراج السيلسيوم، الشراكة في إنشاء مصانع للاسمنت ، تركيب السيارات... الخ، وهو ما ينم عن سعي الصين لمساندة الجزائر ومرافقتها في مسارها التنموي ملتزمة بذلك بمبدأ رابح-رابح في إطار علاقاتها الثنائية.

إن التوجه نحو الاستثمار في مثل هذه المجالات من شأنه أن يقود الجزائر إلى الإنتاج والتصنيع والتنويع في منتجاتها عوض اللجوء إلى الاقتصاد الريعي المعتمد على عائدات البترول بالدرجة الأولى، وهي خطوة تتماشى والمخطط الذي تعمل الجزائر على تجسيده على أرض الواقع.

ومن ناحية أخرى وتدعيما لمسار العلاقات بين البلدين، تدعيما لعلاقاتها، منحت الصين للجانب الجزائري العديد من القروض ولعل أهمها وآخرها القرض الأجنبي طويل الأجل الممول من الحكومة الصينية والموجه لإقامة مشروع ميناء الحمداية بمدينة شرشال الجزائرية. وتتأبأت الصين وكذا الحكومة الجزائرية بمردودية هذا المشروع وما سيحققه في مجال التجارة البحرية كونه سيساهم في تنشيط التجارة المحلية، القارية، الإقليمية وحتى الدولية، وهو ما سيسهم إلى حد بعيد في انتعاش التجارة الخارجية الجزائرية.

فدعم الصين للجزائر من شأنه أن يجعل من هذه الأخيرة قوة تجارية إقليمية على المستوى الإفريقي وكذا كسب تأييد الصين لها في القضايا التي تدافع عنها سياسيا في ظل علاقات الصداقة الحميمة التي تربط بين البلدين هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يسمح المشروع، الذي تسعى من خلاله الصين إلى إعادة بعث طريق الحرير البحري الخاص بها، للصين ببسط نفوذها وتقوية مواقفها السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية وكذا انتعاش التجارة الخارجية وهو ما سيسمح للمنتجات الصينية باكتساح الأسواق الإفريقية والعالمية اقتصاديا.

وعموما، سيتمكن مشروع الحمداية سيمكن من وصل العديد من المسالك البحرية التجارية ببعضها البعض، فهو سيربط الجزائر بالقارة الإفريقية، القارة الإفريقية بأوروبا و بين إفريقيا والأمريكيتين وهو ما سيقرب أكثر بين القارات، كما أنه سيزيد من انسياب التجارة وسرعة تدفق المنتجات الصينية، وينشئ العديد من الأسواق الصينية في كل القارات.

ولعل ما يبرز تعمق العلاقات عموما والعلاقات الاقتصادية خصوصا، عرض الصين لتقديم مساعدتها للجزائر عبر قروض في حالة طلب الجزائر لذلك، وذلك مساعدة لها للخروج من وضعها المالي المتأزم الذي تعيشه حاليا.

تأثرت الخزينة العمومية الجزائرية نتيجة تراجع أسعار البترول في السوق العالمية من كثر النفقات وتوسع تغطيتها كلها، ولذلك أعلنت انتهاجها سياسة التقشف (أو ما يعرف بسياسة شد الحزام)؛ ونظرا لشح الموارد المالية فإن الجزائر أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية يعد الحل الأمثل للخروج من هذه الضائقة المالية. ومن ثم عملت على تسهيل الإجراءات المتعلقة بها، وهو ما سيضمن للصين نصيبها من الاستثمارات في الجزائر وذلك بحكم العلاقات الوطيدة التي تربط بين البلدين خاصة في ظل إعلانها دخولها في إطار ما يعرف بالشراكة الإستراتيجية، وهو ما من شأنه أن يعيد التوازن بين موارد ونفقات الدولة.

و لأن الجزائر بحاجة إلى تنويع اقتصادها؛ فإن الصين يضمن لشريكه الاستراتيجي إمكانية القيام بمشاريع تخدم الاقتصاد المعرفي و الإنتاجي كالمشاريع السياحية، المشاريع الفلاحية و المشاريع الخدماتية هذا من جهة، مع العمل على امتصاص شبح البطالة من خلال توظيف اليد العاملة الجزائرية وإقامها في هذه المشاريع.

وبالحديث عن المبادلات التجارية، يمكن القول أن هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا ملحوظا بحيث تزايدت الصادرات الصينية. فقد استطاعت الصين أن تتحول في ظرف أعوام قليلة إلى أول دولة مصدرة للجزائر لنتراجع مراتب الشركاء الاقتصاديين التقليديين للجزائر، وبقيت محتلة الصدارة كأول مورّد للجزائر طيلة أعوام متلاحقة، وهو ما يؤكد اعتماد الجزائر على المنتجات الصينية التي تتنوع فيها النوعيات وكذا الأسعار وذلك حسب أذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية.

إذا، إذا كانت الصين ترى في إفريقيا عموما والجزائر خصوصا سوقا لتوجيه فائض الإنتاج إليها ومكانا للتسويق لمنتجاتها، فإن الجزائر وغيرها من الدول الإفريقية ترى في الصين المنقذ لها في أزماتها ومصدرا مهما لتنميتها الاقتصادية من خلال الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها الصين في دبلوماسيتها اتجاهها.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر:

بالرغم من المزايا التي تقدمها الدبلوماسية الاقتصادية الصينية للجزائر في مجال الاستثمار، إلا أن هناك جملة من العوامل من شأنها التأثير على العلاقات الاقتصادية بين البلدين المنضوية تحت غطاء الدبلوماسية والمؤدية إلى تراجعها.

فعلى صعيد العلاقات التجارية، هناك رهان كبير يواجه الاقتصاد الجزائري يتمثل في غزو السلع الصينية للسوق الجزائرية، و هو ما يشكل تهديدا مباشرا للعديد من القطاعات الإنتاجية في الجزائر.

كما يخلق إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الصينية تحديا يكمن في تأمين مكان للمنتجات الجزائرية في أسواق تغزوها المنتجات الصينية ذات السعر المنخفض و النوعية، و هو ما قد يدفع بالحكومة الجزائرية لوضع حدّ لتدفق هذه السلع في حالة ما إذا كانت تسعى للحفاظ على بعض قطاعات الإنتاج الوطنية المهتدة بالتقلص في ظل انتشار الثقافة الاستهلاكية.

إنّ سعي الجزائر لإعادة إحياء القطاع الإنتاجي من شأنه صدّ الأبواب أمام العديد من الواردات الصينية في الأعوام القليلة القادمة إذا ما التزمت الجزائر بخططها التنموية في هذا المجال، و هو ما سيجعل دولة منتجة بعدما كانت مجرد سوق استهلاكية غير قادرة على إنتاج ما يسد احتياجاتها الدنيا.

وإذا ما أخذنا في الحسبان تردّي الوضع الاقتصادي في الجزائر نتيجة تراجع سعر البترول وضعف مداخل الخزينة والذي يفرض على الحكومة الدخول في حالة تقشف، فإن قائمة المواد المستوردة ستقلص. ولأن الصين تصدر بعض منتجاتها إلى السوق الجزائرية، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تكس السلع الصينية بعد أن كانت موجهة لتسويقها في الجزائر، وهو ما من شأنه أن يدفع الجانب الصيني إلى إنفاق المزيد من أجل إعادة توجيه وتوزيع هذه المنتجات إلى أسواق أخرى وتصريفها، أو قد يدفع الصين إلى تقليص معاملاتها التجارية مع الجزائر وقد تتراجع مكانة الصين في المبادلات التجارية مع الجزائر في ظل تقليص المواد المستوردة منها.

أمّا فيما يخصّ الجانب الاستثماري، فإنه يمكن القول أنّ المشاريع الاستثمارية بين البلدين وإن سارت الأشغال فيها مثلما كان مخططاً له، فإنه سيتم تسليمها في غضون الأعوام القليلة الآتية، إلا أن مردوديتها على القطاع الصناعي أو التجاري... إلخ تكاد تكون منعدمة، ذلك أن أغلب المشاريع الاستثمارية التي منحت للحكومة الصينية كلها مشاريع تخص بالدرجة الأولى البنية التحتية.

إنّ التركيز على الاستثمارات قليلة المردودية اقتصادياً، من شأنه أن يضع الجزائر في وضعية حرجة خاصة وأنها في حاجة إلى مداخل لسدّ العجز في ميزانيتها.

إلا أنّ الجزائر وفي ظل ما تعيشه حالياً من ظروف اقتصادية متردّية، يدفعها لاستقطاب الاستثمارات وتسهيل الإجراءات الخاصة بذلك، إلا أنّ هذا سيدفعها لاستقطاب استثمارات مواطنيها بالدرجة الأولى المحليين منهم أم المتواجدين في الخارج في ظل حاجة الجزائر للعملة الصعبة. فالجزائر بحاجة إلى الاستثمارات التي من شأنها أن تخدمها بنسبة كبيرة لا الاستثمارات التي تنتقل بمجرد انتهاء مدة العقد أو العوائد التي يجنيها أصحابها؛ كل هذا من شأنه أن يزيد من احتمال تقلص الاستثمارات الصينية بالجزائر.

ضف إلى ذلك، أن ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب الجزائريين من شأنه أن يؤثر سلباً على الدخل القومي والذي تعد الضريبة على الدخل الفردي أحد أهم مكوناته، من ثمّ فإن حاجة الجزائر لتوظيف اليد العاملة الجزائرية في مشاريعها من شأنه أن يمتصّ شبح البطالة ويساهم في تحسن الوضع الاقتصادي.

إلا أنّ هذا ليس الحال في الكثير من المشاريع التي تتكفّل الصين بتنفيذها على الأراضي الجزائرية. فالصين توظّف وبشكل كبير رعاياها المقيمين بالجزائر في جل المشاريع التي تسهر على إنجازها وهذا ما يعاب على الطرف الصيني.

ومن ثم، ونتيجة لما سبق ذكره يمكن القول أن الجزائر ستلجأ لمستثمرين أجانب آخرين إذا ما لجأت إلى الاستثمار الأجنبي بفعل تنوع المستثمرين فيها للعمل على مشاريع ذات عائدات قصيرة ومتوسطة المدى في مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية، والتي من شأنها أن تزيد من إيرادات الخزينة.

أما إذا ما تحدثنا عن المساعدات الاقتصادية الممنوحة من الجانب الصيني للجزائر مع التركيز على القروض وبصفة أخص على القرض الصيني (الأجنبي) الممول 100% من الجانب الصيني لإنجاز مشروع ميناء الحمداية والتي تشرف عليه شركة صينية كذلك، فإن هذا المشروع سيفيد بصورة أكبر الجانب الصيني ويخدم مصالحه في المنطقة، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن الإنتاج الجزائري جد هزيل. فالمنتجات الصينية تشتهر أكثر من نار على علم وتكتسح الأسواق الإفريقية منها، الأوربية وحتى الأمريكية، وإنشاء مثل هذا الميناء من شأنه أن يسهل توزيع هذه المنتجات ووصولها إلى مختلف الأسواق الإقليمية والدولية.

هذا ويعتبر المشروع إحياء طريق الحرير البحري وهو ما سيحققه هذا المشروع. فالصين إذن وبدون أي خسائر ستتمكن من إعادة فتح لطريق الحرير البحري الذي كانت الصين تعتزم على إعادة بعثه. فالصين إذا وبدون أن تقدم أية مصاريف ستتمكن من إعادة طريق الحرير البحري ليس هذا فحسب بل وستزيد من ازدهار تجارتها هذا كله عبر قرض منحته للحكومة الجزائرية التي ستأخذ على عاتقها مسؤولية تسديده. إذا فمشروع الحمداية قد يكون منطقة عبور للسلع لا غير للسلع الصينية والسلع الأجنبية الأخرى (السلع المستوردة)، وهنا نجد أن الجزائر تخرج من الصفقة شبه خاسرة، وهو ما يوجب عليها إعادة حساباتها بالرغم من تأخرها في تقدير الأمور.

إنّ خوض الجزائر في مثل هذه المشاريع من شأنه أن يكبّدها خسائر فادحة كانت في غنى عنها، وإن كان لمثل هذه المشاريع، فمردوديتها يمكن تلمّسها في فترات طويلة المدى وبأرباح قليلة.

وبالرغم من الوضعية المالية التي تعيشها الجزائر، إلّا أنّها لا تفكر في الاستدانة الخارجية، وهو ما يجعل اعتماد الجزائر على القرض الصينية احتمالاً مستبعداً.

إنّ كل هذه الظروف من شأنها أن تدفع بالجزائر إلى إعادة حساباتها فيما يخص علاقاتها الاقتصادية بشريكها الصيني. فالصين لا تعتبر الجزائر أحد أهم شركائها الاقتصاديين على عكس الجزائر.

هذا وبعّد التعمق في الأهداف الصينية وعدم تجسيد مبدأ رابح-رابح، وإن كانت العديد من العامل تتدخل في عدم إمكانية تطبيقه بنسب متساوية بين الطرفين، يدفع الجزائر لزيادة فرصها وإقامتها العديد من العلاقات الاقتصادية مع المحافظة على العلاقات التي تربطها بالجانب الصيني وهو ما يعدّ في حدّ ذاته تراجعا للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الجزائر.

الاستنتاجات و التوصيات:

إن العلاقات الصينية- الجزائرية متجذرة في عمق التاريخ، وترجع في الأساس إلى الدعم السياسي والمادي الكبيرين الذين قدمتهما الصين إلى الجزائر خلال ثورتها التحريرية، فالصين كانت من أولى الدول المعترفة بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد ثلاث أيام فقط من الإعلان عن قي امها؛ كما أن الجزائر بدورها هي الأخرى، ومن خلال موقفها الدولي، ساهمت إلى حد بعيد في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة ولمقعدها الدائم في مجلس الأمن. وبالتالي شكلت هذه المرجعية دفعا قويا للعلاقات الصينية- الجزائرية على الصعيد السياسي ومن ثم الاقتصادي.

فعلى الصعيد السياسي، استمر كل طرف في دعم قضايا السياسة الخارجية للطرف الآخر.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد حظيت الاستثمارات الصينية بترحيب من الحكومة الجزائرية، كما ازداد حجم المبادلات التجارية بين البلدين لتصبح الصين ابتداء من 2009 ثاني ممون للجزائر، وفي سنة 2013 أول مورد للجزائر مفتكة بذلك الريادة من فرنسا التي ظلت لطيلة عقود من الزمن أول مورد للجزائر هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، زادت اتفاقات الشراكة بين البلدين في مجال المحروقات كونه المحرك الأساسي للاقتصاد الصيني. كما ازدادت المبادلات التجارية بين البلدين وزاد الاهتمام بالمشايخ ذات العلاقة الوطيدة بالتجارة الخارجية ، وهو ما يفسر اعتماد الصين على مختلف الأوراق التي من شأنها الزيادة من قوة الاقتصاد الصيني. فالصين حاليا تولي أهمية بالغة لقطاع التجارة الخارجية، خاصة أنه لا يخفى على أحد رغبة الصين في التخلص من الفائض في الإنتاج والسلع و ذلك عبر توجيهها إلى أسواق خارجية. فالصين تعتبر الأسواق الإفريقية منفا لسلعها الإنتاجية.

إن سعي الصين إلى توطيد علاقاتها بدول العالم الثالث في إطار دبلوماسية سيزيد من الفرص السانحة التي يمكن للجزائر استغلالها من أجل النهوض بقطاعها الاقتصادي والسير باتجاه التنمية الاقتصادية إذا ما أحسنت توجيه الاتفاقات وفق ما يخدم مصالحها، خاصة وأن الجزائر ويرغبتها بل وبما تفرضه عليها الظروف تحاول التوجه من الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط إلى الاقتصاد المنتج وذلك عبر التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة.

هذا و لا يمكن الجزم بأن العلاقات الصينية - الجزائرية ستتفوق في قالب الثنائية، فالأهداف التي تطمح الصين لبلوغها كبيرة جدا كونها تسعى إلى إحياء طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري الذي كان يوما ما سببا في ازدهارها التجاري و انتشار سلعها في العالم ككل.

ولعل ما يفسر هذا الاتجاه هو إقامة الصين لعلاقات مع مختلف الدول المتقدمة منهاو النامية الإقليمية منها والدولية وهو ما يؤكد طموحها للعالمية.

ولذلك فإن تحسين الجزائر لعلاقاتها مع الصين مفيد جدا للجزائر، بحكم أن الصين في وقت ليس بالبعيد كانت جزءا من العالم الثالث، وها هي الآن تلحق بركب التقدم لتصبح ثاني أقوى اقتصاد في العالم؛ ولعل هذا يزيد من حماس الدول النامية و من ضمنها الجزائر إذا ما أرادت إعادة تحقيق النجاح الذي حققته الصين .

هذا وتستحق التجربة الصينية أن تكون مثلا يحتذى به بالنسبة للدولة الجزائرية إذا ما رغبت في النهوض بتنميتها و تنويع اقتصادها، إلا أنّ ذلك يحتم عليها في بادئ الأمر إجراء إصلاحات على قطاعات الصناعة، الزراعة، التجارة... الخ. ذلك أن الإصلاحات الداخلية من شأنها أن تيسر العلاقات الاقتصادية عبر الدولاتية، الإقليمية والدولية.

ومن جملة التوصيات التي يمكن الخروج بها أن على الجزائر الاستفادة مما تقدمه الصين في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية، وهذا من خلال توسيع الآفاق والأخذ بما من شأنه أن يخدم النهوض بالاقتصاد الجزائري، وهذا لا يتأتى إلا من خلال السعي الدؤوب لتنويع الاقتصاد الجزائري والاهتمام بمجالات حيوية كالزراعة، الصناعة الإنتاجية والاستخراجية.

إذا فالجزائر ملزمة بدعم المشاريع التي تساهم في إخراجها من الضائقة المالية الحالية ودراسة المشاريع الاقتصادية ذات المردودية العالية في المدى القريب و البعيد، فالجزائر بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مشاريع تجعلها تتعدى الأزمة التي تعصف باقتصادها و بشعبها.

وبناء عليه، كان لزاما على الجزائر أن تصب اهتمامها وتركيزها على القطاعات الأكثر ربحية والأكثر أمانا، حتى وإن اقتضى الأمر التركيز على مشروع واحد في كل قطاع إذا ما كانت هناك احتمالية نجاحه تحقيق عائدات منه، فالجزائر وبالرغم من خوضها في العديد من المشاريع، إلا أنه لا وجود لنتائج ملموسة وإيجابية، فهي تستنزف أموالا طائلة من خلال خوضها في العديد من المشاريع في آن واحد.

الـخاتمة:

إن انتهاج الصين للدبلوماسية الاقتصادية في علاقاتها بالجزائر إنّما هو نتاج للعلاقات الدبلوماسية الوطيدة ذات الطابع السياسي التي كانت تجمع بين البلدين منذ اندلاع الثورة المجيدة، ثم قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة وصولاً إلى تأسيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وقد أغرقت الصين حينها الجزائر بالدعم المالي، الإنساني والعسكري... الخ. ونتيجة لالتقائهما في العديد من المسائل كالمعاناة من ويلات الاستعمار، المناداة بالاستقلال والتحرر، اشتراكهما في النزعة الأيديولوجية ذاتها (الاشتراكية)،... الخ، فقد زاد معدل دعمهما السياسي لبعضهما البعض في العديد من القضايا التي لا تتعارض والمبادئ التي تتبنيانها.

ومع التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، تبيّنت أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية عموماً والعلاقات الصينية-الجزائرية خصوصاً، وقد تزامن ذلك مع انتهاج الصين لسياسة برغماتية نفعية بحتة في علاقاتها بالدول والتمخضة عن الإصلاحات الهيكلية أو ما يعرف بالتحديثات الأربعة التي انتهجتها الصين والتي مست العديد من جوانب الحياة اليومية للفرد الصيني. ومن خلال هذا الاتجاه المصلحي عملت الصين على ترقية الوطن والنهوض باقتصاده وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية. وهو ما يظهر أهمية العامل الاقتصادي في علاقات الصين الدولية، بعد تراجع دور العامل السياسي مقارنة بالماضي.

بدأت الصين بتطبيق دبلوماسيتها الاقتصادية مع الطرف الجزائري بصورة فعلية مع بداية الألفية الثانية؛ ويعود ذلك أساساً إلى انفلات الأوضاع الأمنية الداخلية بالجزائر.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من الظروف المتأزمة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، إلا أنها لقيت مساندة ودعمًا لها من الجانب الصيني عكس العديد من الدول التي فضلت الانسحاب من علاقاتها مع الجزائر نتيجة لانعدام الأمن فيها.

وبالعودة إلى العلاقات الاقتصادية التي جمعت بين البلدين، يمكن القول أن الألفية الثانية شهدت ميلاد العديد من المشاريع الاستثمارية الصينية بالجزائر وذلك بناء على طلب من الحكومة الجزائرية. وقد وجهت هذه الاستثمارات لإصلاح الهياكل القاعدية للدولة الجزائرية التي عانت من هشاشتها.

وبناء عليه، أقدمت الشركات الصينية على إنجاز جملة من المشاريع كتعبيد الطرقات وإصلاحها، إنشاء خطوط للسكك الحديدية، بناء مدارس، سكنات، مستشفيات، فنادق، وحتى الإقامة... الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجال شغل اهتمام الجزائر طيلة أعوام عديدة واستنزف من خزينة الكثير خاصة ما تعلق منه بشبكة الطرقات والسكن.

إلا لكن وبحلول العام 2004، وفي ظل الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الصيني والجزائري للاستثمار في مجال المحروقات، سعت الصين لرفع مساهماتها في عمليات البحث، التنقيب، الاستخراج والتوزيع معتمدة في ذلك على خبرتها في هذا المجال وعلى التكنولوجيا التي تحوزها. وما لبثت أن توسعت آفاق الاستثمار الصيني بالجزائر شيئا فشيئا مع توقيع البلدين لاتفاق الشراكة الإستراتيجية لتشمل الاستثمارات في العديد من القطاعات كالصناعة، الزراعة، الصيد البحري... الخ. إلا أن مثل هذه الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية الجزائرية كانت تسير وفق خطى بطيئة ومتناقلة لا يكاد يظهر لها تطبيق فعلي على أرض الواقع.

وتعتبر اتفاقية إطار تعزيز الشراكة في المجال الصناعي أو ما يعرف باتفاقية تعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر والصين في 2016/10/16 من بين الاتفاقيات التي خرج بها اتفاق الشراكة الاستراتيجي. تشمل الاتفاقية عدة مجالات كالصناعة التحويلية، استغلال الموارد والطاقات (الغاز والنفط)، الصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية، الحديد والصلب، البنى التحتية، الصناعة البتروكيماوية، الطاقات المتجددة، تحويل المواد المنجمية، البناء والأجهزة الكهرومنزلية. إضافة للاتفاقية سألقة الذكر، أمضى الطرفان على اتفاقية المشاريع الصناعية في مجال الصناعات الميكانيكية الخاصة بتركيب الشاحنات الخفيفة وتركيب الشاحنات والحافلات.

وبالرغم من تزايد الاستثمارات الصينية بالجزائر إلا أن تأثيرها لا يعدو أن يكون هزيعاً على الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك نتيجة طول المدة التي تأخذها مثل هذه الاستثمارات سواء لتحقيقها أو تلمس نتائجها. ونظراً لرغبة الجزائر في الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، تحاول الجزائر تحاول جاهدة الاستفادة من الخبرة الصينية في هذا المجال عبر عقد العديد من المشاريع الاستثمارية التي تسدعي منح المزيد من الوقت قبل الحكم عليها، فالخوض في مجال الاستثمار وتحصيل نتائج في هذا الصدد يكون على مراحل ولا يتأتى دفعة واحدة.

ومن ثم، فإن حكماً على نجاح المشاريع الاستثمارية الصينية في الجزائر من عدمه ومدى قدرتها على تشجيع التنمية الاقتصادية في البلاد إنما هو إجحاف في حق الجهود الصينية المبذولة، خاصة وأن مثل هذه الاستثمارات لا تكفي لإحداث فارق ملموس أولاً، كما أنّ ضعف التزام الطرفين بها وعدم الجدية في الإنجاز والتنفيذ سبب من أسباب تحقيق نتائج إيجابية؛ وهو ما نتلمسه عند حديثنا عن كبريات المشاريع التي ينجزها الطرف الصيني.

ولعل أبرز مثال على ذلك تعطل مشروع جامع الجزائر الأعظم والتأخر في تسليمه، وهو ما يقف وراء استنزاف الكثير من الوقت وكنتيجة حتمية الكثير من الأموال لترتفع قيمة إنجازها عن الميزانية المتفق عليها منذ بداية الأشغال.

وهو أحد الأمثلة التي يمكن أن تطرح عند الحديث عن التماطل في إنجاز المشاريع الجزائرية وما يمكن أن يخلفه عدم التقيد بالتوقيت المناسب للتسليم من نفقات أكبر وكذا الخسائر التي تتكبدها الدولة جراء هذا التأخر.

أما فيما يخص القروض الممنوحة من الجانب الصيني، فإنه يمكن القول أن الصين دعمت الجزائر بقرض أجنبي طويل الأمد تفوق قيمته الـ 3 ملايين دولار، لإنجاز هيكل قاعدي ضخم يتمثل في ميناء الحمداية بشرشال والذي يعدّ أضخم مشروع لإنشاء أكبر ميناء في إفريقيا.

ولأن مثل هذا المشروع من شأنه أن يسهم إلى حد بعيد في تنشيط التجارة الخارجية وفي التسريع من حركية السلع بين مختلف الموانئ بين صادرات وواردات وتسهيل النقل البحري، فإن ذلك من شأنه أن يدعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، محاولة من الدولتين تجسيد مبدأ رايح-رايح.

ولأن كل طرف أهدافا يسعى لبلوغها من وراء الخوض في مثل هذه المشاريع، فقد كانت الجزائر تسعى لتحصيل عائدات مالية والمضي قدما باقتصادها من خلال تنمية التجارة الخارجية، في حين أن الصين تريد إعادة بعث طريق الحرير البحري وغزو العالم بمنتجاتها وفتح أسواق لها في كافة القارات وبالتالي خلق تبعية اقتصادية للمنتج الصيني والهيمنة اقتصاديا على العالم.

وبالتالي فإن سعي الصين لتقوية اقتصادها وانتشارها في كافة القارات بفتح الأسواق ما هو إلا وجه جديد للهيمنة الاقتصادية والتجارية على العالم.

وهو ما تؤكد نظريات العلاقات الدولية. فلا تكاد تخلو العلاقات الدولية من النوايا الدفينة والمبيتة للرغبة في بسط الهيمنة واستعراض السلطة؛ إلا أن القوة التي تستخدم الآن (القوة الناعمة) ليست نفسها تلك التي كانت تستعمل سابقا (القوة العسكرية) بالرغم من أن عدم وجود الأولى لا يلغي تماما دور الثانية وإنما يقلل من سطوتها.

وبالانتقال إلى العلاقات التجارية بين البلدين، يمكن القول أن الصين عرفت في غضون أعوام قليلة انتقالها من عاشر ممون للجزائر إلى أول ممون للجزائر مع نهاية العام 2013 وبداية العام 2014، لتبقى محافظة على هذه المرتبة طيلة 4 سنوات وعلى التوالي؛ وهو ما يوضح زيادة الصادرات الصينية إلى الجزائر.

غير أن هذا لم يكن الحال بالنسبة للجزائر، فالجزائر تتذيل قائمة المصدرين للصين وذلك لقلة المنتجات الجزائرية المستوردة من الصين. وهو إن دل على شيء إنما يدل على عدم وجود تكافؤ بين الصادرات والواردات الصينية مقابل الصادرات والواردات الجزائرية، ما يفسر عجز الميزان التجاري الجزائري الذي يشهد استيرادا أكبر مقابل نسبة ضئيلة من التصدير وهو ما يحسب على الجانب الجزائري.

فالجزائر أحوج ما تكون إليه اقتصاد منتج وتنوع في السلع والخدمات المعروضة والموجهة إلى العالم. فإن كانت الصين تنوي حقا أن تدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، فعليها أن تزيد من استثماراتها في القطاع الإنتاجي، الصناعي، الزراعي والصناعات التحويلية والاستخراجية في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن البلدين قد اتفقا في إطار الشراكة الاستراتيجية على استعمال اليوان الصيني كعملة أجنبية في المعاملات التجارية بين البلدين، وهو ما سينقص من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة الجزائرية عند دفع قيمة وارداتها من الصين نظرا للقيمة التي يتمتع بها اليوان الصيني في سوق العملات والتي تبقى منخفضة إلى حد بعيد مقارنة بالدولار الأمريكي.

ومن هنا يمكن القول أنه لا يمكن إلقاء اللوم على الطرف الصيني دون معاتبة الجانب الجزائري. فعلى الجزائر أولاً أن تسعى للتطبيق الفعلي للإنتاج والتصنيع على أرض الواقع عوض اللجوء إلى البترول والغاز، وهو ما سيخدم اقتصادها؛ كما عليها الاستفادة من التجربة الصينية والخبرات المتوافرة لديها والاستقاء من التكنولوجيا الصينية عوض الاعتماد المطلق عليها لانتشالها من وحل السلوك الاستهلاكي المفرط أي القفز بالجزائر من وصفها دولة استهلاكية إلى دولة منتجة.

ولأن الاقتصاد في أيامنا هاته يحظى بأهمية منقطعة النظير باعتباره عسبا للتنمية ومعيارا تقاس به قوة الدول، فإنه يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الصينية عند رغبتها في اللحاق بركب الدول النامية عبر توجيه وسائل الدبلوماسية الاقتصادية وفق ما يخدم أهدافها التنموية.

إذا فالدبلوماسية الاقتصادية لها من المحاسن كما عليها من المآخذ.

ومن ثمّ إذا بقيت العلاقات الدبلوماسية على ما هي عليه أو تطورت أكثر، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الجزائر تستفيد من الدعم الصيني إذا ما وجه باتجاه الأهداف التي تخدم التنمية المحلية كالميناء الذي تقوم بإنجازه شركات صينية بأموال صينية، والتركيز على المشاريع ذات المردودية.

ومن هنا كان لزاما على الجزائر أن تركز على المشاريع على مراحل، أو بتعبير آخر على الجزائر أن تخصص جهودها على مشروع معين ثم تنتقل إلى مشروع آخر، وهو ما من شأنه أن يدخر الأموال عوض إنفاقها دفعة واحدة على عدة مشاريع قد تتطلق في آن واحد ويصعب الانتهاء منها.

إذ أن الأجدر هنا تخصيص الوقت والجهد إلى غاية الانطلاق في مشروع معين وعند تحصيل مردودية المشروع يمكن الانطلاق في مشاريع أخرى.

هذا وعلى الجزائر توجيه المساعدات الاقتصادية الصينية (هبات كانت أو قروضا) والمشاريع الاستثمارية نحو ما يخدم الاقتصاد، لا إنفاق الأموال في جوانب لا تخدم على الإطلاق جانب التنمية.

كما أن الجزائر كذلك تسعى لإحياء القطاع الصناعي وخاصة فيما يخص الصناعة النسيجية والغذائية، وهو ما سيقبل من حظوظ التجارة الخارجية الصينية في الجزائر هذا من جهة. ومن ناحية أخرى، فإن قدرة الصين على بناء علاقات إستراتيجية مع الجزائر يتطلب منها تكاليف اقتصادية وسياسية كبيرة للمساهمة في التحاق الجزائر بركب الاقتصاد وتحقيق تنميتها الاقتصادية.

لعل هذا الأمر سيدفع الاقتصاد بين البلدين للتطور أكثر فأكثر وبلوغها لمستوى عال خاصة في ظل اعتراف الجزائر بالجهود الصينية المبذولة في هذا الصدد.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح:

- هل ستساهم الصين حقا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وما الذي ستجنيه من هذا الأمر؟

- هل ستنجح الجزائر في التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج؟

- ما آثار ذلك على العلاقات الدبلوماسية التي تجمع الطرفين في إطارها الاقتصادي؟

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

▪ الكتب:

1. إبراهيم الأخرس. *آزفند قى طك شي م خفز بغي للإلجطبهب هأزائد الك شعخ*. القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008.
2. إبراهيم محمد العناني *طك مطيل الدولي*. القاهرة، دار الفكر العربي، 1982.
3. اسماعيل دبش *طك زيئز بطمع نلي بلك لوفه طك خلكي بيئج بلك تمبلك جوي في ب (1954-1962)*. الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2007.
4. باتيس غيل *طك مطيل طك شعخ طك شي م: خلكه لئزي بآلي ب جوي*. ترجمة: دلال أبو حيدر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009.
5. بشير شريف يوسف *طك لمطلة في نطك ح قهلي بلي مطق شم مطك خلكي والوطني*. الأردن، دار البداية، 2013.
6. تيريزا هايتز. *إمبريالية المساعدات*. ترجمة مجدي ناصيف، القاهرة، دار ابن رشد، 1989.
7. جاك فونتانا *طك مطك لبي لإفة شخي بهي لآ لمطك خلكي لئخ نك و طك جوي هة شئخك جوي*. ترجمة محمود براهم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
8. جميل محمد خالد. *آزفند هي لإفة شئخك خلكي*. الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
9. حسين الفتلاوي سهيل. *لمط لبطكة جنب العالمية*. الأردن، دار الثقافة، ط1، 2006.
10. حسين بوقارة *طك زيئز بلك خلكي ب: خفز بغي عمد شئخك سخي ش هي لإفة ج طه مطفي بلكة خلك*. الجزائر، دار هومه، 2012.
11. حمدي عبد الرحمان حسن *طك معذ ا و نقيي في رام لآ حك*. القاهرة، دار مصر المحروسة، ط1، 2009.
12. رفيق يونس، المصري. *آ شمكس لإفة شئخك لأزلا لي*. دمشق وبيروت، دار القلم والدار الشامية، 1993.
- 13.

28. مبروك غضبان *في لجة اظطعك في آي لآ شهك هضرهذ الأشخاص*. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
29. محمد بن سلطان. *لائح اظطعك في العام*. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
30. مروان عبد الحميد إبراهيم. *آز زطك احظطعك في لأظطعك نرؤكظك ج لعي ب*. الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2000، 1.
31. منصور ميلاد يونس. *فيخ لباك خفر بظك علافة الدولية*. ليبيا، جامعة ناصر، 1991.
32. المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، *قائد اي تمتهك فيخ ل ب في إي لإفة شئخ خ. ع. م*.

▪ الموسوعات:

1. *ظك لهز هع بظك عني بظك لي بي*. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ط2، ج.15، 1999.

▪ الحوث الجامعية والدراسات:

1. جميلة الطيب. *آتذة شدعظك هظك شوي بي ع و خهك سدق عزمي*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001.
2. ساعد بوراوي *في ح و ظك لاهرح بكلاز تة لذني لأجاي ظك لانسذ في خهكظك لغذ اظطعك في (الجزائر ، تونس ، المغرب دراسة مقارنة)*. رسالة ماجستير غير منشورة. باتنة، جامعة الحاج لخضر للعلوم الاقتصادية، 2007-2008.
3. سارة عبد اللطيف سعود الزيد. *المساعدات المالية الكويتية و أثرها على علاقاتها العربية* 2012/1961. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، قسم الآداب و العلوم السياسية، 2012.
4. فؤاد جدو. *خهكظك لمطلة في نطك ح قهني بي في لسيوع عظظك في بي لاهنت لمط لبط اذ؟ الإخ هخ*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010.

5. فراني حياة **علي شي م هيك لغز اظيع ناي لي مكي لذجج بلك زي نزي بلك لشك جى لإفة شئجى ب.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 03، كلية الإعلام والعلوم السياسية، ديسمبر 2012.
6. مبارك سعيد عوض العجمي **علي لزدعجج هي لإفة شئجى ب أنجى لم أنجى كلك زي نزي بلك خذجج بلك قهوي ب** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم السياسية، 2011.

▪ المجالات والدوريات:

1. حسان خضر. "الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا و تعاريف". **زكزك ب خ هني ب أتمع و ق صئيء** **علي تهملي ب غى ي أظس أظيع نلي ب،** السنة الثالثة، عدد 2004.
2. زينب عباس زعزوع. "دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي". **لجج بلك ماصد ب،** المجلد 13، العدد 2، أبريل 2012.
3. صالح بلحاج. "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية: مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية". **مجلة المصادر،** العدد 15، السداسي الأول، 2007.
4. صندوق النقد الدولي، **لججك لي مكي لخدع عة،** ط5، الجزء 18، الفقرة 359، 1993.
5. فولفجانج هيرن. "التحدي الصيني"، ترجمة محمد رمضان حسين **علي لجج بلك ماصد ب.** ط1، وزارة الثقافة والإعلام للرياض، 2011.
6. فيوتا بنتر. "علي لأهي لي بولة قةك". في جون بيلس وستيف سميث (محرران)، **علي ل بلك زي نزي ب** **علي بلك لي ب،** ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
7. محمد بن هويدن. "محددات السياسة الخارجية للصين تجاه منطقة الخليج العربي" **علي لجج ب** **علي نلي بلك كل مكي زي نزي بى لأ لثجج كلك نلي بلك لة خجج** العدد 13، جانفي 2007.
8. مسعود ضاهر. "الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية". **لجج بلك ماصد ب زي نزي ب،** العدد 07، صيف 1999.
9. مصطفى بخوش. "لزقي لظك خ كد لذي ب غى طك لة خ ح ل لظ خ لي بلك ماصد ب". **مجلة الفكر،** ع.03، فيفري 2008.

10. مكاوي محمد الحسن. " دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة و سياسات برامج الإصلاح و التكيف الهيكلي " *لك لئقرك لى ككخفزة كك نى نى ب، الأردن، 2011.*
11. موسى عالية. "عدم فعالية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة و السندان". *لج ب احمتة شئج ب، العددان 69-70، 2015.*
12. نادية أبو زاهر *لك لجة لظك لئق هآنظك لك لب عى ن"، لج بلك حى نك لة لئم. العدد 2576، 2009.*
13. وايفرد بلوسكي. *لك لئق كك لئق ب لئق نئم لك لئق لئق نئى نئى طك لئق لئق لك لك لك لب. ترجمة عبد الكريم كادورلي، نعيمة سلاف وأمال حجيج، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.*
14. وليد سليم عبد الحي. "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010". *لئق لئق لك ككخفزة لك احمتة لئق لئق ب الإمارات العربية المتحدة، ط.1، 2000.*

▪ الجرائد:

1. جريدة الشعب، السبت 20 ديسمبر 2008.
2. جريدة الشعب، الخميس، 05 فيفري 2004.

▪ Livres :

1. Bayne Nicholas and Woolcock, Stephen. *The new economic Diplomacy*. England : AShgate Hamspsire, 2003.
2. Jean Raphael Chaponnière. *la chine l'enjeu africain*. Dounia, n°3, septembre 2010.
3. Joshua Cooper Ramo. *The Beijing Consensus*. London: The Foreign Policy Center, 2004.
4. Karima Fachqoul, Thierry Pairault. « Chine–Algérie une relation singulière en Afrique », *l'Algérie et la diplomatie pétrolière de la Chine*. Paris : Riveneuve, 2014.
5. Libin Liu Le Grix et Claude Chancel. *Le grand livre de la chine*. Paris : groupe Eyrolles, 2013.

▪ **Revue et périodiques :**

1. Nicholas Bayne. *Financial Diplomacy and the Credit Crunch : the Rise of Central Banks*, Journal of International Affairs, Fall2008, Vol.62,ISS.1.
2. Catherine Grant Makokera. *South African Economic*
3. *Diplomacy :Engaging the Private Sector and Parastatals*. ISS, paper 280, Februaruy 2015.
4. *Annexe technique_ développement international des entreprises. quel apport de la diplomatie économique ?* prise de position de la CCIP,15 novembre2015.
5. Claude Revel. *diplomatie économique multilatérale et influence*, Géoéconomie.2001.
6. Jonathon W.Moses. « *Trojan Horses : Putnam,ECU Linkage and the EU Ambitions of Nordic Elites* ». Review of International Political Economy,Vol.4,N° 2,Summer1997.

▪ المواقع الإلكترونية:

1. http://www.m5zn.com/newuploads/2013/02/27/doc/m5zn_98fsfbec31dd98f.doc
2. http://www.ekladata.com/VrTBVx81OQpquR_cEbgI7cdI8ow.doc
3. http://www.m5zn.com/newuploads/2013/02/27/doc/m5zn_98fsfbec31dd98f.doc
4. <http://dz.china-embassy.org/fra/sbgx/relationpoli/t163467.htm>
5. http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/11/08/9201355
6. <http://www.cascf.org/ara/zajw/t650685.htm>
7. <http://an.wikipedia.org/wiki>
8. http://arabic.china.org.cn/china/txt/201102/07/content_21875074.htm
9. <http://arabic.people.com.cn>
10. <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0216/c31660-9017125.html>
11. <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0216/c31660-9017125.html>
12. http://www.echouroukonline.com/ara/articles/274122_html
13. <http://www.almrsal.com/post/117518>
14. https://en.wikipedia.org/wiki/China_State_Construction_Engineering
15. <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161017/91171.html>
16. <http://www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html>
17. <http://www.aps.dz/ar/economie>
18. <http://www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html>
19. <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0122/c31660-9007687.html>
20. <http://www.djazairess.com/alseyassi/5614>
21. http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=35992
22. <http://www.youtube.com/watch?v=52CZmAi2jI>
23. <http://sawtalahrar.net/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D9%8A/%D8%AA%D8>
24. <http://www.al-fadjr.com/ar/sports/348527.html>
25. <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=299475>
26. <http://sport.echouroukonline.com/articles/189989.html>

27. أحمد عبد الأمير الأنباري، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978-2005"،

في: <http://annabad.org/nbdnews/67/339.htm>

28. حسن المصدق، العلاقات الجزائرية الصينية: صداقة مصالح مؤقتة أم تحالف استراتيجي؟ على:

<http://www.alarabonline.org/previouspages/Alarab%20Weekly/2007/09/29-09/w02.pdf>

29. فتحي شفيق، السفير الصيني يكشف عن توقيع عقود بين الجزائر وبكين في مجال النفط، على:

<http://www.djazairss.com/elhiwar/24176>

30. قناة الجزائرية الثالثة، "الجزائر - مخطط عمل أويحيى، مشروع ميناء تجاري كبير بالحمدانية،

شرشال"، في: www.youtube.com/centuriondz

31. كمال جفال، "الجزائر - مشروع ميناء الوسط بالحمدانية: انطلاق الأشغال في مارس 2018"،

في: www.youtube.com/Dznews

32. "مسجد الجزائر الأعظم"، مقال منشور بموسوعة المعلومات بتاريخ 2015/06/24 على الساعة

11:45. المقال متوفر على الرابط التالي: <http://www.e3lm.com>

33. "مسجد الجزائر الأعظم"، مقال منشور بموسوعة المعلومات في: <http://www.e3lm.com>

34. سامي: "جامع الجزائر"، في: <http://army-tech.net/forum/index.php?threads>

35. نادية الهادي، "هل سيسلم مشروع ميناء الحمدانية في آجاله المحددة؟"،

في: www.youtube.com/EchorouknewsTv

36. Benyoucef Benkhedda, « voyage en chine (27 novembre-30 décembre

1958) », sur: www.benkhedda.org/index.php?option=com